



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



حتى «الخرقة» للأقوي!

[12]

الافتتاحية

استعادة سيادة الشعب السوري

ترزح الأغلبية الساحقة من السوريين تحت أعباء ظروف اقتصادية ومعيشية خانقة تتوالى فيها الأزمات دون توقف؛ من الكهرباء إلى الغاز والمازوت، إلى اضطراب سعر الصرف والتهتك المتسارع للخدمات العامة، وأزمات المواصلات، إضافة إلى أزمة الأزمات المتمثلة بالارتفاع المستمر للأسعار بما فيها أسعار المواد الأكثر أساسية للبقاء على قيد الحياة...

وإذا كانت سنة 2018 قد شهدت تحولات كبرى بالمعنى العسكري؛ من استعادة لمناطق واسعة من البلاد، ومن فتح للطرق، بما فيها معابر تجارية مع دول مجاورة، ومن إعادة الدوران لجزء من عجلة الإنتاج، فإن ذلك كله لم ينعكس على حياة القسم الأكبر من السوريين الذين كانت لديهم آمال بأن تحسن الظروف العسكري والسياسي لا بد سينعكس على حياتهم باتجاه تحسينها، أو وقف تدهورها على الأقل... لكن ما جرى ويجري، أصاب السوريين بخيبة أمل كبيرة، معيداً التأكيد أن الحل الحقيقي ليس إلا الحل السياسي الجذري الشامل... إن أساس المشكلة وجذرها، كان وما يزال في منظومة توزيع الثروة ضمن سورية، المنظومة التي كانت تمنح 75% من إجمالي الناتج المحلي السنوي لحوالي 20% من السوريين، بينما يحصل 80% من السوريين «هم من ينتجون كل الثروة»، على 25% من الثروة. هذه الأرقام باتت أفضح وأكثر جوراً خلال الأزمة، ناهيك عن ابتلاع الفساد لـ 30% من الناتج سنوياً، وفقاً لأرقام العقد الأول من الألفية، وهو الأمر الذي بات أوسع وأكثر عمقاً خلال الأزمة.

وضّحت الأزمة أيضاً، أن تغيير وزير ما، أو مجموعة وزراء، أو حتى رئيس وزراء أو حكومة بكاملها، لم يقدم حلاً لأي من المشكلات الكبرى، بل إن سلوك الحكومات المتعاقبة يمضي من سيئ إلى أسوأ، وهو الأمر الذي يعيد التأكيد على أن الأزمة أعمق بكثير؛ أزمة نظام سياسي- اقتصادي- اجتماعي، يعمل لخدمة «نخبة اقتصادية» عابرة للطوائف والقوميات والولاءات، يزداد غناها فحشاً بينما يزداد الشعب السوري فقراً.

إن حلاً حقيقياً للأزمة السورية العميقة، لن يتم إلا عبر حل سياسي شامل، يبدأ بتطبيق القرار 2254، عبر بنية دستورية جديدة تسلح الشعب السوري بالأدوات القانونية والسياسية اللازمة للدفاع عن حقوقه في وجه مستغليه من كل شائكة ولون.

إن استعادة السيادة السورية بمعناها العميق، ليست مطلباً طارئاً نشأ بعد 2011، بل هي أقدم من ذلك؛ فاستعادة السيادة لا تعني استرجاع الأرض السورية لسلطة الدولة السورية فحسب، ولا تعني إنهاء التدخلات الخارجية في الشأن السوري فقط، بل وتعني أيضاً: استعادة الشعب السوري لسيادته على أرضه وموارده، واقتكائها من يد الفاسدين الكبار ومن يدعمهم ويحميهم ضمن جهاز الدولة. وإذا كان التوازن الدولي الجديد ودور حلفاء الشعب السوري يدفع بشكل متسارع نحو إنهاء التدخلات الخارجية، ونحو استعادة الدولة للسيادة على الأرض، فإن استعادة السيادة الكاملة للشعب السوري على دولته بالمعنى العميق، هي المهمة الأولى خلال السنوات القليلة القادمة، والتي سيشكل تنفيذ 2254 الخطوة الأولى ضمنها فحسب!

شؤون عربية ودولية



200 مليون عامل
في أكبر إضراب بالتاريخ

18

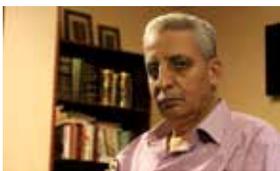
شؤون محلية



الهروب للأمام
وحصار الشعب

08

ملف «سورية 2019»



ليس الانسحاب انسحاباً
من سورية فقط!

05

شؤون عمالية



مهام كبرى
في مرحلة مصيرية

02

المؤتمرات العمالية النقابية...

مهام كبرى في مرحلة مصيرية



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحكومة مواردها على قدها؟

الحكومة العتيدة «أطال الله في عمرها» تسير على مبدأ «يا مصفايه ما يعيبك...» رغم حالة الاستياء الجماهيري من سياساتها، وبالرغم من الحديث ذي النبرة النقدية العالية قليلاً التي سادت الإعلام الرسمي وغير الرسمي مؤخراً تجاه سلوكيات الحكومة، التي تنفذها بحق الفقراء، والانفتاح والكرم الذي لا حدود له تجاه من تورمت بطونهم وجيوبهم، وكنزهم الأموال التي نهببت بفعل الفساد الكبير والاحتكار والتحكم بالأسعار، والمضاربة بالدولار وخلافه من الأمور التي لها علاقة مباشرة بمتطلبات الحياة اليومية للمواطنين، أو ما يؤثر على مستوى معيشتهم من قريب أو بعيد. الحكومة تغض العين عن ارتفاع أسعار معظم المواد الأساسية التي يحتاجها الناس، وخاصة في هذا الفصل البارد الذي عانى ويعاني منه الفقراء والمساكين وأبناء السبيل المفتقدون للدفع بكل أشكاله وألوانه.

الحكومة «تغلق» على العمال والموظفين بمبلغ زهيد كتعويض عن غلاء المعيشة «كرد جميل» منها تجاه معاناة المواطنين من رفع الأسعار؟! الحكومة كونها هي الأم الراعية لمصالح «أبنائها» وأبنائها هم أصحاب رؤوس الأموال التي تضع لهم الخطط الإستراتيجية لاستثمار أموالهم في القطاعات التي تدر عليهم مزيداً من الأرباح، وتركت الصناعة والزراعة وما تحتاجهما من متطلبات للإقلاع بالعمل الإنتاجي تتراجعان بسبب الضربات الموجعة التي تلقتها القطاعات الإنتاجية قبل الأزمة وأثناءها.

واقع الأمر يستدعي الانحياز الكامل لهما عبر تأمين مستلزمات نهوضهما وإقلاعهما مرة أخرى، ومن أجل تأمين الاحتياجات الأساسية للشعب السوري، وهذا ممكن إذا ما توفرت الإرادة السياسية بأن يكون الاقتصاد الحقيقي هو قاطرة النمو، وهذا يتطلب من القوى صاحبة هذا الخيار أن تخوض معركتها الاقتصادية الاجتماعية في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تعمل على تجميع الحطب الذي يعمق الأزمة، ويولد أزمات أخرى إذا ما استمرت بالسير قدماً بسياساتها المنحازة لصالح قوى السوق وقوى الفساد الكبير. إن سياسة تبديد الموارد تعني: استمرار تدني المستوى المعيشي للشعب السوري وخسارته لمقدراته التي هي ليست بالقليلة، والموارد المبددة هذه التي يدعي العديديون أنها ضعيفة وغير كافية لزيادة الأجور أو التحكم بالأسعار من قبل الحكومة، من أجل تحسين المستوى المعيشي والتخفيف من معاناة الفقراء، نقول لهم: إن تلك الموارد موجودة في الكثير من المطرح، وأهمها: جيوب قوى الفساد الكبير داخل جهاز الدولة وخارجها.

انطلاقاً من الأوضاع المعيشية الكارثية للطبقة العاملة التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الحكومية من جهة، وممارسات قوى المال الاحتكاري الفاسد من جهة أخرى، بالإضافة إلى سنوات الأزمات الوطنية الشاملة، تزداد الحاجة والضرورة لبرنامج نقابي شامل وموضوعي، يرسم مسار عمل التنظيم النقابي بقواه الحية في مواجهة القضايا الوطنية والسياسية والطبقية الكبرى.

مباشرة وديمقراطية كاملة وفي المستويات كافة، وكذلك انتخاب ممثلي العمال في مجالس الإدارة والمجالس الإنتاجية بدل التعيين، بما يضمن تمثيل مصالح العمال بشكل حقيقي ويضمن لهم حق الرقابة والمحاسبة والعزل.

تعزيز دور عمال القطاع الخاص ضمن التنظيم النقابي كماً ونوعاً.

الجانب التشريعي والعمل

تبني حق الإضراب للطبقة العاملة من قبل التنظيم النقابي المنصوص عنه دستورياً كونه أحد أدوات الوصول للحقوق والمطالب.

إعفاء الأجور من أنواع الضرائب كافة وبمختلف تسمياتها.

إلغاء المادة 137 المدرجة بقانون العاملين في الدولة والمادتين 64-

65 من القانون رقم 17 وإعادة العمال المسرحين الذين أخذوا قراراً قضائياً بذلك، مع استعادة مستحقاتهم وحقوقهم كافة.

إصدار قانون عمل موحد للطبقة العاملة وأخذ موقف حاسم من الحكومة لتأخرها في التعديلات على القوانين، والتي تجاوزت فيها المهلة الدستورية.

تثبيت العمال الذين لم تشملهم المراسيم والقرارات السابقة وتعديل نظام الحوافز الإنتاجية.

فصل القضايا العمالية أمام المحاكم العمالية بالسرعة القصوى مع ضمان

حقوقهم وتحقيق العدالة. إيجاد الآلية الملزمة لأرباب العمل تضمن تسجيل العاملين لديهم بالتأمينات الاجتماعية وبرواتبهم الحقيقية.

الجانب الاقتصادي

مطالبة الحكومة وبشكل حازم وحاسم بإعادة تقييم الأجور بحيث يكون الحد الأدنى للأجور مساوياً لوسطي تكاليف المعيشة، واستخدام وسائل الضغط المشروعة كافة لانقزاع هذا الحق المنصوص عليه دستورياً.

استعادة أموال العمال كافة في التأمينات الاجتماعية التي تم شطبها من قبل الحكومة.

المطالبة الجديدة للحكومة بتفصيل الموازنة العامة للدولة قبل وبعد انتهاء كل سنة مالية.

إعادة الدعم الحكومي على المواد المعيشية والخدمات الأساسية.

دعم القطاع الصناعي الوطني بمفاصله كافة من خلال الحفاظ على منشآت قطاع الدولة وإعادة تأهيلها وتطويرها وتوسيعها وإسقاط قانون التشاركية، واستبداله بقرارات تدعم القطاع الخاص الصناعي شرط الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال.

إزالة سقف الحد الأعلى للأجور وتركة مفتوحاً، ورفع نسبة الزيادة الدورية 5% كحد أدنى.

■ المكتب العمالي المركزي لحزب الإرادة الشعبية



لاهمية

المؤتمرات

النقابية ودورها

نضع بين أيدي

العمال النقابيين

برنامجاً مكثفاً

ومختزلاً للقضايا

الأساسية

حديث ساخن في جبهة العمل



في لقاء مع بعض عمال القطاع الخاص الذين يعمل معظمهم في مهنة لها علاقة بالنسيج، مثل: صناعة الألبسة (النسائية، الولا دية، الرجالية)، وصناعة البياضات، مثل: (الشراشف، والمفارش... وغيرها)، تعمقت معرفتنا بظروفهم من النواحي كافة.

■ عادل ياسين

هؤلاء العمال لهم هموم كثيرة مع هذه الصناعات العريقة في بلدنا، والتي كانت تُشغل الآلاف منهم، وما زالت إلى الآن، وتعتبر رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، ولكن مع سياسة التحرير الحكومية للاسواق وسماعها للبضائع بالدخول إلى الأسواق سواء عبر التهريب أو الاستيراد، هذا الأمر جعل هذه الصناعة الوطنية تواجه مصيراً لا تحسد عليه من حيث المنافسة وسعر الأَصناف الرخيصة الداخلة إلى السوق، وإن كانت جودتها لا تضاهي الصناعة الوطنية.. هذه الأوضاع المستجدة قد عكست نفسها على صناعتنا العريقة هذه، وجعلتها في حيرة من أمرها، وفي مأزق لا تحسد عليه، لأنها لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات السوق واحتياجاته، بسبب التكاليف الباهظة للإنتاج، والتي يعزوها الكثير من جهادة الاقتصاد ويؤيدهم بها العديد من أرباب العمل، إلى أجور اليد العاملة، وليس إلى ارتفاع أسعار الطاقة «الكهرباء، المازوت، المواد الأولية، الضرائب، وغيرها من العناصر...» التي تدخل في حساب التكاليف، والتي تحدد في النهاية سعر المنتج النهائي الذي يدخل فيه ربح رب العمل الذي يشكل أكثر من 50% من السعر النهائي للمنتج على الأقل.

إن نسبة أجور العمال بما فيها التعويضات، لا تتجاوز في القطاع الخاص الـ 13% من التكاليف مقابل عمل العامل في أغلب المعامل 12/ ساعة دون تعويض عن الساعات الإضافية، وخاصة في المعامل الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز تعداد عمالها الخمسين عاملاً، ويعملون بشروط عمل قاسية، من حيث المكان الضيق «الأقبية» الذي يتكدس فيه العمال، واستغلال رب العمل لكل متر من المنشأة الصناعية التي هي بالأساس صغيرة المساحة، وتفتقر لشروط الصحة والسلامة المهنية، ومن حيث التهوية غير الكافية في فصلي الصيف والشتاء، هذا بالإضافة إلى انعدام المواصلات

التي فرض القانون على رب العمل تأمينها للعمال. وبالعودة إلى ما تحدث به العمال حول الكثير من الهموم، تبرز القرارات التي يصدرها أصحاب المعامل بين الحين والآخر، ولها علاقة بشروط العمل وساعات العمل والتعويضات غير العادلة، وهي قرارات مخالفة للقانون الذي طبل وزمّر له الكثيرون عند صدوره واعتبروه قانوناً عصياً يبغي حاجة المستثمرين ويربحهم نفسياً ومادياً. ما نود أن نقوله في هذا السياق: إن العبرة ليست فيما طرحه القانون من مزايا وحقوق للعمال وهي منقوصة، ولا تتطابق مع الجهد الذي يبذله العمال وبالتالي الأرباح المحققة نتيجة تحقق القيمة المضافة، فتلك المزايا والحقوق كانت موجودة في القوانين السابقة، وبعضها كان متقدماً عما طرح في القانون 91/، والقانون 17/، مثل حق الإضراب للعمال في حال عدم التوصل إلى اتفاق مع أرباب العمل بعد التفاوض على المطالب المطروحة، كما جاء في القانون 246/ الصادر في زمن حكومة خالد العظم «البرجوازي». هذا بالإضافة إلى أن جميع أرباب العمل لا يحولون عمالهم إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء إصابة العامل بإصابة عمل، بل يرسلونهم إلى أطباء متعاقدين معهم للعلاج المؤقت من الإصابة، وبالتالي فإن العامل يخسر حقه في العلاج الضروري حتى شفائه من الإصابة كلياً، وحقه بنسبة العجز نتيجة الإصابة إن كانت إصابته بالغة كما حدث لأحد العمال في شركة «مرموقة»، حيث أصيب أثناء العمل بعينه اليمنى مما أدى إلى فقدانه البصر بهذه العين، ولم يتم تحويله للتأمينات الاجتماعية! هذه بعض النماذج، على ما يحدث في معامل القطاع الخاص، التي يحتاج عمالها لأكثر من الكلام والتقارير والكتابات، إنهم يحتاجون الفعل والعمل للدفاع عن حقوقهم وليس بالنيابة عنهم، وهذه مسؤولية النقابات وكل القوى الوطنية الشريفة في وطننا.. فهل تفعل ذلك؟

الطبقة العاملة



الكويت- مشروع قانون التقاعد

دعا الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت خلال مؤتمر صحفي يوم 8 كانون الثاني الحكومة إلى تعديل مشروع القانون الجديد للتقاعد المبكر والذي صوت عليه مجلس الأمة في مداولته الأولى قبل أيام و بانتظار المداولة الثانية، ووصفت النقابات مشروع القانون بأنه انتقاص واضح من حقوق المواطنين، معترضة على السرعة غير المسبوقة في إقرار القوانين وخاصة تلك التي تتعلق بمصير عشرات الآلاف من أبناء الكويت. كما انتقدت النقابات عملية استبعاد مشروع قانون التقاعد المبكر والذي تم التوافق عليه العام الماضي وحظي بقبول واسع، وشددت النقابات على ضرورة الرجوع إلى ممثلي العمال والاستماع إلى رأي المواطنين، وتعديل كل المواد التي تنتقص من حقوق الشعب الكويتي قبل التصويت على هذا المشروع في مداولته الثانية.

بنغلادش- مظاهرة الأجور

تظاهر الآلاف من عمال صناعة الألبسة الجاهزة يوم 8 كانون الثاني- في بنغلادش- بمظاهرة حاشدة بالعاصمة دكا، مطالبين بدفع أجورهم السابقة، كما طالبوا الحكومة بتطبيق هيكل أجور جديد وبدفع الرواتب والعمل الإضافي ومكافأة الحضور، وفي نفس اليوم أصرب العمال عن العمل في عشرات مصانع الألبسة التي تعمل لحساب كبرى الشركات الغربية، وساروا لساعات في أبرز المناطق الصناعية في غازيبور، وميربور، وأشوليا، مما أدى إلى شل حركة المرور، وتحولت المظاهرة إلى أعمال عنف نتيجة قمعها من قوات الأمن كما جرت مناوشات بين العمال والأمن واستعملت قوات الأمن الهراوات والقبال المسيلة للدموع، ودافع العمال عن أنفسهم بالعصي وقتل على إثرها أحد العمال.

إسبانيا- احتجاجاً على إغلاق مصانع

خرج العمال الإسبان الذين يعملون في مصانع الألمنيوم الأمريكية، يوم 9 كانون الثاني بمظاهرات حاشدة في مدينة مدريد، وذلك احتجاجاً على إغلاق مصنعين لشركة ألكوا الأمريكية في إسبانيا، حيث أغلق المتظاهرون طريقاً يعد رئيساً في مدريد باتخاذهم موقع اعتصام أمام وزارة الصناعة الإسبانية، قبل التصادم مع الشرطة ونشوب مشاجرات بين الطرفين. وبحسب النقابات فإن عملية إغلاق مصنعين من ثلاثة تابعة لعملاق صناعة الألمنيوم الأمريكي سيؤدي إلى فقدان المئات من الوظائف والتأثير على الآلاف غيرها، وفقدان 700 وظيفة في المصانع التي يبلغ إنتاجها السنوي مجتمعة 180 ألف طن متر.

العجز- ضد قانون العمل

خرج الآلاف إلى شوارع العاصمة المجرية بودابست، احتجاجاً على قانون جديد يسمح للشركات بمطالبة موظفيها بما يصل إلى 400 ساعة عمل إضافي في العام. نظمت اتحادات عمال وجماعات مدنية احتجاجات في العاصمة المجرية يوم 6 كانون الثاني، ضد قانون عمل جديد من شأنه أن يزيد ساعات العمل الإضافية. والقانون الجديد من شأنه إضافة ساعتين إلى متوسط يوم العمل، أو ما يعادل يوم عمل إضافي في الأسبوع، بما يصل إلى 400 ساعة عمل إضافي في العام. وواجه تعديل قانون العمل الذي أقره البرلمان الشهر الماضي انتقادات حادة وأثار أكبر احتجاجات في الشوارع منذ أكثر من عام.

عمال على حافة البطالة!



يقفون على حافة البطالة ممسكين بأضعف حبال سوق العمل، كيفما اتجهت تراهم يملؤون أسواق المدينة ومراكزها الحيوية، أغلب المارة والمنسوقين يظنون بأنهم أصحاب أرزاق وأعمال، تبدو جوانب البساطة عليهم، في ملابسهم وطريقة كلامهم وتعاملهم مع بعضهم البعض ومع الزبائن، هم في حقيقة الأمر رهائن الواقع ليس إلا.

وطريقة إقناعه وبأنه يغطي ذلك بحس الفكاهة تارة وبالخداع تارة أخرى، ويضيف لست مقتنعاً بهذا العمل ولكن الرمد أفضل من العمى، وهل هناك عمل أفضل؟ تحصيلي الشهري وسطياً يقارب 80 ألف ليرة هل هناك وظيفة تعادل هذا المبلغ؟ أم أنتظر مصروفي من والدي الموظف المثقل بالديون؟

خسائر بالجملة

إن هذه الإضاءة على هذه الشريحة يفتح النقاش مجدداً على المسائل الكبرى، بدءاً من السياسات الاقتصادية الحكومية وانعكاساتها على سوق العمل، مروراً بسياسة الأجور وتراجع القطاع الإنتاجي على حساب الخدمي وتمركز الثروة بيد القلة النافذة، وانعدام فرص العمل وغياب التدريب المهني والفني... إلخ، ومن هنا فإن توسع الشرائح العمالية الوافقة على حافة البطالة والتهميش الشاب المفضلر انخراطها في عملية البناء الاقتصادي بدلاً من تعليبهم ضمن أعمال لا تعود بالنفع إلا على أصحابها، فتبتلع قوة عملهم وتواد كفاءاتهم قبل أن توظف في المكان الصحيح، ولا بد للمنظمة النقابية أن ترصد هذه الظاهرة وتضع رأيها وتجد الحلول اللازمة لممارسة دورها المناط بها.

وبين البطالة شجرة مجرد شعرة يا ابني.

للشقيقة حكاية أخرى

في سوق الصالحية التقينا بالعديد من الشبان والفتيات الذين يشتغلون «شقيقة» يدللون على البضائع والمحلات المختصة بالألبسة والأحذية، وأغلب تلك المحلات التي تلجأ لتشغيل هذه الفئة من العمال هي المتواجدة على أطراف السوق، أو في الأبنية الطابقية بما يسمى - النصية - كونها بعيدة عن الزبائن المارة بالسوق الرئيس لذلك تستخدم هذه الطرق الإبداعية في الوصول للزبائن المارة، ولكن على حساب هؤلاء الشبان الذين وبرغم امتلاكهم لمهارات فريدة من نوعها يتعرضون لاستغلال كبير وظروف عمل قاسية، تحدثنا مع سوار شاب في العشرين من عمره يعمل لصالح أحد محلات الألبسة والأحذية الرجالية طالب أدب عربي سنة أولى وضح لنا جوانب العمل وظروفه وتفاجنا بعدم حصوله على أي أجر مقطوع مقابل عمله المضني، بل يعتمد على النسبة من كل عملية بيع عن طريقه لذلك يسعى لأن يبيع زبونه بأعلى سعر ممكن مستخدماً أسلوبه الخاص، ولكي يصل لهذه المرحلة عليه أولاً: أن يشد الزبون للمحل بكل الطرق الممكنة واعترف بأن الكثيرين يتضايقون من إلحاحه

الشتاء كونه يبقى في العراء طوال النهار متعرضاً للماء البارد والبلل بشكل مستمر.

غياب البدائل

أما هشام الذي يعمل على آلة القهوة - إسبرسو - لا تختلف ظروف عمله عن مصطفى، وهو خريج معهد مصرفي ولم يجد عملاً بعد تخرجه وبدأ العمل في معمل خياطة، وكونه جديداً فقد أوكلت له المهام البسيطة وبما أن تعلم المصلحة يحتاج لسنوات عديدة وراتبه لم يتجاوز 30 ألفاً أخذ يبحث عن عمل آخر، وعمل بعدها مع معلم صحية وكهرباء وكانت يومياته جيدة بحدود 2500 ليرة، لكنه على حد قوله: «يوم منشتغل وعشرة ليرة» فاتجه للعمل عند صاحب العمل هذا بيومية 2000 ليرة وختم حديثه معنا بطريقة فكاهية، وقال: «هنا أقدم القهوة وهناك أقدم القهوة والشاي» بس هون المصاري أكثر -» أما أبو هيثم العامل الأربعة على عربة بيع الفول عند سانا، فهو أيضاً يشتغل بأجرة وليس صاحب الرزق وحين سألنا له عن عدم عمله على عربته الخاصة أخفض صوته هامساً لنا: كل العربات والبسطات والأكشاك التي ترونها تحتاج لنفوذ لا أملكه نحن مجرد شغيلة، وأضاف: إذا تركز هذا العمل ماذا ساشتغل؟ ماذا أطمع الأولاد؟ هل أتوظف بالدولة أذن أو ناطوراً بقروش لا تطعم خبزاً؟ بينما

إلياس زيتون

حين قررنا تغطية هذه الشريحة العمالية لم نقصد مكاناً بحد ذاته، فهؤلاء العمال موجودون في كل مكان بالمدينة، بداية التقينا بأحد العمال اسمه مصطفى في منطقة الشعلان يقوم بغسيل السيارات، عدته بسيطة، بعض الخرق القماشية وسطل ماء ونشافة صغيرة، عاجلناه بالسؤال عن المردود المالي من عمله هذا، فأجابنا: أجرتي مقطوعة 1500 ليرة في اليوم، وغالباً أحصل على إكراميات بسيطة حسب الزبون فهذا العمل ليس خاصاً، لدي معلم أنا مجرد شغيل، نحن ثلاثة عمال ورب العمل هو من يوزع العمل بيننا ويقبض من الزبائن، بعض زبائننا يدفعون اشتراكاً شهرياً أو أسبوعياً والآخرين «زبون طيار» من زوار السوق، علمنا من مصطفى بأنه درس البكالوريا ولم ينجح، فتوجه للعمل وأن رغبته في تعلم مصلحة ذات قيمة عملية ومهنية لم تنجح، كون الأجور ضعيفة في تلك المصالح.

ووضع أسرته المادي لا يسمح بالصبر لحين تعلمه والاستمرار منها بشكل مجد، وبأن طبيعة هذا العمل تناسب رغبته في تقديم البكالوريا مرة أخرى، رغم صعوبة عمله وظروفه السيئة، وخاصة في فصل

من أول السطر

■ نبيل عبد الفتاح

عمال بلا سند

يمثل عمال القطاع الخاص بشقيه المنظم وغير المنظم أكثر من ثلثي الطبقة العاملة في البلاد، ويتشارك عمال هذا القطاع بطبيعة استغلالهم من قبل أرباب العمل، بعدم وجود تلك الحماية القانونية الكافية من التسريح التعسفي وظروف العمل غير الآمنة وانعدام الضمان الصحي لهم وحرمانهم من التأمين الاجتماعي لدى مظلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية، رغم وجود نص صريح وواضح في قانون التأمينات الاجتماعية عن الزامية التأمين، معبر عنه بالمادة / 18 من القانون «يكون التأمين في المؤسسة إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال، ولا يجوز تحمل العامل أي نصيب من نفقات التأمين إلا في فيما يرد به نص خاص». وبعد التنظيم النقابي عنهم وضعف العلاقة المباشرة معهم حيث لا تتعدى نسبة تمثيلهم في النقابات 25% في أحسن الأحوال، كما يتشاركون مع قطاع الدولة بتلك الأجور المتدنية التي لا تلبى احتياجات العامل المعيشية اليومية من غذاء وكساء ومسكن وغيرها من الحاجات الضرورية للعامل وأسرته.

في ظل هذا الواقع المأساوي للعمال نتيجة تلك السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة المنتجة للآزمات المختلفة، من كهرباء وغاز ومازوت ومواصلات ومزيد من الإفكار لكل المشتغلين بأجر، ومع قرب الانتخابات النقابية للدورة الجديدة لا بد من إستراتيجية جديدة للحركة النقابية تعمل على توسيع قاعدتها العمالية، وخاصة في هذا القطاع الاقتصادي الهام، وهو الأكبر والأوسع من حيث عدد العمال الذين ينضون ضمنه، إستراتيجية تعمل على الدفاع عن حقوق ومطالب العامل وخاصة: - إيجاد ذلك التشريع الذي يوحد الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص، وقطاع الدولة على حد سواء، من قانون العمل وقانون التنظيم النقابي وقضاء عمالي يضمن حقوق العمال. - تبني تلك الأدوات النضالية الحقيقية التي خبرها العمال من خلال تجاربهم من احتجاجات واعتصام وإضراب وغيرها. وهذه هي الوحيدة التي تعمل على جذب العمال إلى المنظمات والتصاتهم بها باعتبارها الضامنة لحقوقهم المشروعة. - إيجاد المعادلة الحقيقية للأجر العادل في العيش الكريم المرتبطة بالواقع الحقيقي للعيش. - إجراء انتخابات حقيقية لتمكين العامل من اختيار ممثليهم دون وصاية أو ضغط من أحد، وبعيد عن أسلوب القائمة المغلقة.

ليس الانسحاب انسحاباً من سورية فقط!



التي تتعمق يوماً بعد آخر بين أطرافها، مطلباً أمريكياً ملحاً، وعليه فإن توقيت إعلان الانسحاب الأمريكي (وهو الأمر الذي سيحصل عاجلاً أم آجلاً بحكم التراجع الأمريكي) من شأنه - في تقدير الأمريكيين - أن يخلق «فراغاً»، بل وثقلاً أسود يجتذب إليه مجمل القوى الفاعلة في الملف السوري محدثاً اشتباكاً عميقاً بينها، على مستوى العلاقات بين الدول الثلاث، وعلى مستوى العلاقات بين المكونات القومية للمنطقة.

وإذا كان ثلاثي أستانا، قد أثبت مراراً، أنه يسبق الأمريكيين دائماً، وبخطوة على الأقل، وبأن حجم التوافقات ضمنه أكبر بكثير مما يبدو، فإن دور السوريين يبقى مهماً وجوهرياً في تأريخ محاولات التخريب الأمريكي عبر الضغط لتسريع الانسحاب الأمريكي. مفتاح هذا الضغط مسألتان، أولاً: الأرض التي يشغلها الأمريكي الآن على الأرض السورية، هي أرض محتلة، وبانسحابه - أو طرده - منها، فإن الجيش السوري هو الجهة الوحيدة المخولة للسيطرة عليها، وبما يحفظ كرامات أبناء المنطقة. ثانياً: ينبغي حث الخطى نحو تنفيذ القرار 2254 كاملاً، واستناداً إلى إشراك حقيقي لكل القوى السورية بما فيها القوى السياسية الموجودة شرق الفرات، بما يضمن الوصول إلى سورية جديدة يتوافق عليها ممثلو كل السوريين، وبما يضمن حل القسم المتعلق بسورية من المسألة الكردية، حلاً عادلاً يرتضيه الكرد السوريون وترتضيه عامة الشعب السوري.

المالي»، وهو التيار الفاشي الذي يمثل اليوم رأس المال المالي الإجرامي العالمي، وهذا لا يملك خيار الإقرار بتوازن دولي جديد ومنظومة علاقات دولية جديدة، لأن إقرارهما يعني حكم إعدام بحقه، وأما التيار الآخر، «العقلاني»، والذي يستند إلى التطور الصناعي الأمريكي خاصة، والغربي بدرجة ثانية، فإنه يملك هامش مناورة يسمح له بالاستمرار، وإن بأرباح أقل بما لا يقاس، بعد انتهاء دور الدولار. الصراع بين التيارين لم يحسم بعد، ولا يجوز فهم إعلان الانسحاب الأمريكي من سورية، بأنه انتصار نهائي للتيار «العقلاني»، بل هو كما كل سلوك الإدارة الأمريكية خلال عدة سنوات مضت، «منذ 2008 على أقل تقدير» يحمل في طياته توافق حد أدنى بين التيارين... أما التيار «العقلاني»، فيضع الخطوة ضمن إطار الانكفاء العام الضروري للتكيف مع الوضع الدولي الجديد باعتباره خياره الإستراتيجي، ولكنه لا يمانع من تكيف شكل الانسحاب وتوقيته بحيث يتيح لزميله الفاشي مساحة إضافية لاستغلالها إن استطاع في إطار إطالة استنزاف الخصوم، وتعميق بؤر التوتر بل وتوسيعها.

محاولة خلق «فراغ»

الأمر الواقع هو: أن منظومة إقليمية - دولية جديدة، قد تشكلت استناداً للملف السوري إلى جانب عدة ملفات أخرى، ولكن إلى السوري بشكل أساس، منظومة أستانا «روسيا - تركيا - إيران»، وبات ضرب التفاهات

نشرت جريدة النداء اللبنانية في عددها الأخير الصادر بتاريخ 11-1-2018 مقالاً لعلاء عرفات عضو هيئة رئاسة وأمين حزب الإرادة الشعبية، تعيد فاسيون نشره فيما يلي..

منه لوضع إعلان ترامب في سياقه الموضوعي..

بين التيارين الأمريكيين

أعلن ترامب عن نيته الانسحاب من سورية، مرتين على الأقل قبل إعلانه الأخير، أولهما: خلال حملته الانتخابية، والثانية: في شهر نيسان الماضي، وفي المرات الثلاث كان يعبر عن رأي تيار محدد ضمن النخبة الحاكمة الأمريكية المنقسمة على نفسها، والانقسام نفسه هو أحد التعبيرات المكثفة عن التراجع الأمريكي، لأن قانون تراجع القوى يفترض انقسامها، وهو يسري على مختلف أنواع القوى السياسية، ببسارها ويمينها.

التيار الذي يمثله ترامب، يمكن تسميته مجازاً بالتيار «العقلاني»، مقابل تيار آخر هو التيار الفاشي. التياران يمثلان توجهين إستراتيجيين متباينين، أحدهما: يعمل على تأخير - وإن استطاع - على منع تغير ميزان القوى الدولي، والآخر يقر بحقيقة ذلك التغير ويسعى للتكيف معه.

التياران، بقاعدتيهما الاجتماعيتين، أي: بما يمثلانه ضمن النخبة الاقتصادية الغربية، وليس الأمريكية فحسب، يشتركان في استفادتهما من وضع الدولار العالمي، ومن منظومة التبادل اللامتكافئ التي اكتمل نشوءها أواسط ستينات القرن الماضي، ولكن أحدهما مستتب بالكامل لدور الدولار بالذات، لأن ثقله الأساس هو في «النشاط

يخطئ من يحاول قراءة إعلان ترامب انسحاب قواته من سورية، ضمن حدود الإحداثيات السورية أو حتى الإقليمية، فعلى الرغم من أهمية هذه الإحداثيات، إلا أن الخطوة الأمريكية في عمقها، جزء من مسار دولي عام تثبتت بموجبه حقائق التراجع الأمريكي - الغربي، بمقابل الصعود الروسي - الصيني.

نظام العلاقات الدولية بأكمله يتغير

الأهم من ذلك، هو أن مظاهر التراجع والتقدم على مستوى «المحاور والأقطاب الدولية»، وما يجري التعبير عنه بأن توازناً دولياً جديداً قد تشكل وبدأت مفاعيله بالظهور، هي الأخرى ليست جذر المسألة بل إحدى نتائجها؛ الجذر العميق للمسألة، هو: أن نظام العلاقات الدولي بأكمله، كتعبير عن شكل محدد من تقسيم العمل الدولي، وفي القلب منه نظام التبادل اللامتكافئ، هو ما يجري تغييره ضمن هذه الحقبة التاريخية، والدافع الموضوعي نحو ذلك ليس سوى الأزمة الرأسمالية العميقة، والتي يمكن لها أن تكون الأزمة النهائية للرأسمالية.

شواهد التراجع، وشواهد بداية تغير منظومة العلاقات الدولية، وشواهد تعمق وتفاقم الأزمة الرأسمالية، أكبر من أن تستوعبها هذه المادة؛ لكن تثبيتها كنقطة انطلاق هو أمر لا بد

يستهدف الأمريكيون خلق فراغ بل وثقبة أسود يجتذب إليه مجمل القوى الفاعلة في الملف السوري محدثاً اشتباكاً عميقاً بينها



الخطوة الأمريكية في عمقها، جزء من مسار دولي عام تثبتت بموجبه حقائق التراجع الأمريكي الغربي



الدولة الحديثة كسلطة مطلقة للبرجوازية.



وعبر اللجان الانتقالية المشكلة من رحمها تعمل على إعادة حصر الصراع في المجتمع بين تكتلاتها وشروط كل كتلة للبقاء، بما يعني العمل على ضرب أسس الدولة بمعناها («المصلحي ذي الطابع الاجتماعي العام») وحصرها بمعناها المصلحي الخاص. وهي إذ تقوم بإعادة ترتيب مواقعها في المجتمع، فإنها تحتاج إلى استدعاء أشكال سابقة على التطور الاجتماعي «أثنية- طائفية- مذهبية- قومية- عرقية- دينية». تجعل للصراعات الثانوية والعرضية شكلاً جوهرياً في المجتمع لتغييب الجوهر الطبقي عن الصراع. وستستدعي هذه الأشكال ضمناً في دستورها. غير أنه من المفيد ملاحظة أنها لدى تحسسها الخطر من هذه الأشكال، فإنها ستدعي تمثيلها الوحيد وحفاظها على مستوى التطور ونسجها الاجتماعي ممثلاً بالدولة. دولتها!

أما إطباق الحلقة فهو في وضع آلية انتخاب تعمل على تحييد أكبر نسبة من فئات المجتمع عن العملية الانتخابية والإدلاء بأصواتها في التصويت على الدستور وتعديلاته، كتحديد سنوات الإقامة في الدائرة الانتخابية، أو تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية. إلخ. إن هذه الشروط فعلياً هي «إلغاء لحق الانتخاب العام». وستمس العملية الانتخابية «برلمانية ورئاسية» بأكملها بجانب الشعب لتقع من جديد في أكف البرجوازيات الكبرى. وبمعنى آخر، في أكف الثورة المضادة.

موقع البرجوازية الصغيرة في حاصل

الصراع:

تعتبر الطبقة الوسطى نفسها خارج الصراع الطبقي من حيث هي طبقة «وسيط» بين الطبقتين المتصارعتين في المجتمع، وعلى ذلك فهي تعتقد أن تحقيق مصالحها هو تحقيق للمصالح العامة بأسرها، وأن تحررها هو تحرر لفئات المجتمع جميعها. وأنه لا يمكن تحقيق تحرر اجتماعي ووطني خارج أطر تحررها كطبقة. وهي من موقعها

«تعديل» الدستور من قبل لجان مؤلفة من خليط القوى العجيب المذكور أعلاه، بشكل يتيح إعادة إنتاج ظروف البرجوازية المادية وتعزيز دولتها. وتتركز هذه التعديلات في أمور أساسية، يمكن إيجازها بما يلي: أولاً: غالباً ما يتم وضع دستور يحافظ على طريقة الإدارة الأمنية من خلال تقييد جميع النشاطات والحركات الممكنة للقوى الوطنية والثورية، بإضافة فقرات تتعلق بالحرريات جنباً إلى جنب مع نقيضها، وتضمين الحقوق الأساسية لمجموع الشعب في الدستور وفق شروط الأمن العام.

ثانياً: تتفرد الفقرات المتعلقة بالسلطة التنفيذية وصلاحياتها بالنصوص الصريحة دستورياً، حيث تتمتع البرجوازيات الكبرى بحكم موقعها في الهرم الاجتماعي تاريخياً بامتدادات ونفوذ واسع في هذه السلطة، تستطيع من خلاله تفرغ محتوى الحقوق الدستورية بتعليماتها ونصوصها التنفيذية المستمدة من النقيض «الدستوري» المذكور أعلاه.

ويكرس الدستور التقسيم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى كونه ينص صراحة على تغليب إحدى السلطتين على الأخرى، ما يعني ضمناً دعوته لاستخدام العنف حتى ضده. «يدعو الدستور بنفسه إلى تصفيته بالعنف، وهو لا يكفي بتثبيت تقسيم السلطتين، بل يضمن ذلك بحيث يغدو التقسيم تناقضاً لا يطاق. «ماركس». أما أهم نصوص الدستور المتعلقة بالسلطة التنفيذية، فتبدأ بالمحاسبة وتنتهي بمدد وعدد الولايات.

ثالثاً: النص على آلية للتصويت في البرلمان تضمن عدم خرق مواقع البرجوازية في حال أصبحت أقلية برلمانية، مثل تحقيق أغلبية كبرى في التصويت على التشريعات. والبرجوازية سواء في ظروف نشوئها أو أزمتها لن تخرج عن أطر العمل على تكريس واقع «دستوري. تشريعي» حسب البنود الأربعة أعلاه، وهي في ظروف الأزمت

لا تزال الدولة الحديثة هي السلطة المطلقة للطبقة البرجوازية على سائر الطبقات الأخرى في المجتمع، أما مصطلحاتها في الثورة الوطنية ورعايتها لها فهي مصطلحات منافقة، إذ أن الدولة البرجوازية هي وسيلة إثراء لهذه الطبقة، وموقعها في علاقات الإنتاج يتيح لها تشكيل البنى الفوقية السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية. في المجتمع، حيث يجري تشكيل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية تحت رعايتها بما يضمن استقرار سيطرتها، وإعادة سيطرتها في ظروف أزمتها.

■ سلاف محمد صالح

هذا ما سنحاول البحث فيه في مقالنا اليوم.

ظروف الثورة المضادة:

إن مقدمة أي تحرك ثوري في التاريخ الحديث هدّفت إلى توسيع دائرة المتمتعين بالامتيازات السياسية بما يعنيه ضمناً ضرب الامتيازات الاقتصادية لمحتكريها. غير أن عدم بلوغ الطبقات الشعبية الثائرة الحد المطلوب من الوعي العلمي لتحقيق جمهوريتها الاجتماعية، وفشل القوى الثورية وغيابها عن التزاماتها تجاه طبقاتها، وركونها إلى الاعتقاد أن التغيير طالما بدأ، فإن نتائجه ستسقط بارتياح في حضانها، أتاح للبرجوازيات إعادة إطباق هيمنتها على المجتمع، بل وتطوير أدوات هذه الهيمنة.

أثبتت الوقائع التاريخية، أن قوى المجتمع القديم لن تسلم ببس أدوات سيطرتها القمعية المباشرة والمدمية، وأنها لم تفقد القدرة على إعادة تنظيم نفسها، وأنها قادرة على إعادة كسب تأييد الطبقات الشعبية المتضررة وجودياً منها، واستقطاب البرجوازيات الصغيرة لصالحها، بما يعنيه من إقصاء القادة الحقيقيين للحركات الثورية عن المشهد السياسي. الأمر الذي أدى ويؤدي حتى الآن إلى إعادة انتخاب هذه البرجوازية ذاتها في المراحل الانتقالية أي: مراحل نشوئها وأزمتها على حد سواء ومنحها الدور الرئيس في مسرح العملية السياسية القادمة. وهي إضافة إلى توحيدها في ظروف الأزمت العاصفة في مواجهة القوى الثورية، فإنها

تستعين لأغراض المواجهة بتأليف فضاء انتقالي من القوى المعترف بها رسمياً كمعارضة في النظام القديم، نظامها والتي تستند في شعبيتها فقط على عداتها الظاهر والمنافق لأشكال الفساد والسلطة المطلقة، أو أنها تشكل هذه المعارضة خلال المراحل الانتقالية. وهذه المعارضة بالتحديد تحظى بتأييد البرجوازيات الكبيرة بسبب سهولة استمالتها حتى من ممول واحد فقط، وافتقادها لخطط التغيير السياسي الجذري، وهجومها الدائم والممنهج على القوى الثورية الشيوعية والاشتراكية واليسارية، وهو ما يرفع من نسب تشكيلها لأحزاب وائتلافات ممثلة سياسياً في المراحل الانتقالية، بما يتيح أغلبية مريحة لقوى العالم القديم في جميع اللجان الانتقالية المهينة للعالم الحديث! مما يضمن تشكيل جبهة واسعة متينة لمواجهة لقوى التغيير الجذري. يجري كل ذلك من واقع كون البرجوازية تتمتع بالمرونة اللازمة للدفاع عن نفسها لتغلغلها داخل السلطات الثلاث المذكورة أعلاه، بعكس القوى الثورية التي لم تضاهها بعد، والتي يجري تصفيتها وتحييدها كأهم خطوة على طريق الثورة المضادة.

إذ، البرجوازية وصلت وتصل إلى الحكم من جديد على ظهر انتفاضات وثورات الطبقات الشعبية التي قُمت ونقمت بالعنف، أي: أن البرجوازية قامت وتقوم بالثورة المضادة!

تعديل الدستور

في ظل الثورة المضادة:

إن أحد أهم ركائز الثورة المضادة هو

أثبتت الوقائع التاريخية أن قوى المجتمع القديم لن تسلم ببس أدوات سيطرتها القمعية المباشرة والمدمية

دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في إحكام هذه السلطة



لحالات إنتاجه هي «غنيمتها الرئيسية» - الصراع، بل إنها تمتلك حق الدفاع عن حقوق الشعب وتمثيله أيضاً، بغض النظر عن مواقف ووجهات نظر وانطباعات الفئات المختلفة في المجتمع حول الصراع القائم. وعلى ذلك فهي تتوقع اصطفاك الشعب خلفها. غير أن أهم ما ينتج عن اعتقادها بحياديته هذه هو قدرة البرجوازية الكبيرة على استمالتها، وإدخالها لصالحها في العمليات الانتقالية.

خلاصة:

ينبغي ألا يغيب عن القارئ، أنه في ظل سيطرة رأس المال المعولم بعمقه الإمبريالي، فإن الدول البرجوازية فقدت أي معنى قومي أو وطني أو مستقل، أو أنها مهددة بمعانيها هذه ضمن التحولات الجارية في بنيتها نحو الليبرالية الجديدة، إذ أنها بمعناها العالمي حكومات مصغرة لحكومة رأس المال المعولم، وما تحالف حكومات المنطقة ضد أية انتفاضة أو تحرك شعبي في إحداها سوى دليل على تحالف هذه الحكومات سوية ومع حكومة رأس المال المعولم ذاتها «كالتحالف الخليجي ضد الفئات الشعبية في البحرين واليمن وغيرها»، وبالتالي: إن مواجهة هذه الحكومات لن تكون محصورة بأدواتها في البرلمان أو الإعلام الخاضعة أصلاً لها. وإنما من الوعي أن مستوى التناقض الحاصل بين البرجوازيات المحلية والدولية وشعوبها، يفرض على شعوب العالم التحالف محلياً وإقليمياً ودولياً، وتبني سياسات اقتصادية اجتماعية واضحة نقيضة للبرجوازية. وفي هذا مقال آخر.

إن ما يشهده العالم اليوم لا يخرج عن سياق استخدام البرجوازيات لأدواتها في الثورات المضادة ضد شعوب الأرض، وإن الطرح المذكور لا يهدف إلى إظهار مدى تعقيد مشهد مطلوب تفكيكه بهدف التثبيط، إذ أن امتلاك الشعوب للوعي المعرفي هو السلاح الفعال بأيديها ضد أعدائها البرجوازيين.

لصالحها. أي بمعنى أوضح يبدو ألا سلطات سياسية بيد البرجوازية شأنها شأن أية طبقة أخرى في المجتمع؛ وأن الاستبداد مُسلط عليها بالتساوي مع الطبقات الأخرى. وللقيام بذلك تحتاج إلى أن تُرخي القياد السياسي للسلطة التنفيذية التي تبدو برئاسة «المنتخبة» من قبل الشعب، السلطة الوحيدة القادرة على فرض النظام والقانون على المجتمع بأكمله.

إن البيروقراطية بما تعنيه من سلطة تنفيذية، والتضخيم الهائل لجهاز الدولة وزيادة تعقيده مشمولاً بالأجهزة الأمنية والجيش، هو ضرورة لازمة لسيادة البرجوازية في المجتمع، حتى إن ادّعت السلطة التنفيذية البيروقراطية الطفيلية استقلالها عنها، إذ أن جميع النشاطات الحكومية التي يجري تسويقها على أنها تجري منعزلة عن المجتمع من الطرق والجسور والمارس والمصانع.. إلخ، إنما جرت لتعزيز سلطات الحكومة وزيادة مركزيتها السياسية بما تعنيه ضمناً تكثيفاً لهيمنة البرجوازيات الكبرى في مواجهة المجتمع بأكمله.

أخيراً، إذا ما أخذنا بالاعتبار ما سبق، إلى جانب أن فيض العاطلين عن العمل بسبب طبعية العلاقات الإنتاجية في المجتمع البرجوازي، يؤلف جيشاً هائلاً يطلب العمل في الوظائف الحكومية بوصفها «صداقات محترمة - ماركس»، وهو يكون طبقة مصطنعة طفيلية من الموظفين غير منتجة موازية للمجتمع، يشكل الحفاظ على جهاز السلطة التنفيذية ضرورة وجودية لها. فإنه يمكننا تفسير السبب الكامن لعودة النزاع البيني بين تكتلات البرجوازية التجارية والصناعية. لإحكام سيطرة إحداها على هذه السلطة، وأنها تعتبر أن حيابة هذا الجهاز «جهاز الدولة التنفيذي» من موقعه الفوقي المسيطر على أيديولوجيات المجتمع بأسره وآليات نشرها وتديمها والممثل بشكل رئيس

مستوى التناقض الحاصل بين البرجوازيات المحلية والدولية وشعوبها يفرض على شعوب العالم التحالف

موقعها ولمصلحتها الخاصة للقيام بتطوير البنى التحتية القائمة كشق للطرق وبناء للجسور وإنشاء للسكك الحديدية وتطوير نظم التعليم وتحديث القوانين. وأن هذا التطوير يخدم تطور وافتتاح آفاق الوعي في المجتمع، وهي تعلم أن حراب تطويرها ستوجه ضدها، وأن هذا الانفتاح سيتناول على سيادتها الطبقة وموقعها الاجتماعي السياسي. وفي هذا التهديد يكمن مضمون عدائها للقوى الثورية.

وحيث إن علاقتها بالطبقات الأخرى «لم تنظم بعد، كما أن شكل الصراع لم يتخذ بعد شكلاً يعبر عن كونه صراعاً ضد سلطة رأس المال. ماركس»، فإن السلطة التشريعية كونها قائمة على مبدأ الرقابة الشعبية وانتخاب الشعب لممثليه فيها، هي سلطة «تسبب للبرجوازية القلق»، إذ أن أي خوض في النقاش في البرلمان حول أي شأن اجتماعي سيضمن بُعديه الاقتصادي والسياسي، وسيستتبع بنقاشات في الجرائد والنوادي، وأقله في اللقاءات الاجتماعية ويشكل رأياً عاماً.

وحيث إن البرلمان قائم على نظام الأكثرية، فإنه وفقاً لما ذكر سيخضع إلى أكثرية الرأي العام، وهو ما تعمل البرجوازيات الكبيرة على تجنبه بالجوء إلى تعطيل البرلمان، وتكبيله وصولاً أحياناً إلى «الحاقه» بالسلطة التنفيذية وأحزابها! أي أن البرجوازية بتمثيلاتها الواقعية في المجتمع «تجارية. صناعية» تعزل نفسها عن تمثيلاتها السياسية في البرلمان لصالح تمثيلها في السلطة التنفيذية. وهي لن تُغيّر من ذلك الواقع في ظروف الثورة المضادة.

السلطة التنفيذية - الحكومة:

إذاً، تدرك البرجوازية ضرورة التنازل عن السلطة السياسية لصالح الحفاظ على سلطتها الاجتماعية، وذلك يتطلب تعطيل قواها ذاتها في البرلمان، أي: تعطيل البرلمان لضرورات استتباب الوضع الاقتصادي - الاجتماعي

الوسيط هذا تعتبر أنها تمتلك الحلول لهذا الصراع، بل إنها تمتلك حق الدفاع عن حقوق الشعب وتمثيله أيضاً، بغض النظر عن مواقف ووجهات نظر وانطباعات الفئات المختلفة في المجتمع حول الصراع القائم. وعلى ذلك فهي تتوقع اصطفاك الشعب خلفها. غير أن أهم ما ينتج عن اعتقادها بحياديته هذه هو قدرة البرجوازية الكبيرة على استمالتها، وإدخالها لصالحها في العمليات الانتقالية.

تخرج من هذه الطبقة الأحزاب البرجوازية الصغيرة جاهلة أن طبيعة الدولة البرجوازية ستتحوّل بهذه الطبقة أخيراً إلى أحد مصيرين؛ فإما نحو البرجوازية الكبيرة، أو انضمام معظمها إلى جيوش البروليتاريا والمهمشين والمفقرين الضخمة.

بناءً على ما سبق، سنجد سبب عدم تجاوب طبقات الشعب الأخرى مع أية دعوة من قبل البرجوازية الصغيرة للاصطفاف خلفها في اللحظات الحاسمة، فهي تدرك أن البرجوازية الصغيرة رغم شعاراتها العريضة لن تتجنب في مواجهتها سوى الوسائل والأدوات التي تشكل الشرط اللازم لنيل المطالب الجديدة لفئات الشعب الأخرى، وانتزاعها من الخصم البرجوازي الكبير، وأن «نجاحاتها الدستورية الصغيرة، ستبقى طاقتها الثورية - ماركس».

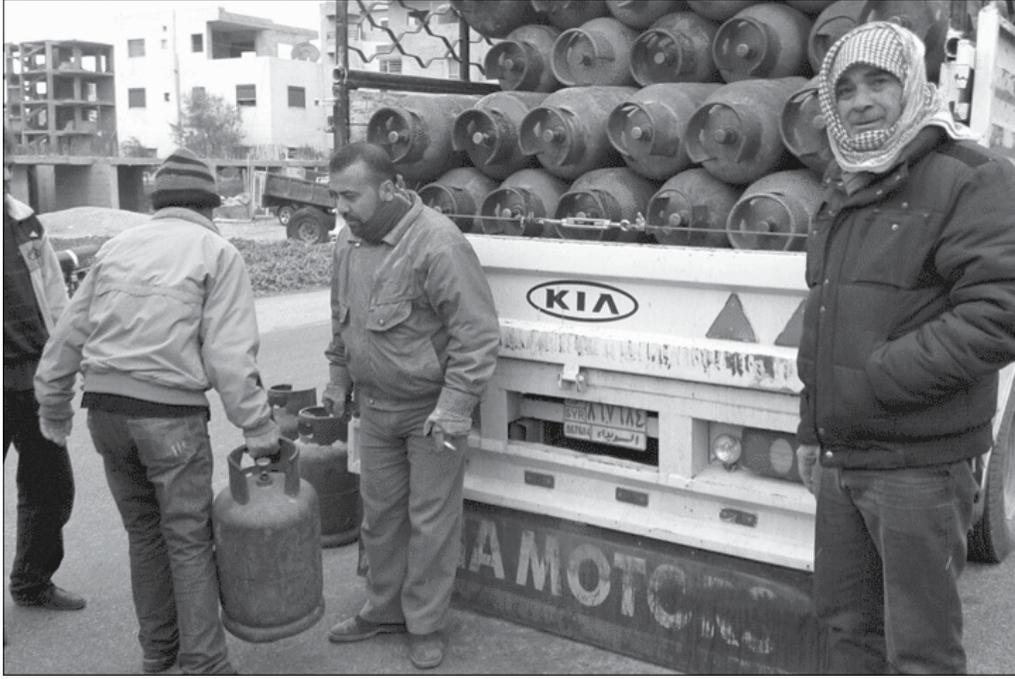
وستفسر البرجوازية الصغيرة. الطبقة المتوسطة. أية خسارة تمنى بها بأنها نتيجة لتخلف طبقات الشعب عن ركابها، وليس ضيق أفقها كطبقة وعجزها عن إدراك أن انصياعها وتطبيقها الأعمى للقانون، هو انصياع وتسليم القيادة لقانون الثورة المضادة بالضبط!

غير أن هزيمة البرجوازيات الصغيرة سياسياً هو انتصار إضافي للبرجوازيات الكبيرة بعد تحييد القوى الثورية أولاً، وتفرّد آخر لها في القرارات المصيرية وتمكين لمواقع قوتها.

السلطة التشريعية - البرلمان:

تدرك البرجوازية أنها مضطرة بحكم

الهروب للأمام وحصار الشعب



آخر ما خرب بشأن أزمة الغاز المستفحلة، ليس الوعود عن حلها، والتي يتم تجاوزها هوامشها الزمنية المفترضة، لتعاد وتكرر هذه الوعود مع هوامش زمنية افتراضية جديدة وهكذا، بل الحديث عن تطبيق العمل بالبطاقة الذكية من أجل استلام مخصصات كل أسرة من هذه المادة.

■ عادل إبراهيم

فأزمة الغاز ما زالت قائمة ومستفحلة، وقد شملت جميع المحافظات والمدن والقرى والبلدات، في استغلال لم ينقطع منذ سنين لحاجة المواطنين لهذه المادة والتي تزيد خلال فصل الشتاء، وعلى الرغم من ذلك، وقبل حلحلة مشكلة نقص الكميات، ومحاسبة المسؤولين عن السوق السوداء من الفاسدين وتجار الأزمة، بدأ الحديث عن إدخال البطاقة الذكية على خط توزيع المادة على الأسر في المستقبل القريب.

التذكير بالذكاء المفقود

بداية، لا بد من التذكير بالحديث عن البطاقة الذكية على مستوى توزيع مادة مازوت التدفئة، حيث لم يتم حل مشكلة تأمين هذه المادة حتى الآن، على الرغم من أن الحديث عن البطاقة الذكية والمخصصات من مادة المازوت خلال فصل الشتاء لكل أسرة أصبح عمره سنوات حتى الآن، علماً أن التوزيع حالياً يتم من خلال قسائم وقوائم توزيع، وعلى دفعات، بعضها لم يتم تسليمه في المواسم السابقة، وفي الموسم الحالي لم تستكمل الدفعة الأولى البالغة 100 ليتر لكل أسرة حتى الآن، بالمقابل لم تسفر تلك الآلية عن ردة السوق السوداء أو الحد منها، بل

بالعكس، فقد زادت واستفحل نشاطها على حساب المواطنين واستغلالاً لحاجتهم، ومع ذلك هناك من يريد أن يفتح المواطنين أن البطاقة الذكية هي الحل السحري لمشاكلهم المزمنة على مستوى احتياجاتهم وضرورتهم.

كذلك هي حال تطبيق البطاقة الذكية على مستوى التزود بالبنزين، ففي بعض المحافظات التي طبق فيها العمل بموجب البطاقة الذكية يجري الحديث عن فوارق الكميات، بين المعبأة في الآلية، وبين المسجلة كمسحوب من البطاقة باسم تلك الآلية بحسب بعض المواطنين، حيث لا أحد يعلم أين تذهب هذه الفروقات بالكميات، فبرغم من كونها كميات قليلة على مستوى تجزئة التعبئة بكل آلية، حيث لا تتجاوز 2 ليتر بكل تعبئة ربما، إلا أنها كبيرة على مستوى المجموع اليومي في كل كازية، وربما تكون المسارب لهذه الكميات إما للتهرب خارجاً أو للسوق السوداء داخل، مما يعني شبه شرعية لعمل المستفيدين من هذه الكميات المترامية يومياً، كونها سلفاً أصبحت خارج دائرة المتابعة والرقابة «الذكية»، ناهيك عن جملة من المشاكل الأخرى المرتبطة بالبطاقة والشبكة والعمال في الكازيات، وربما الكثير شاهد أو سمع عن الكميات المهربة من مادة البنزين والمازوت إلى لبنان أو العراق، ناهيك عما هو مشاهد من كميات في السوق السوداء، ومع ذلك يجري العمل على تعميم العمل بالبطاقة الذكية في المحافظات تبعاً.

وكان القائمين على إدارة ملف المحروقات يسعون كل مرة إلى تأجيل مواجهة المشاكل وحلها عبر الهروب للأمام، تسويقاً وتأجيلاً للحل، في الوقت الذي ما زال الاستغلال قائماً على قدم وساق في السوق السوداء والتهريب، بدليل ما يجري على مستوى كامل سلة المحروقات (غاز- مازوت- بنزين).

معالجة النتائج بدلاً من الأسباب

في العودة لموضوع الحديث «تطبيق الذكاء على مستوى تأمين الحاجة من الغاز المنزلي»، فقد صرح مدير فرع غاز دمشق وريفها أن: «موضوع تطبيق البطاقة الذكية على الغاز المنزلي قيد الدراسة حالياً وسيب في قريبا، ونتوقع ألا تقل الكمية المخصصة لكل عائلة عن أسطوانتين في الشهر». وبأن: «استلام الغاز عبر البطاقة الذكية سيكون على بطاقة مازوت التدفئة نفسها، وهذا الإجراء سينتهي جميع عمليات الاحتكار وبيع المادة في السوق السوداء». مضيفاً: «عند تطبيق البطاقة الذكية على الغاز سيتم مراعاة الكميات التي ستصبح استحقاق كل عائلة، بحيث يكون

ما سيتم تخصيصه في فصل الشتاء أكثر من مخصصات العائلة في الصيف». وتعقيباً على ذلك، نكتفي بإيراد تعليقات بعض المواطنين، حيث قال أحدهم: «بس يتوفر الغاز ما يعود في سوق سودا.. طالما في أزمة فاللصوص والمحتكرون رح يبتكرو طرقاً جديدة للاحتكار ومص دم الشعب.. مشكلة المسؤولين عنا تفكيرهم محصور بمعالجة نتائج الأزمات وليس أسبابها». وقال آخر: «معو حق نحن عم نشرب غاز كثير لك يعني عم نشترى الغاز ونطيرو بالجو.. هذا حصار لما تبقى من الشعب.. الله يحرمكن الأوكسجين مثل ما عم تحرمونا أبسط مقومات الحياة».

مشكلة المسؤولين
عنا تفكيرهم
محصور بمعالجة
نتائج الأزمات وليس
أسبابها

Anti-D و Anti استغلال

يشتكى بعض المواطنين من عدم توفر «حقنة الزمرة» المستوردة بشكل نظامي في الصيدليات، والمتوفر منها هو مهرب غالباً، بعضه مقبول من قبل الأطباء، والبعض الآخر يعتبر دون جدوى بحسب رأيهم، أو خطيراً، وذلك بحسب المصدر والاسم، وربما ذلك ليس وضعاً استثنائياً حيال الشكاوى المتزايدة من عدم توفر بعض أصناف الأدوية، العادية منها أو للأمراض المزمنة، أو من فقدان حليب الأطفال مؤخراً.

ولأجل التخلص من الأجسام المضادة هذه تُعطى الأم إبرة الـ Anti-D «مضاد دي» بالعضل، وخلال 72 ساعة بعد الولادة، أو بعد الإجهاض، كي يعود دمها إلى سابق عهده خالياً من الأجسام المضادة التي تؤثر على حملها التالي.

ذلك يعني وجوب إعطاء الأم التي دمهها سالب إبرة الـ Anti-D بعد نهاية كل حمل سواء بالولادة الطبيعية، أو عن طريق العملية القيصرية أو بالإجهاض..

غير متوفرة بالصيدلية المركزية

الحقنة المتوفرة في بعض الصيدليات، والتي يعتبرها غالبية الأطباء دون جدوى، سعرها بحدود 4500 ليرة تقريباً، بينما الحقنة الموثوقة من قبلهم والتي ينصحون بها، قد تتوفر تهرباً لدى بعض الصيدليات فقط، لكن بسعر يتجاوز الـ 30 ألف ليرة، وهي متوفرة كذلك الأمر لدى بعض المشافي الخاصة أيضاً.

فقد راجع أحد المواطنين الصيدلية

فقدان هذه الحقنة لا يعني فقط التعرض للاستغلال، تحت ضغط الحاجة والجهل، ناحية المواصفة والمصدر والسعر من قبل بعض الصيدلية أو المشافي، بل يعني: التعرض لمخاطر طبية لاحقة، قد تؤدي بحياة الطفل المولود لاحقاً.

ضرورة طبية لا غنى عنها

بحسب المراجع الطبية: إذا تزوج رجل زمرة دمه موجبة من امرأة زمرة دمهها سالبة، فإذا ما حصل الحمل وولدت طفلاً يحمل زمرة دم موجبة فإنه وأثناء الولادة ستختلط بضع قطرات من دمه مع دم أمه فتحدث حالة في جسم الأم تسمى حالة التحسس (sensitization)، هذا التحسس ينتج عنه إطلاق أجسام مضادة في جسمها، بينما يكون الوليد سليماً. وحينما تحمل الأم مرة ثانية بجنين أيضاً زمرة دمه موجبة، فإن الأجسام المضادة هذه ستؤثر عليه بشكل كبير، وربما تقتله، بسبب انحلال الدم وتضخم البطن والصدر ونقص الأكسجة.



بوزارة الصحة يتم ضمان موثوقيتها، ناحية المصدر والمكونات والآثار الجانبية، وغيرها من القضايا الصحية والاستطبابية الهامة الأخرى، والتي تحد كثيراً من تبعات الأضرار المحتملة من التعامل مع الأدوية المهربة أو المزورة ربما. فهل ستبقى بعض الأصناف الدوائية خارج دائرة التأمين من قبل وزارة الصحة، كما ونوعاً، كي تبقى مصدر استغلال وابتزاز من قبل بعض الصيدلية والمشافي، على حساب المرضى وصحتهم؟ أخيراً، نعيد ما قاله المواطن الذي شعر بتعرضه للاستغلال تحت ضغط الحاجة: «صار بدنا البلد إبر Anti استغلال ونهب وسرقة وابتزاز، والله حاجة.. تعبنا!».

وبواقع 50 ألف حقنة تقريباً، أي: أن الوزارة وضعت باعتبارها تأمين هذه الحقنة الهامة، وبالحد الأدنى فقد ذكرت بالقائمة المذكورة على موقعها.

لكن يبقى السؤال: لماذا لا تتوفر هذه الحقنة إلا تهرباً، وبهذا السعر الكبير المرتفع بالنتيجة؟ إن التأكيد على تأمين الأدوية عبر الآلية الرسمية لوزارة الصحة ليس بغاية الحرص على عدم وقوع المواطنين من المرضى ضحايا لابتزاز والاستغلال على مستوى السعر المفروض عليهم لقاء تأمينها تهرباً من قبل بعض الصيدليات فقط، بل الأهم هو: أن هذه الأدوية عند اعتمادها من قبل جهات الرقابة على الدواء

المركزية من أجل الحصول على الحقنة من أجل زوجته، لكنهم أجابوه بعدم توفرها، وعدم ورودها منذ أشهر، وهم من نصحوه بمراجعة إحدى المشافي الخاصة للحصول عليها، حيث اضطر لدفع أكثر من 30 ألف ليرة قيمة للحقنة التي لا غنى عنها، خاصة وأن عامل الزمن لا يساعد بالمزيد من البحث، حيث من المفترض أن يتم زرق الحقنة خلال ساعات لا تتجاوز الـ 70 ساعة بعد الولادة.

موجودة في قوائم الاحتياجات فقط

في قائمة احتياجات وزارة الصحة للأدوية لعام 2018، والموجودة على موقع الوزارة، ورد بمحتنها حقنة الـ Anti-D،

تنظيم العشوائيات زرع الوهم وحصاد السراب!



هل من الممكن أن تقوم الشركات القابضة القائمة على التشاركية بغاية تحقيق الأرباح وفقاً للمشاريع ذات الطابع النخبوي الموجهة للأغنياء والأثرياء، أن تحل مكان الدولة على هذا المستوى، بما يحد مستقبلها من المخالفات والعشوائيات؟

اختصاراً، نقول: إن حل مشكلة السكن والإسكان المزمّنة هي من مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً، وعلى الحكومة أن تعيد النظر بسياساتها بهذا الملف الهام بما يؤمن حق المواطنين بالسكن النظامي والصحي، مع الأخذ بعين الاعتبار واقعهم الاقتصادي المعيشي، الذي يعتبر أيضاً مسؤولية حكومية، وربما يبدأ ذلك من خلال القطع النهائي مع السياسات الليبرالية المحابية لحيوب أصحاب الأرباح على حساب حيوب أصحاب الأجور، فكل ما عدا ذلك لن يكون إلا زرعاً للوهم وحصاداً للسراب!

والعشوائيات بحاجة للتنظيم، كما أن من حق المواطنين الحصول على السكن النظامي المصمم والمنفذ هندسياً بشكل جيد، والملائم صحياً وبيئياً، والمستكمل ناحية البنى التحتية والخدمات العامة، على أن يكون بسعر اقتصادي يتناسب مع إمكانيات المواطنين مع تقديم التسهيلات اللازمة لذلك بعيداً عن أوجه الاستغلال والمضاربة، ولعل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خطط إسكان حكومية عامة تأخذ بعين الاعتبار تطور الحاجة الموضوعية للسكن المرتبطة بالاحتياجات المتنامية وبزيادة السكانية المترددة، الأمر الغائب عن السياسات العامة للدولة منذ عقود طويلة خلت، وهو ما فسح المجال عملياً لزيادة المخالفات ومناطق السكن العشوائي، مع زيادة عوامل الاستغلال من قبل تجار العقارات وسماستها.

والسؤال الذي لا بد من طرحه بعد ذلك كله:

النشاط الاستثماري التشاركي للشركة القابضة المزمّنة لن يقف عند حدود منات الهكتارات العشوائية في داريا والدخانية والسبينة بل سيطلق رقعة محافظة ريف دمشق

«شركة ريف دمشق القابضة»، بوابة «تشاركية» جديدة تطرق أبواب الاستثمار العقاري في عشوائيات الريف القريب من دمشق، على نسق مشاريع الأعلام الوردية بـ «مارونا سيتي» و«باسيليا سيتي» في دمشق عبر «دمشق الشام القابضة»، ولم لا؟ طالما القانون الناظم لهذه وتلك يحفظ الحق بالمضاربة العقارية وبالوصول على الأرباح «التشاركية»، كما يحفظ لمالكي الأراضي والبيوت في العشوائيات الحق بالأحلام.

عاصي اسماعيل

في داريا والدخانية والسبينة، بل سيطلق مستقبلاً كامل رقعة محافظة ريف دمشق، بهكتاراتها النظامية وبعشوائياتها.

ضمان الحق بالحلم

كما جرى على مستوى «ضمان» حقوق المواطنين في منطقة خلف الرازي واللوان، في مشاريع «مدن الحلم»، حيث خرج الغالبية منها بلا حُصص وأصبحت حكرًا على الأغنياء والمترفين، علماً أنها لم تتدفق وتُستكمل بعد، لم يتم إغفال حقوق الملاكين من أصحاب الأراضي في عشوائيات ريف دمشق، حيث تم التأكيد: «على ملكيات المواطنين في مناطق السكن العشوائي، إذ كل من يملك متر أرض فيها سيأخذ مقابلها سكنًا بالسعر المريح ليعود المواطن لمنزل مخدم بكل ما يساعد على الحياة بشكل جيد».

وفي ذهن طبعاً عامل الزمن الثقيل على هؤلاء، الذين لن يكون مصيرهم أحسن من مصير من سبقهم بالخروج بشكل نهائي من منطقتي خلف الرازي واللوان، بنتيجة المضاربة العقارية وانتظار السكن البديل. وربما لم يبق إلا معرفة ما ستسفر عنه الإبداعات التسويقية من تسميات جذابة تطلق على مشاريع الإعمار القادمة في مناطق الريف، مع «برومو» الإعلان عنها المرفق بالملف الافتراضي ثلاثي الأبعاد، لتدغدغ العواطف وتطلق العنان للأحلام الوردية، كما لاستقطاب المضاربات بغاية جني الأرباح.

مسؤولية الدولة والسياسات الحكومية لا شك أن جميع مناطق المخالفات

لقد أكد مدير دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة ريف دمشق، عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/1/12: «أن المحافظة تعمل ضمن خطة العام الحالي على مشاريع إستراتيجية وعمرانية على مستوى المحافظة من خلال تنظيم السكن العشوائي».

تفاصيل تشاركية الأرباح

في التفاصيل، لقد تم البيان: «إن الدراسة التخطيطية لتنظيم السكن العشوائي شملت عدة مناطق، منها: داريا بمساحة إجمالية 850 هكتاراً، ومنطقة سبينة بمساحة 100 هكتار، ومنطقة الدخانية التابعة لجرمانا بمساحة 15 هكتاراً، وتم رصد الاعتماد المالي لهذه الدراسات من وزارة الإدارة المحلية، وستتم مباشرة العمل عند تصديق الاعتمادات».

وعن الشكل التنفيذي لإعمار هذه المناطق تم التوضيح: «أنه سيتم العمل من خلال شركات حكومية أو خاصة بإعادة الإعمار بتشاركية مناسبة، منوهاً بدراسة اقتصادية كاملة على مستوى محافظة ريف دمشق لإحداث شركة تسمى «شركة ريف دمشق القابضة» ما يوفر راحة كبيرة للتعامل مع القطاع الخاص، بعد إتمام كامل التفاصيل بنظام إحداث الشركات، ومراعاة طبيعة وخصوصية المحافظة، ما يفتح الباب للاستثمار مع الجميع في المستقبل».

بمعنى آخر، إن النشاط الاستثماري التشاركي للشركة القابضة المزمّنة، لن يقف عند حدود منات الهكتارات العشوائية



قانون الإعلام بيميننا، والأدهى أنو ممكن تصوير القصة وهن لعزيمة الأمة حسب قانون مكافحة الإرهاب.. هيك بيطلع معك أنو حتى القوانين عم تدعم هالفاسدين والحيثان، وكأنها محطوة لحمايتهم من، وإدانتنا ونجربينا وقت اللزوم! بس طلعت إيدها.. الواضح أنو الأزمة في مين عم ينفخ فيها من جديد، وكثير قصص صارت مفضوحة، والناس معها معها ما عاد تفرق معها.. لأن كل شي بيزيد عن حدو بينقلب لضدو.. يعني بالمختصر المفيد مو قليل إذا قلنا: «الله ينجيننا من الآت»..

تمر أيامنا وعمرنا وعمر ولادنا كمان، لا صار عنا فيلا ولا مزرعة ولا سيارة ولا كم بيت مسكرين ولا أرصدة بالبنوك جوا وبراء، لك ولا شي من هاد، وعيشتنا كل مالها عم تدهور، رغم أنو متلنا مثل المسؤولين بالرواتب والتعويضات حسب القوانين.. وقت حدا بيحكي عن الفساد يا غيرة الله!

لك لا فينا نفضح حدا عيني عيك بالاسم لأن في قوانين بتتجير علينا، قذف وقذح وذم وتشهير والذي منو، ولا فينا نكتب ع «الفيس» لأن قانون الجريمة الإلكترونية بيلاحقنا، ولا فينا نكتب عنهم بالجراید لأن

والمسؤولين والفاسدين بالبلد بأنو كل الفخخة والعز اللي عايشينو عم يكون ع حسابنا ومن جيوبنا..

من الرواتب للتعويضات للسيارات المخصصة ومحروقاتها وصيانتها وإصلاحها.. وهيك لنوصل للبيوت اللي ساكنينها ومصاريف زوجاتهم وولادهم وسهراتهم وحفلاتهم ورفاهيتهم و... يعني كل هاد ليش ما حدا بيحكي عليه، وبينكر فيه كل فترة وفترة؟

أو ليش ما يبصر شي مسؤول، ويقع عين ابليس، ويقول: من وين لوين لصار عندو بيوت ومزارع وفلل وشركات وأرصدة، طالما بالأصل غالبيتهم كانوا موظفين معترين ومشحرين مثل حكايتنا؟!

والله شي بيحط العقل بالكف، لك أنا وزوجتي موظفين، ونحن التنين عنا خدمة أكثر من 65 سنة تعب وشقا، ومثلنا متايل من المعترين، ورغم هيك قضينا حياتنا بالقرض والتقسيط وعايشن القلة والدلة، والبيت اللي قدرنا نعملوا لسا عم نقسط حقو للعقاري رغم أنو صار مدمر جزئياً وغراضنا تعفشت..

تشرذ ونزوح وشحادة ومساعدات وطوابير وشحفتة ع الطرقات، هيك عم

الناس معها معها.. ما عاد تفرق معها!

بذمتكم، خلال هالك سنة الماضيين، كم مرة سمعتوا من الحكومة والوزرا عن الدعم الحكومي ع الخبز والمحروقات والكهرباء، وعن منات المليارات اليومية اللي عم تنصرف ع هاد الدعم؟ طبعاً غير الحكي عن دعم الطبابة والتعليم و..

نوار دمشقي

للتهب والمنفعة لحساب حيثان الفساد والثروة ع حسابنا وع حساب ولادنا والبلد كمان!

طيب ليش كل هاد؟ ووين عم يروح هالدعم بالتتجة، ولجيبه مين بالله؟

يمكن التذكير الحكومي، كل كم يوم ع لسان الوزرا، بمبالغ الدعم اليومية، موجه إلنا من باب سفق المنية بالدرجة الأولى، وكأنهم عم يصرفوا علينا من جيوبهم الخاصة، ويمكن موجه لتذكير تجار الأزمات المفتعلة والفاسدين أنو في مليارات يومية لازم تحطوا إيديكم عليها بالدرجة الثانية..

والا شو فائدة التذكير طالما الوضع ع ما هو عليه بالنسبة إلنا، لا ومن سيئ لأسوأ كمان؟! طبعاً غير كل الحكي عن ممارسات البلطجة والواسطة وارتفاع الأسعار والضرائب والنهب و.. اللي هيه نتيجة للسياسات الحكومية نفسها وع سيرة الدعم والعيشة ع الكتاف وسفق المائيات، ليش ما نعكس الآية شي مرة ونحن نذكر الحكومة والوزرا

وكأنو الموازنات السنوية عم تجي من المريح مو من جيوبنا، أو كأن كل هاد مو حقنا بالأصل؟!

طيب مو شي عجيب أنو، رغم كل المليارات اللي عم تنصرف يومياً باسم الدعم، هيك واقع الغاز والمازوت والخبز والكهرباء بالبلد، وأنو رغم كل هالدعم عم نتشحر ونتمرط ونتجهل وننذل مشان جرة غاز أو ربطة خبز، أو مشان ساعة وصل إضافية بدون قطع؟

يعني مثلاً وقت بيقول المواطن، أنو ربطة الخبز لازم تكون مواصفاتها بمواصفة الخبز السياحي، طالما كل ربطة عم تكلف 278 ليرة ع هوا حكي وزير التموين، بيكون عم يحيي صح ولا غلط؟

أو وقت بيتوفر الغاز والمازوت بالسوق السوداء، وبينفقد من النظامي، لمين لازم تتوجه التهمة، طالما المحروقات بايد الجهات الحكومية «للمؤتمنة»؟

لك ما ضل شي بالبلد إلا وصار مصدر

الفساد ودغدغة المشاعر الوطنية والرياضية!



المدرّب شماعة للخسارة؟! وليست السياسات الرياضية الفاسدة وفساد بعض المسؤولين الرياضيين الكبار، والمواطنون هم الذين يكونون وقوداً لنيران يستخدم دخانها للتعمية عن الواقع والحقيقة.

زهير شمعان

بيولوجية، وحتى هذه الطفرات البيولوجية هي نتيجة تراكمات وإن تأخرت قليلاً، أو بكرت بالشمرة، لكن شتان بين الشمرة الطبيعية والشمرة الإعلامية الكاذبة، لذا لم نتفاجأ بنتيجة منتخبنا في مباراته الأولى، ولن نتفاجأ بما هو أسوأ، كما في المباراة الثانية وإن كانت قاسية.. كما لم نتفاجأ بكثير من الأحداث الموافقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قبل الأزمة وأثناءها، لأن الرياضة أيضاً سياسة وهذا ليس انتقاصاً من المنتخب ومما قدمه.

لا شك أن المنتخب الوطني يشكل رمزاً وطنياً جامعاً، وهذا ما تجلّى في تصفيات كأس العالم في السنة الماضية والتفاف الشعب كله حوله في محاولة لالتقاط لحظات فرح، تزيح شيئاً من الألم والحزن والمعاناة المترابطة قبل الأزمة، والتي تفاقمت أضعافاً مضاعفة خلال سنوات الأزمة الثماني. ولا شك أيضاً أن لاعبي المنتخب، يملكون قدرات ومهارات إبداعية، لكن أية مهارة تحتاج إلى رعاية صحيحة علمية، ولا تكفي العواطف لتطويرها وصلتها وتنميتها، وهم جزء من الشعب السوري يتمتعون بالحس الوطني العالي، واتضح ذلك خلال تصفيات كأس العالم، أثناء المباريات وبعد انتهائها، ودموع اللاعبين نتيجة عدم التأهل تبين صدق مشاعرهم الوطنية، وتلاقت هذه المشاعر مع الشعب الذي استقبلهم استقبالاً وطنياً، رغم عدم تألهم.

إنّ تحميل المدرب مسؤولية نتيجة المباراة واعتبارها سلبية، محاولة للتهرب من الترهل والفساد الذي يخر المؤسسة الرياضية التي

ما إن انتهت مباراة منتخبنا بالتعادل السلبي مع منتخب فلسطين، حتى انبرى الكثيرون في تحميل المسؤولية للمدرّب، والبعض الآخر حملها للاعبين. بما فيهم إعلاميون كانوا ممن طبل وزمر في تقدير قدرات المنتخب، وجاءت المباراة الثانية، وخسارته أمام المنتخب الأردني بهدفين مقابل لا شيء لتزيد الطين بلة، مما أصاب الجماهير الرياضية بصدمة كبيرة وتوجيه الانتقادات للمدرّب أولاً وبعضها للاعبين وللجهاز الإداري ثانياً، كما أكد ذلك الكابتن عبد القادر كردغلي في أثناء التعليق على مباراة منتخبنا مع الأردن على إحدى القنوات المحلية، وتتم الإطاحة بالمدرّب الألماني مباشرة، واستدعاء المدرّب الوطني فجر إبراهيم لتولي ومتابعة المنتخب في المباراة الأخيرة. ضمن المجموعة التي يلعب فيها منتخبنا. أما بعض من يدعون المعارضة فقد استغلوا ذلك للسخرية في المباراة الأولى، والشتمات في المباراة الثانية، بعيداً عن المشاعر الوطنية، والنقد الموضوعي، وخاصة بعد الضجة الإعلامية الرسمية غير الواقعية التي جرى ترويجها حول «سوبرمانية المنتخب» التي دغدغت عواطف الجماهير، وحتى بعض اللاعبين الذين أصابتهم عدوى الانتشاء وأدلوها بتصريحات ترفع كرتهم للأعلى وهؤلاء لا تثريب عليهم، رغم مهاراتهم وإمكاناتهم ومواهبهم.

إن الرياضة فكر وعلم وخطط، بدايات ومعارك ونهايات، كما لعبة الشطرنج، وليست مهارة فقط، وهي عملية تراكمية، وليست طفرات

الرياضية، ولن نستغرب أن من حملوا المدرب المسؤولية أو اللاعبين دون المسؤولين والإداريين الرياضيين، الذين هم المسؤولون في الدرجة الأولى عن السياسة الرياضية وتنفيذها، وما أصابها من ترهل وفساد، أن تكون مواقفهم كيل المديح في الفترة القادمة، وطبعاً لن ينسوا القيادة الرياضية والسياسية العتيقة.. وإنجازاتها، صناعة الفوز والمعجزات، وليست إنجازات الفريق والمدرّب.. كما العادة.

ومع ذلك يقف الآن الشعب السوري قلباً وقالباً مع منتخبه، وهذا نابغ من الحس الوطني العالي والمنتسرخ لدى الشعب السوري، وبحثه عن الخلاص من الأزمة واقتناص لحظات من الفرح، ومواقف بعض من يدعون المعارضة اتجاه المنتخب لن تزيد إلا في عزلتهم.

لا تتفصل عن بقية مؤسسات الدولة، نتيجة السياسات العامة الليبرالية، والسياسات الليبرالية الرياضية وما يرافقها، سواء في طريقة اختيار المسؤولين الرياضيين بعيداً عن الكفاءة والانتخاب الديمقراطي، أو في رسم وتنفيذ الخطط الرياضية، والقلة في توفير المستلزمات الرياضية، وصولاً إلى استثمار وخصخصة المنشآت الرياضية التي هي من أموال الشعب ومن أملاكه، على حساب الرياضة والرياضيين، وأخرها استغلال المشاعر الوطنية والمتاجرة فيها معنوياً ومادياً، ومؤكّد أن المدرّب لن يحمو بين ليلة وضحاها، الخلل والترهل والفساد المتراكم عبر عقود، وتحقيق فقرة رياضية، ف «لا يصلح العطار ما أفسده الدهر» وهذا لن يكون إلا بتغيير شامل وجذري وبعيق في البنى والسياسات العامة، والسياسات

المنتخب الوطني
يشكل رمزاً وطنياً
جامعاً وهذا ما
تجلّى في تصفيات
كأس العالم في
السنة الماضية
والتفاف الشعب
كله حوله في
محاولة لالتقاط
لحظات فرح

ندوة المالكية حول القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم



أشارت بعض المداخلات على أن حزب الإرادة الشعبية يعتبر أول حزب وطني سوري ينظر إلى القضية الكردية كقضية وطنية، ويتبنى ضمن وثائقه الحزبية حلاً ديمقراطياً عادلاً وجذرياً لهذه القضية، كما قدمت بعض المداخلات والملاحظات والاقتراحات حول الوثيقة المطروحة. وفي الختام قدم الرفيقان وجدي سليمان ومسهور خضر ردوداً على أسئلة الحضور وتوضيح بعض نقاط الالتباس التي أثيرت خلال النقاش.

تتعارض مع كل المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة، ومع المسار الموضوعي للتطور العالمي ومستقبله، وأن هذا الموقف لا يعني بحال من الأحوال صرف النظر عن ضرورة مواصلة النضال المرهلي في سبيل إلغاء التفرقة والتمييز الممارس بحق الكرد أيّاً كانت أماكن انتشارهم. تلا ذلك شرح موجز من قبل الرفيق وجدي سليمان عن رؤية الحزب لحل القضية الكردية، ومن ثم فتح الباب لمداخلات الحضور وأسئلتهم، حيث

العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات في أماكن تواجدها. منعها سياسات الدول الغربية، والتفاعلات الداخلية لتلك السياسات، من تشكيل دولتها القومية الخاصة، حيث لم يسمح الاستعمار التقليدي المباشر في حينه بوجود دولة كردية مستقلة، بل تعتمد إبقاءها مشكلة مفتوحة.

القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها الدولية منذ تكوينها، وأن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال في أربع بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربع، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولية دائماً.

تعبر هذه الوثيقة عن موقف يقرّ بحق تقرير المصير، من حيث المبدأ، ويرى تجسيده الملموس في الإطار الجذري والشامل والمتكامل والاتحاد بين شعوب وقوميات المنطقة كلها، أي: الاندماج الطوعي، كمخرج واقعي، باعتباره حلاً يلجم خطرين يهددان الحقوق القومية للشعوب كلها، بما فيها الشعب الكردي؛ خطر إنكار الحق على أصحابه، وخطر توظيف هذا الحق لصالح أجندات دولية بشكل كيانات مصنعة ومجزأة وقسرية،

أقامت لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية ندوة جماهيرية لمناقشة مشروع موضوعات الحزب حول القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم، وذلك يوم الجمعة 2019/1/11 في مدينة المالكية «ديريك»، حضرها عشرات الرفاق والأصدقاء وممثلي القوى والأحزاب السياسية والثقافية الكردية.

قاسيون

ومصالح عشرات الملايين تجمعهم روابط عديدة أسوة بغيرهم من الشعوب، ولا يغير حقيقة الخلاف مع بعض القيادات الكردية وجود هذه الحقيقة السياسية والجغرافية والتاريخية. تربط الموضوعات بين خصائص القضية الكردية، واتجاه تطور الوضع الدولي والتفاعلات الإقليمية والمحلية على صعيد كل بلد وتحدد الموقف من القضية الكردية في ظل توازن القوى الدولي الجديد، والإمكانات الجدية بحلها.

خصائص القضية الكردية: - القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد، ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. - تعد القومية الكردية من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي، وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا

افتتح الرفيق أحمد جويل الندوة مرحباً بالحضور، وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الوطن والحزب، ألقى الرفيق ماجدولين أبو عرار كلمة لخصت من خلالها مشروع الموضوعات المطروحة وجاء في كلماتها: في البداية أرحب بكم جميعاً من ممثلي القوى السياسية والشخصيات في هذه الندوة المكرسة لمناقشة قضية شائكة لا تتعلق بالشعب الكردي فقط، بل بعموم الوضع الإقليمي والدولي، بهدف تبادل الرأي وعرض مختلف المواقف، خاصة وأن المسألة الكردية في بلادنا تشكل جزءاً من الأزمة الوطنية العامة، وفق القرار الدولي 2254 ونقدم فيما يلي عرضاً لأهم الأفكار التي تضمنتها الوثيقة المطروحة للنقاش العام.

تستند الموضوعات إلى حقيقة ثابتة، وهي: وجود قضية كردية بحاجة إلى حل ديمقراطي عادل تتعلق بطموحات

في لقاء أستراليا..

مدرّبنا المحلي مطالب بإصلاح ما خربه الأجنبي



بدعم الفريق ولكنها في ذات الوقت تنتشر أخبار عن كواليس الفريق بمشاكل شخصية بين اللاعبين، لتكتمل الصورة بعرض مشهد «المستحيل مانو سوري» على الشاشة المحلية والمواقع الإلكترونية للممثل أيمن زيدان، وغير ذلك...

عوامل عديدة تحتاج إلى بحث معمق لقياس الأثر النفسي الكبير الذي تلقىه بالحصلة المجتمعة لها على لاعبي الفريق، وإن كانت بداية حلها تستحيل دون قرار سياسي، إلا أنه من الخطأ تجاهلها توفيراً على نفوسنا لعناء التدقيق بها ومعرفة دوافع كل جهة تحشر نفسها بالمنتخب وحاجتها بذلك، أهي دعم أو رعاية أو حب للظهور أو للدعم أو غير ذلك؟

عودة للفريق:

يعتبر المدرب فجر إبراهيم من أهم الخبرات الكروية بالمعنى الأكاديمي في تعليم كرة القدم، وهو المدرب الذي يتصدى لمهمة إعادة الفريق للسكة الصحيحة في ظرف أربعة أيام، وإصلاح ما تخرب به خلال سنة بعد نهاية التصفيات الموندبالية، كما أنه من أكثر المدربين المحليين قيادة للمنتخب الوطني في تاريخ مشاركاته. ويحظى بتقدير المدربين المحليين والذين يستغربون بطريقة تعاطي اتحاد الكرة معه ويتعاطفون معه، إلا أنه ملام من مدربين آخرين لقبوله دور المسعف في كل مرة.

ومن المفارقة التي تدعو للسخرية من اتحاد الكرة، أنه استطاع التوافق مع مدربنا على مهمة قيادة المنتخب الأول بسرعة، بعد أن فشل في التوافق معه على قيادة المنتخب الأولمبي سابقاً وخلال مدة مفاوضات طويلة. أياً يكن، فإنه لمن الواجب دعم المنتخب الوطني في مشاركته الحالية، والعمل على تسليط الضوء لما يحدث في الكواليس الخاصة به في ظل حالة التكتم عنه لدى الإعلام الرسمي لمنظمة الاتحاد الرياضي العام واتحاد كرة القدم، والنظر بما يروج له في قنوات الإعلام المحلي على أنه دعم للمنتخب وتطوير للرياضة.

العسكرية وبدء العودة التدريجية للأمان لم تكن كافية لإلغاء أزمات الكهرباء والمازوت والغاز وغيرها، كما ووصلت تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة مكونة من 5 أشخاص إلى 318 ألف ليرة شهرياً بالحد الأدنى، الأمر الذي أصاب الحالة الجماهيرية الداعمة للفريق بهزة عقب نهاية لقاء المنتخب مع الفريق الأردني بالخسارة، وقد أشرنا لها في مقال سابق أنها بدأت كهمسات عشية نهاية استعداداته بلقاء الكويت، قبل أن تجاهر برأيها علناً وصراحة مبررة ذلك ببعد لاعبي الفريق في نمط حياتهم عن الضغوطات المعيشية التي يعاني منها شعبنا، وعدم أهليتهم بتمثيله للفريق، فعن أية ضغوط يتعرّض لها لاعبو الفريق في الفترة الحالية؟

1- يتأثر لاعبو الفريق بجملة معقدة من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، فبعضها يضبطهم كماكينات آلية ليصرح اللاعبون عما تريد القيادة الرياضية إيصاله للشعب كراعية للرياضة، وعراية لإنجازات الرياضيين، في حين تتصارع شركات رؤوس الأموال الكبرى لترعى الفريق في تجهيزاته ومكافاته فتظهر بمظهر الرعاية الأبوية له، بعد أن تأخذ محبة الجماهير للفريق في حسابات الربح والخسارة لميزانيتها من ناحية، وتدعم حظوظها في مشاريع إعادة الإعمار القادمة من ناحية أخرى.

2- خلال التصفيات الموندبالية، تحلّى لاعبونا بمسؤولية عالية وحققوا نتائج ملفتة، والتي لم يخف تأثيرها على أحد من أبناء وطننا بجميع انتماءاتهم وأماكن تواجدهم، ليأتي إعلامنا المحلي ويتعامل بشكل سطحي مع الحالة تلك، فعلى سبيل المثال: نشرت صفحة الاتحاد الرياضي العام صورة استفزازية لممثلة تعرب عن دعمها للفريق، في حين أغرقت الصحف المحلية البارزة المواد الخاصة بالفريق بتحليلات شخصية وذاتية تنفق إلى النظرة العلمية في التعاطي مع الفريق، وأخرى غيرها تطلب

تتجه أنظار محبي كرتنا المحلية إلى ملعب خليفة بن زايد في دولة الإمارات، والذي سيحتضن يوم غد على أرضه مباراة من العيار الثقيل بين منتخبنا الوطني الأول بكرة القدم ونظيره الأسترالي، وذلك عند تمام الساعة الثالثة والنصف عصراً بتوقيتنا المحلي، ضمن إطار الجولة الثالثة والأخيرة من دور المجموعات لبطولة كأس أمم آسيا 2019.

■ عهد عربي

بالإقالة المباشرة لكل من المدرب الألماني «برند شتينغه» ورئيس اتحاد الكرة «فادي

الديباس».

رئيس الاتحاد الرياضي العام متواجد هناك. اشتعلت المواقع الإلكترونية بأخبار متلاحقة عن الفريق وفقاً للرؤية الخاصة لكل منها، وحتى قنوات الإعلام العربي تواجدت في المشهد، فالإماراتيون حزينون على فريقنا باعتباره صاحب جماهيرية كبيرة قد يفقدوها في تتمة البطولة، والأردنيون سخروا من فريقنا الذي توجّ نفسه قبل أن تبدأ البطولة وغيرها.

ومن إشاعة تفيد بعودة المدرب أيمن الحكيم لقيادة الفريق؛ فهاها الأخير، إلى صدور بيان إعلامي لاتحاد الكرة يعين فيه المدرب فجر إبراهيم.

في حين أوصت الخبرات الفنية السورية على ضرورة تحييد الفريق عن الضغوط ودعمه في لقاء الفرصة الأخيرة بغية الاستمرار، وحملت المدرب الأجنبي مسؤولية تردّي النتائج وطلبت بعضها بفتح تحقيق مع اتحاد الكرة ومحاسبة المتورطين الذي جاؤوا به بقرار ارتجالي، لا سيما وأن راتبه يفوق راتب المدرب المحلي الذي سبقه بين 40 ضعف بأقل الأحوال إلى حد 62 كأقصاهما، والتي دفعت له بشكل شهري منذ استلامه لمهمته، من حسابات فريقنا المجمدة لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم. عدا عن المطالبات بحل منظمة الاتحاد الرياضي العام هنا، والترويج للشركات الكبيرة من رؤوس الأموال الجاهزة والراغبة للاستثمار في الرياضة!

توقيت صعب و ضغوط؟

جاء توقيت مشاركة المنتخب الوطني في ظروف عسيرة على شعبنا، فأنحسار الأعمال

ويميئي مشجعونا أنفسهم بتحقيق فوز قد يكون كفيلاً لتأهل فريقنا إلى الدور الثاني من البطولة.

وكان منتخبنا قد افتتح مبارياته بتعادل مخيب للآمال أمام نظيره الفلسطيني، قبل أن يسقط خاسراً بهدفين مقابل لا شيء أمام المنتخب الأردني في مباراته الثانية.

صعوبة لقاء الفرصة الأخيرة.

أقال اتحاد الكرة المدرب الألماني للفريق، ووجد ضالته كالعادة بالمدرّب فجر إبراهيم، والذي لا يتذكره الاتحاد إلا في الحالات الطارئة قبل أن يقلبه في وقت لاحق. وعقب وصول مدربنا إلى الإمارات، بدأ تمرينه الصباحي بمطالبة اللاعبين بضرورة نسيان الماضي، لينكّرهم بأنه قادم من دمشق وحاملاً في حقيبته «صورة لشاب يبكي»، والتي اعتبرها أمانة في عنقه وفقاً لما أكد، وأنها مسؤولية يتحملها وحده، وذلك في محاولة منه لرفع حالة الضغط عن أفراد البعثة هناك، والتي أكدت عدة مصادر إعلامية بأنها تعيش حالة إرباك.

وتكمن الصعوبة باقتضار خيار الفريق في اللقاء المنتظر على الفوز ليحافظ على حظوظه التنافسية في الفرصة الختامية له، عدا عن مطالبة الفريق بتغيير الصورة الباهتة التي ظهر عليها في اللقاءين الافتتاحيين، لتزداد الصعوبة لدى مواجهة أحد الفرق المرشحة بشكل دائم لتزعّم فرق القارة الأكبر في العالم.

الأسبوع الدرامي الرياضي

عقب نهاية لقاء منتخبنا مع نظيره الأردني، طالبت الجالية السورية المتواجدة في الملعب

أوصت الخبرات الفنية السورية على ضرورة تحييد الفريق عن الضغوط ودعمه في لقاء الفرصة الأخيرة بغية الاستمرار

حتى «الخردة» للأقوى!



■ عشتار محمود

2 مليون طن سنوياً هي حاجات الحديد المقطرة لمرحلة إعادة الإعمار، ومقابل هذه الحاجات فإن خرده الحديد كمادة أولية تتوفر بما يكفي، كما يقول المنطق: فالحديد يسحب من بقايا الدمار ويجمع «بما أنزل الله من سلطان» لدى «متعهدي» تأمين الخردة في سورية، ومع ذلك فإن البلاد تعاني أزمة خرده!

إذا ما أخذنا المنازل المتضررة فقط والتي وصل تعدادها لحوالي 500 ألف منزل وفق تصريحات لرئيس مجلس الوزراء هذا العام، فإن حديد هذه المنازل يقارب وسطياً 2 مليون طن... هذا عدا عن حديد البنى التحتية المدمرة والمعدات والمركبات وغيرها الكثير، ولكن هذه الخردة المتوفرة لا تصل لجميع المنتجين بالسوية ذاتها.

تحولت عملية تجميع الخردة، إلى عملية منظمة في سياق عمليات «التعفيش» المتعارف عليها في سورية، ففتح المناطق «لمجموعات» جمع خرده الحديد والنحاس، هو مصدر أساس من مصادرها. وهذه تؤمن عوائد للجهات التي تتيح المنطقة للمتعهدي، وللمتعهد الذي يبيعها في السوق.

أما البيع في السوق فهو ليس عشوائياً، بل هو نظرياً مضبوط بمركز تجميع أساس، عبر ما يسمى «باللجنة السورية لاسترجار الخردة»، كما تتداول التصريحات، والتي تعتبر بمثابة حلقة وصل: تجمع الخردة من المتعهدين، ومن جهات القطاع العام، وتوزعها على الجهات المنتجة للحديد، الملزمة بتوقيع عقود لاسترجار الخردة من خلالها. ولا يتضح إن كان هذا الإلزام دائماً أو عاماً، ولكن يتضح من الأزمة الحالية أنه ملزم لشركة حديد حماة العامة.

ولأزمة الخردة وجهان أساسان: الأول: مع شركة حديد حماة، والثاني: مع معامل وورش صناعة الحديد في حلب.



70 ألف طن، بسبب تقطع تأمين الخردة، وعدم تأمين الكهرباء «مع أن الشركة تسدد للكهرباء 3 مليون ليرة شهرياً». الأمر الذي سيجعل تنفيذ الخطة الاستثمارية لرفع طاقة إنتاج القضبان بمقدار 300 ألف طن إضافية، أمراً صعب التحقق غالباً.

تنبغي الإشارة إلى أن معمل حديد حماة عاد للعمل في النصف الثاني من عام 2017، بعد عملية إعادة تأهيل كلفت 40 مليون دولار مع شركة هندية، الصيانة التي رفعت طاقته الإنتاجية نظرياً إلى 280 ألف طن سنوياً، لم ينتج منها إلا الربع وقرابة

لا حديد يكفي... لمعمل حديد حماة

والمراسلات، وفق ما نقل عن مدير المعمل المهندس أحمد طناب: بين المعمل، والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، ووزارة الصناعة، ولجنة الخردة، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية «المعني بالمسألة لسبب ما»! وكل هذا لم يفض إلى تأمين اللجنة للخردة بشكل مستمر، بل أدى نهاية إلى إلزام المعمل باسترجار الخردة عبر اللجنة، وعدم التزود من الجهات العامة إلا ضمن إشرافها!

رفع سعر الخردة 120%

ومؤخراً، أعادت اللجنة تجديد العقد مع المعمل في شهر 11-2018، لتلتزم بتزويده بـ 6 آلاف طن شهرياً، ولكن بعد أن رفعت سعر خرده الحديد المباعة له بنسبة 120%: من 35 ألف ليرة للطن، إلى 77,5 ألف ليرة، الأمر الذي اعترضت عليه إدارة الشركة، وأرسلت إلى وزارة الصناعة تقديرها بأن إصرار اللجنة على رفع السعر، سيعني أن تباع الشركة مادة البيليت بخسارة، وهي المادة التي تبيعها للقطاع الخاص. وبالمحصلة صدر قرار رفع سعر الخردة كما تريده اللجنة، وعملت شركة حديد حماة على تخفيض أسعار منتجاتها لمرات متتالية نهاية العام، لتصريف ما تبقى من مخزونها.

اعتباراً من الشهر السادس من العام الحالي، وبعد عام من إعادة تشغيل معمل حديد حماة العام، بدأت تطفو على السطح أزمة تزويده بالخردة. فلجنة استرجار الخردة كانت ملزمة بعقد تأمين 500 طن يومياً للمعمل، ولم تؤمن له سوى 8000 طن خلال الأشهر الستة الأولى من إقلاعه الجزئي في منتصف 2017. وهو ما يشغله لثمانية أيام فقط، إن عمل بطاقته الكاملة، كما أشار مكتب نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية في حماة.

توقف في شهر 6-2018

تحتاج الشركة إلى 6-7 ألف طن شهرياً من الخردة لتشغيل المعمل بثلاث طاقته فقط، وبوردية عمل ليلية واحدة، نتيجة عدم تزويد المعمل بالكهرباء إلا بهذا المقدار. لم تؤمن منها اللجنة إلا 1300 طن شهرياً وسطياً، وتوقفت في حزيران 2018، فتوقف المعمل لمدة تقارب العشرة أيام، وبدأ بعدها يستهلك من مخزونه الإستراتيجي للخردة، واستطاع أن يؤمن في شهر 9-2018: 21 ألف طن مؤقتاً من الخردة، تكفيه لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، بعد أن أعلن عن جاهزيته لشراء ونقل الخردة من جهات القطاع العام. وتوقف بعد التوقف سيل من الكتب

من هي لجنة استرجار الخردة؟

تطرح أزمة تأمين الخردة لمعمل حديد حماة الأسئلة التالية:

- كيف تظهر أزمة خرده في ظروف عمليات جمع المعادن الواسعة التي تتم بشكل منظم بين قوى منتفذة تتيح لمتعهدين كبار الدخول إلى مناطق مهذمة، أو قيد الهدم وتعبئة الخردة منها؟
- ما هي اليات عمل لجنة استرجار الخردة، وكيف تنظم علاقتها مع متعهدي جمع المواد، وكيف تضمن شرعية تأمين هذه المعادن؟
- ممن تتشكل لجنة استرجار خرده الحديد، وهل هي لجنة مشتركة خاصة وعامة كما كان المجلس السوري للمعادن والصلب المشكل في 2015، برئاسة وعضوية كبار رجال الأعمال العاملين في هذا القطاع، والذي أعلن عن حله لاحقاً؟
- لماذا لدى هذه اللجنة صلاحية توزيع الخردة في سورية، وهل تمارس هذه الصلاحية بشكل عادل وغير تمييزي، فنقلص إمدادات المعمل العام، وهو منافس قوي، وتؤمن إمدادات جهات أخرى منتجة لم تظهر لديها أزمة خرده؟
- لماذا تتدخل اللجنة في العلاقة بين الجهات العامة، فلا يستطيع معمل خرده حماة أن يستجر بقايا الحديد مباشرة من المعامل والجهات الأخرى، وتحديداً أنها ملزمة بالبيع حصرياً له؟
- لماذا لا تترتب على اللجنة مسؤوليات قانونية لتخليها عن عقودها التي التزمت بها تجاه معمل حديد حماة، فعوضاً عن تعويضه عن خسائر التوقف والتقطع، تقوم اللجنة برفع أسعار الخردة؟

تحولت عملية تجميع الخردة إلى عملية منظمة في سياق عمليات «التعفيش» ففتح المناطق «لمجموعات» جمع خرده الحديد والنحاس هو مصدر أساس من مصادرها

التقنين لحديد حماة و«البلطجة» على معامل حلب



ستحتاج إلى بناء أكثر من مليون ونصف مسكن وفق التقديرات. وتعتبر الخردة مفصلاً هاماً في زيادة الأرباح الاحتكارية في هذا القطاع، فرجع سعرها يؤدي إلى زيادة أرباح منتفذي جمع الخردة، وإلى إزاحة منافسين إنتاجيين في السوق، إذ يجعل العملية الإنتاجية تتطلب تكاليف أعلى، هذا عدا عن أثره في رفع أسعار الحديد لاحقاً ورفع أسعار العقارات..

المنطق يقول: إن الخردة المجمعمة مما دفعه السوريون كأثمان منازلهم ومنشأتهم المدمرة، يجب أن تنعكس في تسعير منخفض للحديد، يخفض من كلف البناء لتأمين حاجة السكن لملايين السوريين الذين خسروا منازلهم! ولكن هذا المنطق هو منطق دولة، وليس منطق رجال النفوذ والمال.. أولئك الذين تمثل كل أزمة لنا، فرصة لهم.

■ ينبغي الملاحظة أن هذه اللجنة يتم تداول الحديث عن تشكيلها في عام 2014، مع العلم أن قرار التشكيل لا يرد في القرارات المنشورة لأية جهة حكومية، بل يرد الحديث عن تشكيل المجلس السوري للمعادن والصلب في عام 2015، ويرد أيضاً قرار حله لاحقاً.

يسود الاضطراب سوق الخردة في سورية، ويمكن القول: إن بقايا الحديد المجمعمة من الدمار ومن مخلفات الآلات والمعدات وغيرها، ليست متاحة بسهولة للجميع! فهي مقننة على الصناعة العامة، ويبدو أن إتاحة جمعها وتداولها في السوق للمعامل والورش الصغيرة، أمر لا تحبذ بعض الجهات.. وتحديداً بعد رفع أسعار الخردة، بنسبة 120%، وهي المجمعمة بمنطق النفوذ وتحاصص المناطق، وتكاليفها هي حصص هؤلاء، وأجور «التعفيش» والنقل!

وبالمقابل فإن اللاعبين الكبار في سوق الحديد خارج هذه المطبات، فلم يرد على سبيل المثال توقف معامل صهر الحديد ودرفلته في حسياء واللاذقية، المجمع الناشئ من اندماج مجموعتين مالييتين كبار المتنفذين الماليين السوريين، بطاقة إنتاجية تقارب مليون طن سنوياً، تشكل منذ الآن نصف حاجة السوق، وتحتاج إلى كل تدفقات الخردة عوضاً عن استيراد المادة الأولية، ليعمل المعمل بكل طاقته، ويخزن لسوق واعدة وقادمة..

إن احتكار الحديد، هو غاية منطقية لكل صاحب نفوذ مالي في سورية، والتي

**يسود الاضطراب
سوق الخردة
الآن فهي مقننة
على المعمل
العام وممنوعة
على معامل
وروش حلب
بينما كبار منتجي
الحديد الخاص
في منامي عن
هذه الأزمته**

معامل حلب ممنوع عليها خردتها!

السوق التجاري في حي القاطرجي الصناعي، وفرضت رسوم مالية، وفق ما نقلته صحيفة تشرين الرسمية عن مذكرات مديرية الصناعة في حلب إلى وزارة الصناعة.

وبالمقابل فإن وزارة الصناعة أصدرت قراراً بتاريخ 11-12-2018، بالسماح لهؤلاء الصناعيين بشراء الخردة من الأسواق بأنفسهم حسب خبراتهم بها مع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهات المعنية.

كما أشارت مديرية المدينة الصناعية أنه لم يرد إليها أي قرار منع أو قرار إيقاف، أي مصنع صهر للحديد عن العمل، أو حتى منع إدخال أو إخراج أية مادة أولية تدخل في أية صناعة موجودة في المدينة، وأنه لم يصدر من قبلنا أي قرار إلى شرطة المدينة الصناعية لمنع التداول في منتجات الصهر.

الأزمة التي نشأت قبل شهر كانون الأول وأدت إلى توقف المعامل منذ شهر تقريباً، لم تحل حتى الآن، وآخر ما حرر فيها هو وعود رئيس مجلس الوزراء بعقد اجتماع مع جهات معنية ومختصة لمعالجة الأمر، وفق تصريح لرئيس غرف الصناعة السورية.

توقف منذ شهر في مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب، أكثر من 30 من معامل صهر الحديد والدرفلة «الخردة» المرخصة، والتي تشغل أكثر من 500 عامل، ويلحقها حوالي 100 ورشة في مناطق حلب الصناعية الأخرى ترتبط بهذه الصناعة. أما التوقف فسببه عدم القدرة على تأمين خردة الحديد، ليس بسبب نقصها، بل بسبب منع إدخالها. المنع الذي تطبقه «جهات منتفذة» كما ورد في كتاب غرفة صناعة حلب رقم 1789/ص تاريخ 24/12/2018 الموجه إلى محافظ حلب. والذي يعود إلى ما قبل مطلع شهر 12-2018.

ويطبق عبر وجود عناصر أمام كل مصنع يقومون بمنع أصحابه من إدخال مادة الخردة إليه لصهرها، ومنعهم حتى من نقل الخردة من مستودعاتهم إلى ورشهم. كما تمت أيضاً مصادرة الحديد المصنوع من قطع تبديل الصناعات الحديدية والبيليت المصنوع للدرفلة من أحد المصانع، وأرغم أصحاب المصنع على دفع مبلغ 85 ليرة عن كل كغ من مادة البيليت المصنوع محلياً، في عملية سُميت «الترسيم»، وصودرت أيضاً بحجة الترسيم كميات من الحديد في

**لماذا لا يستطيع
معمل خردة
حماة أن
يستجر بقايا
الحديد مباشرة
من المعامل
والجهات الأخرى
وتحديداً أنها
ملزمة بالبيع
حصرياً له؟**

50%

لم تنل أزمة خردة الحديد من مجمع صهر الحديد ودرفلته في حسياء واللاذقية، وهو المشروع الخاص التابع لتحالف مجموعتين مالييتين كبيرتين ويمتلك قدرة إنتاجية لمليون طن سنوياً، نصف الحاجات المقدره مستقبلاً.

500 عامل

يتوقف منذ أكثر من شهر 30 معماً في مدينة الشيخ نجار الصناعية نتيجة منع وصول الخردة إليها، وهي تشغل أكثر من 500 عامل ويتبع لها أكثر من 100 ورشة في مناطق حلب الصناعية الأخرى.

**9 ساعات
كهرباء**

يعمل معمل حديد حماة بثلاث طاقته الإنتاجية فقط، وبوردية عمل واحدة فقط، لأن الكهرباء تزوده بـ 9 ساعات تشغيل ليلية فقط، رغم أن المعمل يدفع شهرياً للكهرباء فاتورة تقارب 3 مليون ليرة.

12% خردة

أمنت لجنة استجرار الخردة لمعمل حديد حماة قرابة 1300 طن وسطياً شهرياً، و60 طناً يومياً خلال الأشهر الست الأولى لإقلاعه، وهي نسبة أقل من 12% من التزاماتها الواردة بالعقد والبالغة 500 طن يومياً.

السوق الأمريكية ترتعش وترقب أزمة



هنالك الكثير من الدلائل على أن الأوليغارشية المالية تحرض أزمة مالية. عشر سنوات مرت على الأزمة المالية السابقة، ووفقاً لمعايير القرن العشرين، فإن عقد «الهدوء» هذا يعتبر رقماً قياسياً. وتفتخر السلطات الأمريكية بـ 117 شهراً من النمو المستمر، وفي شهر 3-2019 ستحتفل أمريكا بعقد كامل من النمو غير المنقطع!

■ فالنتين كاتسانوف*
ترجمة قاسيون

يتوقع البعض أنه يمكن ألا تصل الولايات المتحدة إلى هذه الذكري الاحتفالية، بل قد نعم الموجة الثانية والأعلى من الأزمة المالية الاقتصاد العالمي قبل هذا التوقيت. لم تصح التقديرات التي قالت أن عام 2018 سيكون عام أزمة، ربما لأن كلاً من مكنتا الطباعة في البنك المركزي الأوروبي، واليابان، استمرت في العام المنصرم بالعمل تحت يافطة «التيسير الكمي»، إذ استمرت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بضح كميات من الأموال الرخيصة، وحتى المجانية في السوق.

السوق ترتعش مع كل «تصحيح»

هذه «التكافلية النقدية» استفاد منها كبار الوسطاء الماليين المرتبطين بالبنوك المركزية، وقام هؤلاء بنشاطهم المعتاد، إذ استخدموا هذا المال الرخيص التكلفة، لتضخيم فقاعات في الأسواق المالية، وتنفجر دورياً.

إذ تكرر في السوق المالية ما تسمى «عمليات التصحيح» وهي دورات من التراجع في أسعار الأسهم وقيم المؤشرات وتستمر لبعض الوقت، ليتم بعدها استعادة قيم المؤشرات، والعودة للنمو. وتستمر هذه العملية بشكل دائم منذ عام 1825، حيث لا تعتبر هذه التعديلات أزمات، بل تصحيحاً للاختلالات، ولكن بالمقابل، فإن السوق ترتعش مع كل تعديل، لأن كلاً منها يمكن أن يتحول إلى أزمة كاملة تخفض مؤشرات قيم الإنتاج، وأسعار العقارات، وكل المؤشرات الأخرى..

من الصعب تحديد عدد التعديلات الفنية في السوق المالية الأمريكية منذ نهاية أزمة عام 2007-2009، ولكن عشية العام الجديد 2019، شهدت السوق الأمريكية تعديلاً غير مسبوق،

بمستويات انخفاض لم تعرفها أمريكا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبين 3-24 من شهر 12-2018، انهارت المؤشرات الأمريكية الرئيسية «داو جونز، ناسداك، وأس أند ب 500» بنسبة 15-16%. وهذا المستوى من الانخفاض الحاد على أساس شهري لم يحدث في الولايات المتحدة إلا في أوائل 1930، عندما احتدمت أقوى أزمة اقتصادية في تاريخ العالم.

استعد الجميع عبر العالم لاحتمال تحول هذا التعديل إلى أزمة، ولكن المؤشر عاد للنمو.. ترافقت هذه المرحلة مع قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 19-12 رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية، وقد دفع هذا إلى ردود فعل من الرئيس الأمريكي الذي لا يوافق على هذه السياسة، التي تؤدي إلى عرقلة تنفيذ خطته بالانتعاش الاقتصادي الأمريكي. وفي 23-12 نقلت وكالة بلومبرج عن ترامب، أنه لا يستبعد إمكانية استبدال حاكم المصرف المركزي جيروم باول، ومن ثم تواردت أنباء عن احتمال إقالة وزير المالية الأمريكي. حتى خرج الناظون في البيت الأبيض وأكدوا أن الحديث عن الإقالات هو شائعات، وأن كلا المسؤولين سيستمران بعملهما، وترافق هذا مع هدوء في الأسواق وعودة النمو.

فقاعة «شركات الزومبي»

إن هذه التصريحات الإعلامية، تشير إلى درجة حرارة السوق، وهشاشتها أمام التوقعات، واستعدادها للأزمة، ويمكن أخذ مؤشرين لحرارة الأسواق، من خلال مقارنة مؤشرين:

الأول: سعر الأسهم المتداولة في البورصة والقيمة السوقية للشركات، مقابل المؤشر الثاني، وهو: الربح السنوي لهذه الشركات. فإذا ما أخذنا بطل سوق الأسهم، شركة أمازون، فإن قيمتها السوقية وصلت إلى تريليون دولار، ثم انخفضت إلى 800 مليار

دولار، ولكن هذه القيمة بقيت أكبر من الربح السنوي بـ 138 ضعفاً! وفي شركة تسلا، فعوضاً عن الربح لديها خسارة، ومع هذا فإن قيمتها في السوق لا تزال 60 مليار دولار! وهذه حال الكثير من الشركات غير الكفؤ اقتصادياً، ولكن المقيمة بقيم فقاعية تعتمد فقط على التمويل بالمال الرخيص من سياسة التيسير الكمي وعبر الفيدرالي الأمريكي. أصبح البعض يسمي هذه الشركات «الشركات الزومبي»، ومن الصعب تخيل ما سيحدث لهذه الشركات الكبرى إذا ما استمرت كلف المال بالارتفاع، وحجم الفقاعة التي ستنفجر!

الفيدرالي يسحب المال من التداول

الفيدرالي بدأ برفع أسعار الفائدة، وقد بدأ أيضاً بتفريغ محفظته من الأوراق المالية التي حازها خلال سنوات ما بعد الأزمة، والتي أقرض الآخرين مالا مقابلها خلال سنوات التيسير الكمي.

قبل الأزمة كانت أصول الفيدرالي تقارب 800 مليار دولار، وفي 10-2014 وصلت هذه الأصول إلى 4500 مليار دولار، حيث اشترى الأصول المسمومة لإنقاذ الشركات والبنوك التي طالتها الأزمة، وهو اليوم يقوم بتنظيف محفظته من هذه الأصول، وهو ما يعني أنه يسحب الأموال من التداول، حيث يتم سحب 50 مليار دولار شهرياً حالياً.

وهذه العملية متوافقة مع رفع سعر الفائدة، وكلاهما يوديان إلى سحب الأموال من التداول، وتقليص الكتلة المتاحة من المال الرخيص الجاهز للإقراض، الأمر الذي بدأ يجعل ممارسة الأعمال في الولايات المتحدة أمراً صعباً، فالأموال المتاحة سابقاً نقل بشكل ملموس.

حاكم الفيدرالي الأمريكي ينكر وقائع أصبحت واضحة، ويقول بأن الظروف ملائمة لرفع سعر الفائدة، والمخاطر تنخفض، والطلب يزداد... ويتم التسويق، لأن رفع سعر الفائدة هو أمر قائم على دراسة علمية، وهذا ما ينبغي أن يقوله حاكم الفيدرالي الأمريكي في هذه الأوقات، ولكن ليس هذا ما يعرب عنه الجميع، فمن البارون جاكوب روتشيلد رئيس شركة RIT Capital Partners، الذي كرر

تحذيره في 10-2018 من الأزمة المتوقعة مع نهاية سياسة الفائدة المنخفضة والتيسير الكمي. إلى توقعات جميع المتخصصين الذين استطلعتهم مجلة TIME الأمريكية، والذين أجاب نصفهم بأنهم يتوقعون الأزمة في 2019، بينما النصف الآخر أجل توقعاته إلى مطلع 2020.

الآلية القديمة الجديدة والأزمة كفرصة

من المفارقات التي تنبغي ملاحظتها: أن الأزمة هي بالضبط ما يسعى إليه مالكو مكنتا الطباعة، المساهمين الخاصين في الفيدرالي الأمريكي، ومن بينهم بنك جولدمان ساكس، حيث عمل وزير المالية الأمريكية سابقاً. الآلية المتبعة تاريخياً هي المطبقة حالياً، فهؤلاء يضحون أموالهم في الاقتصاد لينمو ويخلق الثروات الجديدة، وبعدها بتقليص كميات المال المتدفقة يتم التحكم بتوقيت الأزمة، وتبدأ الإفلاسات، وتصبح الثروات والأصول أرخص من أي وقت سابق، وفي النهاية فإن هؤلاء يركزون الثروات بكلف أقل. لتبدأ بعدها الدورة الاقتصادية الجديدة، بمستوى أعلى من التمرکز مع عودة المال للتدفق.

بدأت البنوك المركزية كافة برفع سعر الفائدة لاحقاً بالفيدرالي الأمريكي، وسيكون عام 2019 عام التراجع الكبير في المال الرخيص، الذي كان يحيي استثمارية الديون. تلك التي وصل مستواها إلى 300% من الناتج للولايات المتحدة، ومستوى قريب في المراكز الأخرى، وحتى في الصين. وستبدأ حالات التخلف عن السداد في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. في ظل ظروف كهذه، يمكن أن يكون ترامب «كباش فداء»، ليتم تحميله وزر الأزمة الاقتصادية، التي بحوثها فلن تكون أقل ووزراً من أزمة 1929. وبالطبع المسألة ليست بيد ترامب، فالرؤساء الأمريكيون فقدوا سلطتهم الفعلية منذ أن وقع ويلسون في 23-12-1913 قانون سلطة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

■ * عن مقال للبروفيسور فالنتين كاتسانوف: «التعديلات الهيكلية في السوق المالية ستطور أزمة مالية»

درعا.. ضعف عوامل الاستقرار



تزايد الوضع الخدمي سوءاً في بلدات محافظة درعا بشكل عام، حيث تفاقمت أزمات الغاز والمازوت والكهرباء والخبز وغيرها، الأمر الذي انعكس مزيداً من المعاناة على حساب المواطنين، ومزيداً من الاستغلال لحاجاتهم من قبل تجار الأزمات والفاستين.

■ مراسل قاسيون

الحكومي النظامية، علماً بأنها حكومية المصدر والتوزيع افتراضاً، فهذا ما لم تتعب الجهات الرسمية نفسها بالإجابة عنه، والمحاسبة عليه؟! والنتيجة هي مزيد من الاستغلال للمواطنين، وعلى حساب معيشتهم ومتطلبات حياتهم الضرورية الأخرى.

وعود الوزير لم تبصر النور

مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية أصابها أيضاً المزيد من التراجع، بعد أن استبشر المواطنون خيراً بالتحسن على الشبكة ومحطة في الشيخ مسكين، سواء من خلال عمليات الصيانة وإعادة التأهيل التي جرت وتم الإعلان عنها، أو من خلال التحسن النسبي على التزود بالطاقة الذي لمسسه المواطنون لفترة محدودة ما لبثت أن انتكست نحو التراجع مع بدء فصل الشتاء، حيث لا تتجاوز ساعات الوصل في بعض البلدات عن ساعتين نهاراً وساعتين ليلاً، مثل: دامل وبعض البلدات الأخرى، ومع ذلك يتخلل ساعات الوصل فترات انقطاع، وفي بعض البلدات تكاد لا تصل إليها الطاقة الكهربائية نهائياً، حيث تتفاوت ساعات الوصل والقطع بين البلدات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأهالي تقدموا بالكثير من المطالب من أجل معالجة سوء الخدمة وعدالة التوزيع، لكن دون جدوى في ظل الكثير من الذرائع والحجج المقدمة، علماً بأن وزير الكهرباء قام بزيارة إلى محطة الشيخ مسكين منذ فترة قريبة، وقد وعد خيراً على مستوى تحسين تزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية، إلا أن الوضع لم يتحسن حتى تاريخه، والوعد الوزاري لم تبصر النور.

رغيف الخبز

مشكلة تأمين رغيف الخبز ما زالت قائمة، فالازدحام على مخبز دامل مثلاً مستمر ليلاً ونهاراً، وطيلة ساعات العمل المرتبطة بكم الانتاج وفقاً للمخصصات من الدقيق المسلم حسب ما هو مفترض، والمرتبطة بجانب آخر بالكميات المسلمة للمستهلكين من الإنتاج اليومي لبيعها في الأحياء والبلدات الأخرى،

الأشد سوءاً هو: التهرب من حل هذه المشاكل المترابطة عبر الادعاء بأن تفاقم هذه الأزمات له صبغة عامة لا تقتصر على محافظة درعا فقط، وكأن التعميم بهذا الشكل يبغي المسؤولية المفترضة بعهدة أولي الأمر عن هذه الملفات الخدمية، سواء على المستوى التنفيذي بما يخص مهام كل جهة، أو على مستوى الرقابة والمتابعة والمحاسبة!.

يضاف إلى ذلك كله بعض المشاكل المرتبطة بمستويات الأمان ومعدلات الاستقرار في المحافظة.

المحروقات متوفرة في السوق السوداء!

مشكلة تأمين مازوت التدفئة مستمرة بتفاقمها، فعلى سبيل المثال: تم البدء بتسليم 100 ليتر مازوت كجزء من الكمية المخصصة لكل أسرة، ولم تستكمل عمليات التسليم لهذه الكمية حتى تاريخه في الكثير من البلدات، علماً أنه من المفترض أن يكون قد تم البدء بتسليم الدفعة الثانية من الكمية المخصصة مطلع العام.

في ظل الجرد والحاجة للدفع فإن ذلك يعني اللجوء إلى السوق السوداء من أجل تأمين تلك المادة اضطراراً، وطبعاً بالسعر الاحتكاري الذي يفرضه تجار الأزمة، حيث يختلف هذا السعر من بلدة إلى أخرى، وبحسب «شيطرة» تجار السوق السوداء استغلالاً للحاجة.

ما يجري على مستوى تأمين الاحتياجات من مادة مازوت التدفئة ينطبق كذلك الأمر على تأمين مادة الغاز المنزلي، حيث تفاقمت أزمة الغاز في المحافظة أيضاً بشكل كبير مؤخرًا، طبعاً رافق ذلك جملة من التبريرات مع جملة من الوعود بالحلول.

والمفقت، أن السوق السوداء للمحروقات منتعش وعلى أفضل ما يرام، ولا يوجد به نقص بالكميات طالما يتم دفع المعلوم، وعلى أعين أولي الأمر!

أما السؤال عن كيف تتوفر هذه المواد في السوق السوداء ولا تتوفر في مراكز التوزيع

ويتم تداولها وانتشار أخبارها بين الناس، بالإضافة إلى بعض الحوادث جراء انفجار بعض الألغام من مخلفات المجموعات المسلحة في بعض الأراضي الزراعية.

وبغض النظر عما يقال عن هذه الحوادث وتفاصيلها، وما تقوم به الجهات الرسمية من متابعات لها للقبض على المسؤولين عنها، إلا أن المؤسف أنه وحتى تاريخه لم يتم العمل الجاد من أجل استكمال عمليات سحب الأسلحة والتفتيش عنها وحصرها بأيدي الجهات الرسمية المخولة بذلك فقط، حيث ما زالت بعض الأسلحة منفلتة هنا وهناك، ما يعني خروجها عن ضوابط الاستعمال والهروب من المحاسبة عليها، بدليل الحوادث المسجلة حتى الآن، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات الأمان ومستويات الاستقرار بالمحافظة بشكل عام.

أخيراً، يمكن القول: إن جملة النقاط المثارة أعلاه كمشاكل وأزمات، منفردة ومجمعة، مع بقية عوامل الاستقرار الأخرى، لا بد لها من حلول عاجلة، وكل تأخير في ذلك يمكن اعتباره إعاقة من الناحية العملية لاستكمال عوامل الاستقرار في المحافظة كي تستعيد عافيتها اجتماعياً واقتصادياً.

مع عدم إغفال جوانب الاستغلال لهذه المادة الحياتية اليومية ناحية الموصفة والسعر طبعاً، والتي يدفع ضريبتها المواطن أولاً وأخيراً.

أهم، أن هذه المشكلة يتفرع عنها هاجس إضافي يتمثل بالخشية من شدة الازدحام بحد ذاتها أمام المخبز طيلة ساعات عمله، خاصة في ظل عدم استتباب الوضع الأمني بشكل نهائي حتى الآن.

عوامل الأمان والاستقرار

بعيداً عن الخوض بتفاصيل عوامل الاستقرار المرتبطة بالجوانب الاقتصادية الاجتماعية والخدمية والمعيشية وغيرها الكثير، والتي تحتاج للكثير الكثير من الجهود والبرامج المرتبطة بالسياسات العامة بما عليها من ملاحظات كثيرة هي الأخرى، ما زالت المحافظة تعاني من تدني مستويات الأمان التي تعتبر من أهم عوامل الاستقرار، وما يترتب على ذلك من خشية لدى المواطنين على أمنهم الشخصي والأمان على أفراد أسرهم، فبعض الحوادث ذات الطابع الجرمي باستخدام الأسلحة، والتي يذهب ضحيتها بعض المواطنين، تتكرر بين الحين والآخر

المفقت أن السوق السوداء للمحروقات منتعش وعلى أفضل ما يرام ولا يوجد به نقص بالكميات طالما يتم دفع المعلوم، وعلى أعين أولي الأمر

تشجيع المنتخب فرصة للتكسب

■ مراسل قاسيون

الأخر استغل الفرصة وفرض على هؤلاء ما لم يطلبوه، بذريعة بدل حضور المباراة كـ «حجز» هكذا.. وبمبالغ مرتفعة وغير محسوبة من قبل هؤلاء الشباب المشجعين «المغدورين».

على الطرف الآخر نشطت أيضاً، ومن جديد، التجارة بالكنتزات المطبوع عليها صور لاعبي المنتخب، أو عبارة «نسور قاسيون»، من باب الاتجار بمشاعر وعواطف الشباب المشجع للفريق الوطني، وكل منها بسعر، وبحسب المكان طبعاً.

وبحسب المكان طبعاً، هو عمليات الرهان المستترة التي جرت على هامش المباريات، وتوريث الشباب بمتهافتها، كأسوأ شكل من أشكال الاستغلال للمشاعر الشبابية الغضة، طبعاً على حساب معيشة هؤلاء وحاجاتهم، وكذلك أخلاقهم.

بمطلق الأحوال ليس غريباً عن العقل

هذا الاستقطاب الشبابي التشجعي للمنتخب الوطني، أو لمتابعة المونديالات الكروية عموماً، في الكافيات ربما لم يكن جديداً هذا العام، لكن الجديد هو نمط الحجز المسبق في البعض منها، وذلك لشدة الازدحام، كما نشطت على هامش المباريات أنشطة ربحية أخرى، اعتباراً من الكنتزات المطبوعة، وليس انتهاءً بالرهانات.

موضوع حضور المباريات «لايف» في الكافيات لم يعد بالنسبة لأصحابها فرصة لزيادة إيراداته، كونها تصبح ممتلئة بل تعدها البعض منها بفرض رسوم حجز وحضور المباراة، فبعض الكافيات اكتفت بقيمة فاتورة الطلبات المعتادة من الزبائن «المشجعين» خلال فترات بث المباريات رغم ازدحامها الشديد، في حين بعضها

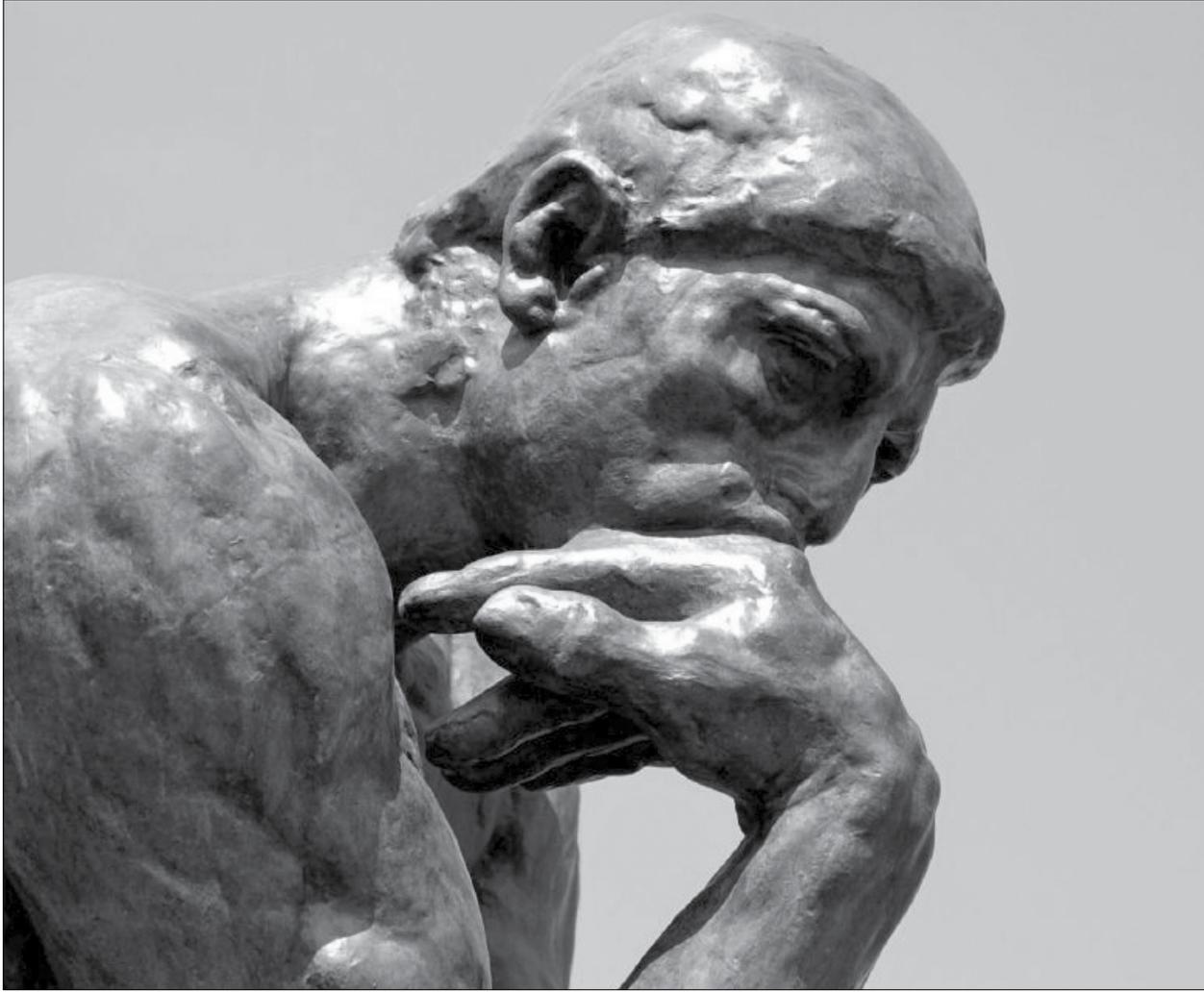
مرة جديدة تصبح مباريات المنتخب الوطني، فرصة لتكسب البعض وتحقيق المزيد من الأرباح في جيوبهم، فقد أصبحت الكافيات ملأى للشباب المشجع للمنتخب من أجل متابعة مبارياته، ومباريات البطولة عموماً، أولاً: باعتبارها توفر النقل المباشر للمباريات، وثانياً: لتوفير الكهرباء والتدفئة لديها، ناهيك عن الجو الحماسي الذي توفره التجمعات الشبابية فيها خلال المباريات.



مؤاتية والظرف مناسب والجمهور المشجع متحمس، والأهم من ذلك كله: أن كل ذلك جرى ويجري بعيداً عن أعين الرقابة والمتابعة.

الرأسمالي استغلال المناسبات والمشاعر والعواطف من أجل تحقيق الأرباح، وقد كانت مباريات المنتخب الوطني فرصة لتحقيق المزيد منها، ولم لا؟ طالما الفرصة

صراع الحياة جدلية غير منتهية!



وجدتها

د. عربوب المصري



سورية في عالم يسخن!

تحت عنوان «الإستراتيجيات الثورية في عالم يسخن» كتب أندرياس مالم في مجلة «المناخ والبيئة» يقول: لدى الأوساط الأكاديمية الآن أرض اختبار، حيث تحصي الرهانات ملايين الأرواح البشرية: في السنوات التي سبقت 2011، كان سورية تحت وطأة موجة جفاف. كان هناك استدامة في الزراعة في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ زمن بعيد، كان نظام هطول الأمطار المستقر نسبياً القادم من البحر بين شهري تشرين الثاني ونيسان يفسح المجال لذلك، وفجأة، في السبعينات، بدأ هذا الاستقرار ينتج نحو التقلب المتزايد باستمرار. كانت الزاوية الأكثر تأثراً هي بلاد الشام، وخاصة سورية. شهد عام 1998 تحولاً آخر نحو الجفاف شبه الدائم في سورية، والذي كشفت عن شدته حلقات الشجر، فهو لا مثل له في الـ 900 عام الماضية. لم تتوقف الأمطار الشتوية فحسب، ولكن ارتفاع درجات الحرارة أدى أيضاً إلى تسريع التبخر في فصل الصيف، مما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية وجداول المياه وتعطيش التربة. لا يوجد تفسير طبيعي لهذا الاتجاه. ولا يمكن إرجاعه إلا إلى انبعاثات غازات الدفيئة.

بلغ الجفاف السوري ذروته القصوى حتى الآن في السنوات 2006-2010، عندما بقيت السماء زرقاء لفترة أطول مما يتذكره أي شخص. انهارت سلة الخبز في المحافظات الشمالية الشرقية. تقلصت محاصيل القمح والشعير إلى أكثر من النصف؛ بحلول شباط 2010، تم القضاء على جميع قطعان الماشية. في تشرين الأول من ذلك العام، وصلت الكارثة إلى صفحات صحيفة «نيويورك تايمز» التي وصف مراسلها كيف أن «مئات القرى قد تم التخلي عنها مع تحول المزارع إلى صحراء متشققة، ونفقت حيوانات المراعي». أصبحت العواصف الرملية أكثر شيوعاً، كما أن مدن الخيام التاسعة للمزارعين المحرومين وعائلاتهم قد انتصبت حول المدن الكبرى في سورية. وتراوح التقديرات بين مليون و2 مليون من المزارعين والرعاة النازحين. الذين هربوا من الأراضي، واستقروا في ضواحي دمشق وحلب وحمص وحمما، وانضموا إلى صفوف البروليتاريين الذين يبحثون عن عيشهم من أعمال البناء، أو قيادة سيارات الأجرة، أو أية وظيفة أخرى، لا تتوفر في أغلب الأحيان. لكنهم لم يكونوا وحدهم يشعرون بالحرارة. بسبب الجفاف، تعرضت أسواق البلاد- أحد المتأثرات المركزية للتأثيرات المناخية على سبل العيش الشعبية- إلى مضاعفة أسعار المواد الغذائية عدة مرات بشكل لا يمكن التحكم فيه.

الجدلية بين المثالية والمادية بسيطة ومعقدة، ما هو السابق وما هو اللاحق؟ المادة أم الوعي؟ بالنسبة للمادية المادة سابقة للوعي، نحن نكتسب الوعي من خلال ما هو موجود حولنا، أو أننا نعلم أن الطاولة هي طاولة لأننا نراها ونستعملها، ونحن من الأساس من اخترعها وأعطاه اسم طاولة. أما المثالية فتقول: إن الوعي سابق للمادة، أي: أن الطاولة موجودة في وعينا قبل وجودها أماناً، وكل منا يرى الطاولة على شكل مختلف.

مروءة صعب

ومن صراع المادية والمثالية ننقل إلى كل شيء، كيف نرى الصراعات، السياسية والاقتصادية؟ وكيف نرى الحياة وكيف يجب أن نعيش؟ لهذا خصص العديد من البشر حياتهم لهذا الجواب بالذات، كيف يجب أن نعيش الحياة، وقبل هذا ماذا تعني؟ منذ أول البشر الذين حاولوا الإجابة عن سؤال: ماذا تعني الحياة؟ حاولوا الدخول في صراع المادية والمثالية، انتصرت المثالية، ثم جاء زمن المادية، ومنذ أواخر سني الاتحاد السوفييتي انتصرت المثالية مؤقتاً. ولكن من المنتصر في أي زمن لا ينفي الصراع القائم ولا ينفي الآخر، ولا ينفي أننا إلى اليوم لم ننته من هذا الصراع في أشكال متعددة لطالما التناقضات موجودة. وللمثالية وعقلها العديد من الألاعيب، من الجوع إلى الدين، أو إلى الماورائيات، إلى الجوع إلى مشاعر وهموم البشر. وهذا موجود في الحقل كافة، وفي أبسط الأمور التي يجدها العديد طبيعياً. وفي أكثرها استغلالاً وهو الحديث عن قيمة ومشاعر الإنسان، أي: الأشياء التي تجعلنا بشراً. وتجعلنا الأعب المثالية المراوغة في نفس الحقل والحديث المستمر الذي لا ينتهي عن نفس المشاكل والأسباب والحلول. مثل: الحديث عن الأعياد الموسمية وتسليعها، أو عن العمال والأجور،

إلى اليوم، وجعل الإنسان القيمة الأساس والأهم في معادلة الحياة، وفي معادلة السياسة والاقتصاد والاجتماع. وكسر وهم السيطرة المؤقتة على الحياة إلى سيطرة حقيقية عبر دمج الشعوب في تقرير مصيرها وفي انتمائها إلى الحياة عامة.

ومن ثم أخذ موقع في هذا الصراع يعني أخذ موقف من الحياة، وأخذ موقف من أيهما الأسبق المادة أو الوعي؟ وهذا ليس بسؤال صعب، يمكن الإجابة عنه من خلال حياتنا اليومية، فنحن نتعلم الأشياء كافة في الحياة مع تقدمنا في العمر، أي: أنها لم تكن موجودة سابقاً في وعينا، بل نكتسب معناها مع وجودها وضرورة استعمالها.

وهذا يجب أن ينطبق على كيفية متابعة الحياة، أي: أننا اليوم نعيش أوضاعاً صعبة إن كان من الحروب إلى الوضع الاقتصادي إلى الاحتباس الحراري إلى التلوث، كيف سنستمر في هذه الحياة، هل سنهاجر كلنا إلى أراض أخرى، هل هذا معقول عملياً؟ أم أننا سنستعيد السيطرة على حياتنا، ونغلب فكر على آخر في هذا. خاصة أن اليوم الفكر الغالب هو للمثالية، والوضع الراهن هو من نتائجها، والإفلات من القدرة على السيطرة هو ما نتجت عنه، في تغيب البشر في نفس الدوامات التي حين تجد تقدماً لها يضربها من جديد لتستمر من نفس الدائرة.

من إنجازات أرقى أشكال المادية وأكثرها نضجاً الماركسية

الانقسام حبر عثرة في النضال الفلسطيني



ارتفعت حدة التوتر بين حركتي «فتح» و«حماس» في الآونة الأخيرة، ليتعمد معها ملف «المصالحة الفلسطينية». وليس من الصعب إدراك أن الوحدة الفلسطينية هي مفصل في تعزيز القدرة على مقاومة الاحتلال، وتحسين القضية من الاختراقات والاعتداءات بأشكالها المتعددة، فهل من الممكن تجاوز هذا الملف الشائك، أم أن الأمور ستذهب نحو الأسوأ؟

منذ بداية العام الحالي تسارعت الأحداث في هذا السياق، حيث اتهمت «فتح» في ذكرى انطلاقها، حركة «حماس» باعتقال المئات من كوادرها، لتعود وتتهمها بالوقوف وراء اعتداء مجهولين على مبنى تلفزيون «فلسطين» في غزة، وبناءً عليه قررت «فتح» إغلاق مقراتها في غزة والتوقف التام عن العمل بها حتى إشعار آخر، وبعد ذلك أعلنت الهيئة العامة للشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، سحب جميع موظفيها العاملين في معبر رفح، بسبب ما أسمته «ممارسات حركة حماس». وبالمقابل، أقر المجلس التشريعي في قطاع غزة الذي حله الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالأغلبية نزع الأهلية السياسية عن الرئيس عباس، خلال جلسة عقدها في مقره في مدينة غزة.

يطول الحديث عن مسببات الانقسام الفلسطيني وتوالي أحداثه، ولكن يمكن وضع سمات عامة له وللظروف المحيطة به، بحيث يمكن استنتاج أساسه ومساره. منذ تراجع الثورة الفلسطينية المرتبطة بتراجع القوى الثورية على مستوى العالم، والوصول إلى اتفاقيات مع الاحتلال بداية التسعينيات، تجلت باتفاقية «أوسلو» واتفاقية «باريس» الاقتصادية، بالإضافة إلى دخول الطرف الأمريكي على خطة رعاية التسوية الفلسطينية-

قلق موسكو إزاء تعثر عملية المصالحة الفلسطينية، مؤكداً استعدادها مع جميع القوى السياسية الفلسطينية من أجل تهيئة الظروف لحل القضية الفلسطينية على أساس قانوني دولي معروف، معتبراً أن معالجة الأزمة الراهنة داخل الصفوف الفلسطينية تمثل شرطاً لا بد منه لتحقيق تقدم في تسوية القضية، وكان من المقرر زيارة إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إلى موسكو لكن تم إرجاؤها إلى موعد غير محدد.

وعموماً، فإن رعاية دولية غير محصورة بواشنطن، يعني وضعاً دولياً جديداً، يعزز فرص حل التناقضات الداخلية الفلسطينية بشكل أكبر.

البنية التي كانت متكئة فيما مضى على واشنطن، ومن هنا فإن عمليات الفرز ستتعاظم، باتجاه تبلور وضع جديد. وبالعودة إلى موضوع الانقسام الفلسطيني فإن تغيير موازين القوى الدولي والإقليمي، وسحب المساعدات المالية الأمريكية للسلطة، قد عمق من حدة التناقضات الداخلية الفلسطينية، باتجاه حلها مع تثبيت الوضع الدولي والإقليمي الجديد.

تستمر الجهود الدبلوماسية المصرية في العمل على ملف المصالحة الفلسطينية، لكن الجديد اليوم هو دخول روسيا على الخط، إذ أعرب المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، عن

«الإسرائيلية»، بدأت حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني تتعمق، بوجود سلطة تنسق أمنياً مع دولة الاحتلال، وترتبط مالياً مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المانحة، وما يتبعه هذا من برنامج سياسي محدد، يعني بطبيعة الحال كبح المقاومة. بالمقابل فإن الطرف الدولي العام الذي كان سائداً خلال الحقبة الماضية بهيمنة الولايات المتحدة على العالم، شكل وضعاً غير مؤاتٍ للمقاومة الفلسطينية وأدوتها.

اليوم، يتغير النظام الدولي، حيث تتراجع الولايات المتحدة وحلفاؤها، وتنسحب من ملفات عدة بما فيها القضية الفلسطينية، ومع هذا الانسحاب فإن خللاً سيصيب تلك



الغابون... واحتمالات الفوضى الإفريقية

الإجماع بشكل واسع على أنها شهدت الكثير من عمليات التزوير وسط أعمال عنف من قبل قوات الأمن.

لقد أهدر عمر بونغو الكثير من ثروة الغابون النفطية الهائلة وأبقى على علاقات وثيقة مع فرنسا في نظام يعرف باسم «فرانس-أفريك» الذي يعزز سيطرة فرنسا على مستعمراتها السابقة، كما أغرقت البلاد بالقروض والمساعدات المقدمة من فرنسا وصندوق النقد الدولي مقابل تنفيذ تغييرات اقتصادية.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أرسل يوم الجمعة الذي سبق محاولة الانقلاب، 80 جندياً أمريكياً إلى الغابون، للدفاع عن المصالح الأمريكية و«أهداف سياسية أخرى» في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة، بسبب أعمال عنف متوقعة نتيجة للانتخابات الرئاسية ونتائجها في الكونغو.

يمكن اعتبار الغابون حالة نموذجية لاحتمالات الفوضى التي تخلفها سياسات التبعية للغرب سياسياً واقتصادياً، وإن كان سعي الشعب في هذه الحالة للتغيير أمراً مشروعاً، إلا أن اللجوء إليه من باب الانقلابات العسكرية وتغيير رأس

إذ سيطرت مجموعة ضباط في الجيش على مبنى الإذاعة الوطنية، وأعلنت تشكيل «المجلس الوطني للإصلاح»، لكن سرعان ما تم استعادة السيطرة على مبنى الإذاعة، واعتقال معظم من شاركوا في محاولة الانقلاب، لتعود قوات الشرطة والجيش، وتبسط سيطرتها على العاصمة ليرفيل.

تزامنت محاولة الانقلاب مع غياب رئيس البلاد، علي بونغو، الذي كان يخضع للعلاج من جلطة دماغية في المغرب، ومنع الانقلابيون بث كلمته بمناسبة السنة الجديدة في الإذاعة، إذ رأوا فيها تعزيزاً للشكوك في قدرة بونغو على تحمل مسؤوليات منصبه.

ترأس، علي بونغو، الدولة التي تقع في غرب وسط إفريقيا، منذ عام 2009، إذ تم انتخابه خلفاً لوالده عمر بونغو الذي ترأس البلاد لثلاث فترات منذ عام 1967، ومنذ ذلك الحين شككت أحزاب المعارضة بنتائج الانتخابات، وتعتبر الكثير من التحليلات أن الاستياء الشعبي في ازدياد من العائلة التي تحكم البلاد منذ حوالي أربعين عاماً. فاز علي بونغو بنسبة 49,8% في انتخابات عام 2016، التي تم

«إن كنتم تتناولون الطعام، توقفوا. إن كنتم تتناولون كاساً، توقفوا. إن كنتم نانمين، استيقظوا. أيقظوا جيرانكم... انهضوا معاً وسيطروا على الشارع»، هذه الرسالة التي وجهها أحد العسكريين إلى الشعب في الغابون، في محاولة انقلاب باءت بالفشل يوم الإثنين 7 كانون الثاني الجاري.

التي قد يفضي إليها هكذا خيار، وقد تمتد إلى الدول المجاورة، وخاصة مع الإعلان مؤخراً عن إستراتيجية أمريكية جديدة في إفريقيا؟

الحكم دون تغيير جذره، لن يصل إلى نتائجه المطلوبة أولاً. ويضعنا ثانياً: أمام تساؤلات وشكوك حول المستفيد من حالة الفوضى

200 مليون عامل في أكبر إضراب بالتاريخ



وتسريح آلاف الموظفين. كما دعمت جميع النقابات المصرفية إلى الإضراب، وخرجت بقوة ضد خصخصة بنوك القطاع العام.

فقد محتوم

يُعتبر هذا الإضراب ثالث إضراب تقوده النقابات المركزية ضد حكومة مودي وأقواها. لقد أثرت السياسات المناهضة للعمال على أعداد متزايدة منهم في السنوات الأخيرة، وفي انتخابات الولايات الأخيرة، خسرت حكومة مودي في ثلاث ولايات، مما يدل على التغيير في المزاج بين الجماهير، وفي ظل هذه الظروف يلجأ الحزب الحاكم إلى الاصطفافات البيئية لتقسيم البلاد، لكن هذا الإضراب دفع إلى الواجهة مرة أخرى التضامن الطبقي للشعب، متحدياً كل الجهود المبذولة لتقسيم الجماهير.

لقد أدت هذه الحكومة إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، في استمرار للسياسات النيوليبرالية التي توجهت نحوها الهند منذ سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1990، وتنصيب مانموهان سينغ من البنك الدولي وزيراً للمالية في الهند، وبعد ذلك كرئيس للوزراء لفترةين متتاليتين، حيث كان الطريق الذي تم اتخاذه هو فتح الاقتصاد لنهب الشركات متعددة الجنسيات، ووصف الاستثمار الأجنبي بأنه علاج لجميع الأمراض، لكن هذه السياسات أدت في نهاية المطاف إلى زيادة الاحتقان الشعبي والتضامن في أكبر إضراب في التاريخ، ليفتح الاحتمالات أمام تغيير كبير قد يحفظه التاريخ.

القطاع دون إجراءات ومعدات السلامة المهنية، مما زاد من معدلات الوفيات في مثل هذه الأعمال. كما سمحت حكومة مودي بما يسمى «عمل محدد المدة»، بحجة «تسهيل العمل»، وهو ما يعني أنه يمكن لصاحب العمل أن يوظف عمالاً لمشروع محدد أو وقت محدد، دون أية متطلبات أخرى، مما سمح باستغلال العمال وتوظيفهم في ظروف غير ملائمة وأجور منخفضة، وبناءً على هذا تطالب النقابات بإلغاء العمل التعاقد.

الدفاع عن القطاع العام

من بين المطالب التي نادى بها المشاركون في الإضراب، هو حماية مؤسسات القطاع العام من الخصخصة والاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي خلف مئات الآلاف من العاطلين عن العمل، وخاصة في مجالات السكك الحديدية والتأمين والدفاع. خلال الإضراب، عقد عمال شركات التأمين على الحياة مظاهرة في نيودلهي، تحدث خلالها، أنيل كومار باتانغار، نائب رئيس «رابطة عمال التأمين في عموم الهند»، إلى الإعلام موضحاً أنه تمت خصخصة اثنتين من شركات التأمين التابعة للقطاع العام حتى الآن، والشركات الأخرى مستهدفة أيضاً، مضيفاً أنه في شركات التأمين المملوكة من قبل القطاع العام يكون معدل رفض تسوية الحالات من 3 إلى 4%، بينما يرتفع المعدل في شركات التأمين الخاصة ما بين 25 إلى 40% أي أن شركات التأمين الخاصة تقوم بنهب المواطنين، بينما تصر الحكومة على خصخصة باقي الشركات

حيث تم الاتفاق على عدة نقاط أخرى من بينها رفض خصخصة مؤسسات الدولة، ورفع الأسعار وغيرها، مطالبين أيضاً برفع الحد الأدنى للأجور إلى 18 ألف روبية في الشهر، وبضمان اجتماعي يغطي جميع العمال، وإلغاء العمل التعاقد.

سياسات نيوليبرالية عدوة للشعب

في ظل حكومة ناريندرا مودي، منذ عام 2014، عانت الطبقة العاملة الهندية من ارتفاع غير مسبوق في الأسعار ومعدلات البطالة، حيث وصل معدل البطالة الرسمي في نهاية عام 2018 إلى 7,4%، وفقدت البلاد خلال العام الماضي حوالي 11 مليون وظيفة، ورغم أن معظم هذه الخسائر كانت في المناطق الريفية، فقد واجه قطاع تكنولوجيا المعلومات خسائر كبيرة في الوظائف أيضاً خلال السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الأسعار دون أن يرافقه زيادة في الأجور، أدى إلى تدهور الوضع المعيشي للعمال، وقد تحدث بعض العمال المشاركين في الإضراب، أنهم يحصلون على مبلغ يتراوح بين 7000 إلى 12000 روبية شهرياً «أي ما يعادل حوالي 100 إلى 170 دولاراً»، مقابل 12 ساعة عمل يومياً، لذلك تطالب النقابات العمالية برفع الحد الأدنى للأجور إلى 18000 روبية شهرياً. كما يطالبون كذلك بالضمان الاجتماعي والصحي للعمال، حيث مع توسع أعمال البناء في السنوات الأخيرة، ازداد عدد العمال الذين يعملون في هذا

نفذ حوالي 200 مليون عامل إضراباً في عموم الهند، وذلك احتجاجاً على السياسات الحكومية المناهضة للعمال، يومي 8 و9 كانون الثاني الجاري، مما أدى إلى تعطّل الحركة في البلاد. وتمت الدعوة إلى الإضراب من قبل 10 نقابات عمال مركزية، ما يعني أن جميع النقابات المركزية، ما عدا واحدة وهي «BMS التابعة لحزب الشعب الهندي» الحاكم، تعارض السياسات الحكومية المتعلقة بالعمل.

شارك في الإضراب عمال القطاع العام العاملون في السكك الحديدية، ومحطات الطاقة، والمصارف، بكل قوة إلى جانب عمال من القطاع الخاص العاملين في المناجم والمواقع الصناعية وغيرها. ووفقاً للتقارير فقد شارك أيضاً عدد كبير من العمال غير المنظمين بمن فيهم الباعة المتجولون وعمال المنازل، وعمال البناء، والعمال الزراعيون، كما وردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين المضربين والشرطة في مناطق مختلفة، واعتقالات في صفوف «الحزب الشيوعي الهندي» في عدة ولايات.

أكبر إضراب في التاريخ

ومع مشاركة حوالي 200 مليون عامل، يعتبر هذا الإضراب هو الأكبر في تاريخ العالم، ويحظى هذا الإضراب بتأييد كل من العمال الصناعيين والزراعيين بالإضافة إلى الطلاب، حيث يتوحدون جميعاً تحت مطلب رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر ورفع الأجور. وكان قد تقرر الحشد للإضراب الحالي منذ 28 أيلول الماضي، عندما عقد المؤتمر الوطني للعمال بمشاركة النقابات المركزية العشر في نيودلهي،

من بين المطالب التي نادى بها المشاركون في الإضراب هو حماية مؤسسات القطاع العام والاستثمارات الأجنبية

الصورة عالمياً

«السييل الشمالي 2» والتوتر الألماني-الأمريكي



- أعرب الرئيس الأمريكي ترامب عن عزم بلاده وقف العمليات العسكرية في المناطق التي لا تتلقى فيها الولايات المتحدة مساعدات مالية وعسكرية كافية من الدول الغنية والمستفيدة من ذلك.



- قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، إنه حذر نظيره الأمريكي مايك بومبيو من أن فرض عقوبات أحادية الجانب على مشروع «السييل الشمالي 2» ليس نهجاً صحيحاً.



- أعلنت وسائل إعلام كورية وصينية عن زيارة كيم جونغ أون ووفد من المسؤولين إلى الصين بين الـ 7 والـ 10 من الشهر الجاري تلبية لدعوة من الرئيس الصيني.



- أعلن الرئيس الأمريكي أنه يملك «حقاً مطلقاً» في إعلان حالة الطوارئ إذا لم يتسنى التوصل إلى اتفاق مع الكونغرس بشأن إدراج التمويل الذي يطلبه لتأمين الحدود الجنوبية في ميزانية الحكومة.



- وجه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إنذاراً إلى من سيستجيب لمبادرة واشنطن بشأن عقد قمة دولية حول إيران في بولندا يومي 13 و14 شباط المقبل في وارسو.



- أفادت وكالات أنباء أمريكية، بأن واشنطن تفكر في الحد من وجودها العسكري في الصومال، وتقليص عدد الضربات الجوية التي تستهدف مواقع وعناصر حركة «الشباب» الإرهابية هناك.



ليضيف جيرهارد شرودر، المستشار الألماني السابق، القول: «لا يمكننا قبول أن نتعامل كبلد محتل». ورغم الاعتراض الأمريكي على المشروع فقد تمت الموافقة عليه حالياً من قبل ألمانيا وفنلندا والسويد، حيث من المقرر أن يدخل المشروع مرحلته النهائية بنهاية عام 2019، ليصبح واحداً من خطوط التوتر الأساسية بين أوروبا وأمريكا، مضافاً إلى قضايا أخرى يجري الخلاف حولها، مثل: العلاقات الأوروبية الإيرانية، حيث يزداد بذلك الشرخ الأوروبي الأمريكي، وتعمق عزلة واشنطن بشكل أكبر.

الأوروبيين وشركائنا... نواصل التأكيد على أن الشركات العاملة في خطوط أنابيب تصدير الطاقة الروسية معرضة لمخاطر عقوبات كبيرة». أشارت تهديدات السفير الأمريكي حفيظة بعض السياسيين الألمان، وطالب فابيو دي ماسي، وهو عضو بارز في الحزب «اليساري»، الحكومة الألمانية بتوبيخ السفير غرينيل قائلاً: «يبدو أن سفير الولايات المتحدة لديه انطباع بأنه نائب حاكم للإمبراطور في واشنطن»، وشبه مارتن شولز، وهو ديمقراطي اشتراكي بارز، السفير بـ«ضابط استعمار يميني متطرف»،

حذر مجدداً السفير الأمريكي لدى ألمانيا، ريتشارد جرينيل، الشركات القائمة في البلاد من أنهم قد يواجهون عقوبات من واشنطن بسبب مشاركتهم في «مشروع السييل الشمالي 2»، محاولاً هذه المرة الإقناع باستخدام ذريعة «التهديد الروسي».

وكتب السفير في رسالة نشرتها وسائل الإعلام: «كما تعلمون فإن الولايات المتحدة تعارض بشدة «السييل الشمالي 2»... خط الأنابيب يشكل عواقب جيوسياسية خطيرة على حلفائنا

السودان «زيّ الدنيا»



هي الموجة الأولى العفوية ذاتها، التي حدثت في عدد من البلدان الأخرى، حيث يخرج الشعب مستاءً من أوضاعه المعيشية المترددة والمتدهورة، ليبر عن غضبه. في حركة غضة ومشروعة والأهم: طبيعية، تطالب بالتغيير والتجديد. في المقابل تستغل الحكومة السودانية عفوية الحركة، بإعطائها صفة المؤامرة والتخريب، داعيةً لمسيرات وتجمعات تعبر عن تأييدها للبشير وحكومته، ليصبح الشعب السوداني أيضاً كغيره في الأزمات التي شاهدها، عالماً كوقود يحرق لمصلحة الحكومة، فواقع السودان ليس مختلف جداً، من جهة الفساد الحكومي، ونسبة توزيع الثروة وغيرها.

بالإضافة إلى ما سبق جرى تشكيل عدد من التجمعات والقيادات، كمثل «تجمع المهنيين السودانيين»، لينظم مظاهرات ويدعو لاحتجاجات ويطلق بيانات ومطالب، كما أعلنت كل من «الجبهة الوطنية للتغيير» و«حزب الأمة» تقديم مذكرة للرئيس عمر البشير بداية الشهر الحالي، مطالبين فيها بتشكيل «مجلس سيادي انتقالي» و«حل حكومات الولايات الـ 18»، وقائمة

تستمر التظاهرات السودانية التي انطلقت منذ 19 كانون الأول 2018، على إثر ارتفاع سعر الخبز، بالانتشار في جميع أنحاء البلاد، مطالبة بالتغيير وتنحي البشير عن السلطة.

الرأسمالية وبالتالي حركته أيضاً ضمن علاقة التأثير والتأثر، وضرورة التغيير تفرض نفسها هناك كما في كل مكان آخر، منتظرة حاملها الذي سيولد عاجلاً أم آجلاً ضمن فضاء سياسي جديد يعبر عن مصالح الشعب السوداني الحقيقية والمشروعة.

بجملة من الإجراءات والتغييرات، تعني القوانين والسلطة والدستور، بالإضافة إلى بند يممس الواقع الاقتصادي والاجتماعي. في النهاية مشكلة الشعب السوداني مع حكومته مرتبطة بطبيعة الحال مع مجمل المشاكل الحاصلة في العالم بأزمته

«السييل التركي» والتنافس على الطاقة..



إلى أوروبا كما هو مخطط. ويشكل الخط الثاني المناورة الروسية في الحرب الباردة الدائرة. ولكن لا يزال طريق هذا الخط غير واضح وضبابي، فالمفاوضات مع اليونان وبلغاريا جارية حتى اليوم. في الواقع لدى اليونان طموحاتها الخاصة بخصوص الطاقة. فقد تقابل كل من وزير خارجية اليونان وقبرص ورئيس وزراء الكيان الصهيوني في القدس في أيلول 2018 للإعلان عن الدخول في مفاوضات للتوافق على إنشاء «خط أنابيب غاز مشترك إسرائيلي- قبرصي- يوناني»، ويهدف هذا الخط وراعيه الغربي إلى إحباط خط الأنابيب الروسي. بحيث يقوم الكيان بتزويده بالغاز من حقل ليفيathan على شواطئ غزة، وهو الحقل الذي يشكل سبباً للحصار الصهيوني المستمر على غزة. ولهذا يبدو بأن بلغاريا التي تقترب أكثر من روسيا مرشحة أكثر، على ألا ننسى بأن هناك ارتباطات قديمة بين اليونان وروسيا. ورغم عدم رغبة اليونان الظاهرة اليوم بالتعاون مع مشروع السيل التركي، فلا يزال هناك وقت من المفاوضات والتقييمات لتحديد بناء التحالفات في الحرب الباردة الجديدة التي ستتزامن مع إطلاق عمل «السييل الشمالي» هذا العام، ويبقى التداخل قائماً في خارطة التحالفات.

عالم مجنون: فن حافة الهاوية أم فن عقد الصفقات؟

قبل تحرك بوتين الأخير في منافسة الطاقة الجارية ومنافسة الموارد التي تشكل الحرب الباردة الجديدة، فقد كان دونالد ترامب يتحرك. ففي 20 تشرين الأول الماضي، أعلن بشكل غير متوقع أن الولايات المتحدة «ستتخلى اتفاق الصواريخ النووية متوسطة المدى INF». ليقول بهود بأنهم سينسحبون منه. إن هذه الاتفاقية التي وقعت عام 1987 والتي تطالب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالتخلص نهائياً من جميع

الحقيقة، لقد عرضت إدارة ترامب أن تنصّر الغاز المنتج فيها إلى أوروبا، وذلك بهدف كسر الاعتماد الأوروبي على روسيا. ولهذا فقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية «IEA» من باريس بكل ثقة في آذار 2018، بـ «أن الولايات المتحدة وحدها ستغطي 80% من احتياجات العالم اللازمة للنمو، وذلك خلال الأعوام الثلاثة القادمة»، مصورة استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم، وتحديداً على أوروبا. وفي وجه هذه التطورات، يبدو منطوقاً قيام روسيا بالرد خلال وقت قصير. ولهذا السبب قام الرئيس الروسي بوتين بكياسة بإعادة التوضيح إلى جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وذلك بهدف إنشاء خط الأنابيب الجديد: «السييل التركي». وجاء المشروع كإضافة لحصة تركيا في الشبكة الواسعة من خطوط الأنابيب، فهناك بالفعل شبكة أنابيب تصل كلا البلدين وتدعى «السييل الأزرق»، وهي مصممة لنقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر البحر الأسود. وقد تم الانتهاء منه عام 2002 وبدأ الضخ الفعلي فيه في شباط 2003 ممتداً على مسافة 1213 كلم. وبوصفها دولة شرق أوسطية لا موارد هيدروكربون على أراضيها، تستورد تركيا قرابة 99% من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه، و35% من هذه الاحتياجات من روسيا والبقية من إيران وأذربيجان والجزائر ونيجيريا.

لكن السيل التركي الجديد سيجعل من الأراضي التركية معبراً ترازيت للوصول إلى «القلعة أوروبا» من خاصرتها الجنوبية. وفي 18 تشرين الثاني 2018 طار الرئيس بوتين إلى تركيا ليحضر احتفال إتمام الجزء البحري من خط غاز السيل التركي. وقد تم الإعلان بفخر عن الانتهاء من الجزء الذي سيقل الغاز من روسيا إلى تركيا، وأن الجزء المتبقي، وهو إنشاء خطوط أنابيب تنقل الغاز إلى أوروبا عبر تركيا، هو قيد الإنجاز. سيزود الخط الأول تركيا بكمية 15,75 مليار متر مكعب، وسيقل الخط الثاني كمية مشابهة

يبداً أن الحكبات التنافسية في عالم اليوم تضع الدول وشعوبها من جديد في معسكرات قوى متنافسة، حيث هنالك الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو في جانب، يواجهون روسيا والصين محاطين بطيف متعدد الألوان من الأصدقاء والحلفاء في الجانب الآخر. ومن أجل كشف الغطاء عن التحركات الجيوسياسية الهامة التي تجري، علينا أولاً أن نتخطى الحكبات القديمة. وليس هنالك من شيء ليثبت حقيقة هذه التحولات وشبكة الحدود في توازن القوى الإقليمي أكثر من إتمام خط أنابيب «السييل التركي».

■ بقلم: كان إيريمانت تصريح: عروة درويش

أو ثقافية أو دينية «رغم أن هذه الأشياء قد تكون حاضرة»، بل حول امتلاك والسيطرة على الموارد، الأمر الذي يعتبر جوهرياً للدول المتنوعة».

في الوقت الحالي، أي عندما تبدأ الأنواع بالانقراض بنسب تضرب ناقوس الخطر وتبدأ المياه الصالحة للشرب تأخذ الاهتمام الرئيس، فلا تزال قضية الطاقة ومخزون الهيدروكربون تحتل بسهولة أفكار صانعي السياسات حول العالم، ملقبة بأثرها على قراراتهم ومحددة لأفعالهم. بكلمات أخرى: يمكن للمرء أن يحاج بأن وجهاً واحداً للحرب الباردة الجديدة ليس أكثر من ترميم «اللعبة الكبرى» للعام الماضي. وعليه، فأنا أرى بأن علينا أن نفهم الحرب الباردة الجديدة المستعرة بشكل جزئي على أنها تراحم لتأمين إتاحة والوصول وإلى إدارة موارد الطاقة والنفط الغاز بشكل رئيس.

استخدمت الولايات المتحدة تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي «التكسير» الجديدة كوسيلة لتأمين مواردها المحلية من النفط والغاز. في 2018 لخص محلل البيئة والطاقة جوستين وورلاند الأمر: «إن النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة على وشك تحويل سوق الطاقة العالمي للمرة الثانية، ليؤدي إلى مزيد من الانخفاض في السعودية وروسيا. فتبني الولايات المتحدة للتكسير فتحت الباب لمليارات براميل النفط وتربيلونات الأمتار المكعبة من الغاز ليتم إنتاجها». في

يسعى الإعلام السائد الغربي إلى إظهار موسكو وكأنها مركز رئيس لشبكة المؤامرات الدولية. لقد بات الأمر كما لو أن سيناريو أفلام جيمس بوند قد بات حقيقة، حيث الأشرار الشيوعيون يحاولون إعاقة العالم الحر في سبيل تحقيق مكاسب مالية وأو مكاسب شريفة صرفة. وتتم الإشارة اليوم للصراع الدولي القائم باسم الحرب الباردة الجديدة، وهو المصطلح الذي بدأ يدخل التداول بقوة منذ عام 2011.

الحرب الجديدة وأنابيب الطاقة: التنافس على الموارد

أريد أن أشير إلى أن أساس أحداث فيلم جيمس بوند التي تسود اليوم، هو لعبة العالم، وهو التنافس على الموارد، وذلك كما تبصر مايكل كليلر أثناء إدارة جورج بوش الابن (2001 - 2009). فرغم أن كتاب كليلر المعنون «حرب الموارد» قد ظهر في أعقاب أحداث 11/9، فإن أفكاره لا تتفق مع صراع الحضارات لدى هنتغتون. فهو يأخذ في حسبانته حقيقة أن الموارد اللازمة لاستمرار الحضارة الإنسانية محدودة وفانية، وهو ما يقود كليلر ليفرض بأنه «في المستقبل (أي الآن) لن ندور الصراعات حول اعتبارات وقضايا سياسية أو إيديولوجية أو عرقية

السييل التركي الجديد
سيجعل من الأراضي
التركية معبراً ترازيت
للوصول إلى القلعة
أوروبا من خاصرتها
الجنوبية

جوانب من التغييرات الدولية

«السييل التركي» بتدعيم وتقوية خط أنابيب «السييل الشمالي 2»، والذي يتم وضعه لمضاعفة القدرة الروسية الحالية لإيصال الغاز الطبيعي مباشرة إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق، متخطية أوكرانيا أيضاً.

إن موسكو وأقرة اقتربتا من بعضهما البعض الآن، لكن موسكو قد أسست كذلك لعلاقات جيدة مع طهران، وذلك كنتيجة لتدخلها المباشر في سورية. فكما يبدو بأن روسيا وتركيا وإيران تشكلان اليوم اتحاداً ثلاثياً جديداً لمقارعة الهيمنة الأمريكية في العالم. وفي معركة الطاقة التي تندرج ضمن الحرب الباردة الجديدة، فإن الجمهورية الإسلامية في إيران تلعب دوراً رئيساً لوحدها، وذلك بامتلاكها لرابع أكبر احتياطي نفط خام، وثاني أكبر احتياطي غاز طبيعي في العالم، وذلك وفقاً لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية. وهذه الإحصائيات ليست إيجابية عندما يتعلق الأمر بصقور إدارة ترامب، وحتى ترامب نفسه فقد مرّق اتفاق أوباما النووي مع إيران، في 8 أيار 2018.

كما أن المحور الثلاثي بين موسكو وأقرة وطهران يشمل اتصالاً شرقياً بكيين. تقوم روسيا والصين بتدريبات بحرية مشتركة منذ عام 2012 وكلا البلدين يقتربان من بعضهما البعض بمرور الوقت. وكما عبّر يوجين شو عن الأمر: «إن الثقة الناشئة من جديد بين موسكو وبكين تسبب المشاكل للولايات المتحدة وشركائها في المنطقة». يبدو في الواقع بأن روسيا والصين كلتاهما تسعيان خلف الجائزة أوروبا بتلذذ: فسعي روسيا الطويل لاستغلال مخزون القطب الشمالي يبدو قابلاً للوصول أكثر، بينما تبدو الصين جاهزة للمشاركة في شمال العالم ضمن خططها الطموحة للتبادل والتجارة العالمية. وكما قالت اختصاصية الطاقة تسفيتانا باراسكوفاف، فإن لا حدود لطموحات روسيا أو خططها لتطوير موارد النفط في جانبيها من القطب الشمالي. والصين بدورها تريد الاشتراك بذلك عبر مبادرة «الحزام والطريق»، حتى أنها تحاول إنشاء «طريق الحرير القطبي» أو «الممر الاقتصادي الأزرق» لتصل الصين بأوروبا عبر المحيط القطبي.

وفي حين أن روسيا وتركيا تحاولان إتقان رقصتهما الجديدة وضم المزيد من الشركاء إلى دورتهما المحورية، فإن الولايات المتحدة تبدو وكأنها تريد لعب دور الوحيد لتتمتع في عزلتها التي تفرضها على نفسها تحت مسمى «الاستثنائية الأمريكية». خاصة وأن نتائج التدخل وإذكاء نار الحرب الباردة الجديدة تبدو في عكس مصلحة الولايات المتحدة. وترامب الذي يستمر بسياسات الولايات المتحدة الإمبريالية يبدو غير واع لواقع، أن تبجّحه لم يعد يتولد عنه نتائج ذات نفع.



تزال خارج الاتحاد الأوروبي وخارج الناتو لكنها ثاني أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا، يتم اعتبارها كمنصة إطلاق محتملة لمنظومة الصواريخ «الدفاعية». لقد أعلنت منظمة «تحالف الصواريخ الدفاعية» غير الربحية، وهي التي تدعو لتطوير واستخدام الصواريخ الدفاعية من أجل الولايات المتحدة وحلفائها، أعلنت بشكل لا لبس فيه: «رداً على احتلال روسيا للقرم، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو يأخذون في اعتبارهم زيادة الصواريخ الباليستية الأمريكية في أوروبا». كما أن الولايات المتحدة تضع عينها على الدولتين العضويتين في الاتحاد الأوروبي بولندا ورومانيا: فموقع «أيفيس أشور» هو أول موقع لدرع الصواريخ المنشور في أوروبا الغربية. ومن «المتوقع» أن يتم وضع موقع آخر مثله في 2020 في بولندا. وفي هذا السياق اتهم عدد من قادة أوروبا الغربية ترامب علناً بأنه غير أهل للثقة، وبأن الإجراءات الحالية قد تقود إلى تغييرات غير متوقعة. واجهت روسيا خطط الصواريخ هذه عبر مقاربة حاجة أوروبا إلى الغاز زهيد الثمن: فروسيا ستقوم عبر

خطى جورج بوش الابن بنوي منح الحياة لأمر آخر. فقبل تسعة أشهر من هجمات 11/9 وإعلان «الحرب على الإرهاب»، أعلن بوش عن رغبته بتطبيق مخطط منحه اسم «ابن حرب النجوم» بالإشارة إلى مشروع حرب النجوم الذي بدأ في عهد ريغان. تصور هذه الإستراتيجية العسكرية استخدام صواريخ اعتراضية تضرب صواريخ العدو قبل وصولها. كان لبوش رؤاه لهذه الفكرة الحمقاء الذي سماها «صواريخ الدفاع الوطني»، وتخيّل بأن إعادة إحياء نشاطات بناء الصواريخ هذه سوف تشمل أوروبا بسهولة، وعليه سوف تهدد روسيا بمنصات إطلاق الصواريخ التي تنصبها الولايات المتحدة، معلناً بأنها موجودة لاعتراض الصواريخ التي تطلقها «الدول الشريفة»، وهو المصطلح الذي كان بوش يستخدمه بشكل ضبابي.

في ذلك الوقت أعلن بوتن بأن تطبيق هذه المخطط سوف يتسبب «بضرر لا يمكن إصلاحه في هندسة العلاقات الدولية»، وهو الضرر الذي تشكل الآن بصيغة حرب باردة جديدة. ويبدو بأن ترامب الآن يسعى لإحياء بناء الصواريخ إلى مستوى جديد، وذلك عبر إضافة نوع جديد من الصواريخ النووية إلى الترسانة الأمريكية، مما سيدفع روسيا إلى اتباع الصيغة للدخول في «لعبة جبهة نووية». إن ترامب في حقيقة الأمر قد مدد سباق التسلح هذا إلى أبعد من حدود الأرض نفسها، ليتفاخر بإنشاء «القوات الفضائية» كقسم سادس في جيش الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن بالعودة إلى الأرض، مبتعدين عن خطط جني المال المجنونة التي ستنتفع مجمع الصناعات العسكرية الأمريكي فقط، فإن مركز الخلاف الرئيس بين الولايات المتحدة وروسيا كما يبدو هو: أوروبا. لقد هدف مخطط صواريخ الدفاع الوطني تحديداً إلى إدراج العالم القديم أيضاً، وحتى أوكرانيا في الوقت الحاضر، وهي التي لا

صواريخهم النووية والباليستية وصواريخ كروز التي مداها ما بين 500 و5500 كلم، تعود للأيام التي كان فيها العالم مقسوماً بعناية إلى قسمين. إن سباق التسلح النووي قد أبقى العالم آمناً كما هو مفترض تبعاً لخوف الجميع من صراع نووي أحمق. فهجوم نووي كان يدمر الخصم ولكن كان ليستدعي رداً نووياً يهدم العالم. إنه مصطلح «الجنون MAD = التدمير المؤكد المتبادل» الذي يعبر عن الردع النووي والذي يعود استخدامه إلى زمن وزير الدفاع في حقبة جون كينيدي روبرت مكنمارا في عام 1962. يصف بروفيسور إستراتيجيات الأعمال باري ناليوف موقف الردع النووي بأنه: «لعبة الجبناء النووية» وتحمل اسم سياسة حافة الهاوية. من أشهر من ارتبط اسمه بهذه السياسات جون فوستر دولس وزير الخارجية الأمريكي بين 1953 و1959 في عهد أيزنهاور. فقد كان ماهرًا في الوصول إلى الحافة والسير عليها دون السقوط في هوة حرب. والآن، يأخذ الرئيس ترامب على عاتقه أن يظهر للعالم بأنه يتقن فن عقد الصفقات ليس بأقل من براعة دولس في سياسة حافة الهاوية. فرغم أن قرار العودة إلى سباق التسلح النووي يعود إلى تشرين الثاني 2017، عندما صوت صانعو السياسات الأمريكية على «وجوب إنشاء وزارة الدفاع ببرنامج للبدء بتطوير نظام صواريخ جديد، يمكن أن يخرق عند تجربته اتفاقية الصواريخ متوسطة المدى الموقعة في عام 1987». فبدلاً من اعتماد سياسة جديدة، يقوم ترامب باتباع السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة ببساطة. يبدو اليوم بأن الرئيس يتبع بخنوع، فيما يخص الحرب الباردة الجديدة، ما أقره الكونغرس في تشرين الثاني 2017.

وقائع الحرب الباردة الجديدة جائزة أوروبا

يبدو بأن ترامب راغب في إنهاء اتفاقية تنفست الحياة في أيام ريغان، ولكنه على

عودة جيوسياسية كبرى

في نهاية المطاف، يعني هذا بأن أوروبا أن تجد الإرادة لتحرير نفسها من أصفاد الإمبراطورية الأمريكية، والجهود المشتركة لـ «السييل التركي» و«السييل الشمالي» كلاهما يعينان دون شك بأن النفوذ الروسي في أوروبا سيكون في ازدياد في الأعوام المقبلة... إن الاتحاد الأوروبي بوصفه «القلعة أوروبا» هو على حافة اختيار توجه جديد في أفقه. فبعد كل شيء، تشرق الشمس من الشرق، وليس أوروبا إلا حافة غربية للقارة الأوراسية الكبرى المتداخل شرقها بغربها. هل ستكون أوروبا قادرة على إعادة تموضع لنفسها قبل أن يفوت الأوان؟ أم أن قيود الإمبراطورية سوف تسحق أوروبا وتجبرها على الانعزال؟ هل ستستعمر الحرب الباردة أم ستبرد؟ ويقود برودها إلى حالة أمن طاقة سلمي؟ سنتوضح إجابات هذه الأسئلة في وقت ليس ببعيد من المستقبل المنظور.

السينما العقلية وايزنشتين والشعب الملهم



«إذا كانت الثورة قد جعلت مني فناناً، فإن الفن قد أدخلني إلى صلب الثورة. إن التعمق في دراسة تاريخ الحرب والماضي الثوري للشعب الروسي قد منحني ذلك الدفق الفكري، ويستحيل بدونه قيام فن كبير. وبوسعي القول: إن السلطة السوفييتية قد أعطتني، كما لسائر الناس، كل شيء. فهل يعقل بعد ذلك أن أبخس حقّ وطني علي؟ إنني ككل واحد منا، أهب، وسوف أهب ذاتي كلياً لوطننا، للقضية العظمى، قضية بناء الشيوعية».

• سيرغي ايزنشتين

المخرج بشار دهان

تلك الكلمات للفنان وللمخرج العالمي سيرغي ميخائيلوفيتش ايزنشتين. كلمات صادقة كصدقته بحبه لوطنه وفنه وشعبه. وقد استحق بجدارة ما أطلقه عليه العديد من الفنانين والسينمائيين من مختلف بلدان العالم لقب «كلاسيكي الفن السينمائي العالمي». استطاع ايزنشتين بكل طاقته وعبقريته المفعمة بالحماس المضي بفن السينما في طريق الشعبية والالتزام الفكري والواقعية، ودعا دائماً إلى معالجة المواضيع الإنسانية بصورة صادقة تخدم الشعب، وتحد من إجحاف المجتمع الرأسمالي المسخ.

مونتاج الأتراكسيون

وما انك ايزنشتين عن التفكير ببيولوجية الإبداع لدى الفنان، وسيكولوجية التقبل لدى المشاهد، وغاص لسنوات عدة في أعماق اللغة السينمائية وما تملكه من مفردات ودلالات ووسائل تعبيرية تعجز عن عرضها وطرحها باقي الفنون. أدت تجاربه ودراساته الفريدة إلى ابتكار نمط معين للمونتاج السينمائي.. أطلق عليه فيما بعد «مونتاج الأتراكسيون»، أي: مونتاج المشوقات، ويعتمد على توليف سريع وبأحجام وتكوينات متباينة يستخدم المخرج من خلالها حرية المكان والزمان ليكون إيقاعه بمثابة صدمة يتلقاها المتفرج، يستطيع من خلالها توجيه أحاسيسه إلى أهمية الحدث الذي يصوره، وبالتالي تزيد في إدراكه وأفكاره والعمليات البيولوجية الجارية في وعيه.

بعد كل هذه الدراسات والتجارب، كان لا بد لها أن تثمر بنظرية جديدة للفن السينمائي وهي نظرية «السينما العقلية» التي تبناها ايزنشتين والعديد من الفنانين الآخرين. لقد خلقت نظريته جدلاً وعموضاً في علم الجمال السينمائي. وحاول ايزنشتين إيضاحها في العديد من المقالات المنفرقة، وكانت حافلة بالاستنتاجات غير المتوقعة، فكان يحلم أن يستخدم فنه السينمائي على أن يكون بمثابة اللغة الهيروغليفية التي أعطت الأبجدية للعالم أجمع. بل أن تتجاوز حدود اللغة في بعض الأحيان، لأنها تمتلك الالامتناهيات من الوسائل التعبيرية وإمكانات تكوينية وسيمفونية ضوئية تكون أقرب إلى الملحمة، ولا تظل محصورة في نطاق الفن بل تتعداه، لكونها تستطيع أن تستخدم لشرح مفاهيم معينة بوضوح شامل ودقيق لا تعرفه الفنون الأخرى. فهي سجل وثائقي وطريقة للبحث العلمي ووسيلة لنشر المعارف بين مختلف الحضارات.

كان ايزنشتين يسعى لوضع حدٍّ للزواجية بين «الإحساس والعقل» وأراد أن يعيد للعالم جانبه الحسي ومقدرته على الأفلمة الديالكتيكية التي هي جوهر النقاشات الفكرية، دون اللجوء إلى السيناريو الكلاسيكي

بالأرض البكر الفنية- فقط أعطوها الثقافة». ومن الشواهد الهامة على نجاح الفيلم «المدركة بوتيومكين» ومخرجه هو: إحساس الرجعيين بالخوف من قوة مجمل لقطات الفيلم. ففي ألمانيا أثرت ضده دعوى قضائية بوصفه عملاً يساعد على حدوث انقلابات سياسية في العالم! وقد أعمل الرقباء مقصاتهم في الدول الرأسمالية كافة بحذف العديد من مشاهد الفيلم. وفي أمريكا حذفت مشاهد هامة وإنسانية من العمل. وعند زيارة ايزنشتين إلى الولايات المتحدة وزع أعضاء منظمة «الكولوكس كلان» ذات العلاقة بمنظمات صهيونية، منشورات طالبوا فيها بطرد المخرج «الأحمر» وقالوا: إنه أخطر من فرقة جنود حمر كاملة! مع هذا فإن فيلم «المدركة بوتيومكين» قد اختارته أكاديمية السينما الأمريكية لأفضل فيلم لعام 1926، وحصل في معرض الفنون في باريس على جائزة «الميدالية الذهبية الكبرى». وفي بروكسل نظمت مكتبة السينما الوطنية استبيان عام 1954 و1958 عن خيرة أفلام الأزمنة كافة. لينتصر فيلم «المدركة بوتيومكين» المرتبة الأولى، متقدماً على الفيلم التالي بعشرة أصوات. وكان عدد الأفلام التي أدرجت في القائمة ثلاثين فيلماً، وعدد النقاد الذين صوتوا مائة وسبعة عشر ناقداً في أنحاء العالم كافة، اختار مائة وثمانية نقاد منهم فيلم «المدركة بوتيومكين» كأفضل فيلم للأزمنة كافة.

وبعد أن وشح ايزنشتين بهذا النجاح الدولي استمر بأعماله التي لا تقل أهمية عن «المدركة بوتيومكين» فأنجز فيلم «أكتوبر» وفيلم «الخط العام» و«ألكسندر نيفسكي» و«إيفان الرهيب». مؤكداً على فكرة لطالما طرحها في مقالاته وأعماله، وهي: «إن الإنتاج الفني السامي أمر لا يقدر عليه إلا الفنان القريب من الشعب، والذي تلهمه وتحرضه قضايا وهموم شعبه، ليكون حبه لوطنه وانتماءه له هو شغله الشاغل، مهما كانت مشقة وصعوبة طريقه وحياته الفنية».

القهر المخيم على أوسع شريحة من الشعب الإيطالي. وكان من المنطق أن يتأثر بالسينما السوفييتية وأعمال مبدعيها، أمثال: فيسيفولد بودوفكين- ألكسندر دوفجينكو- ليف كوليشوف- دزيفا فيركوف... وغيرهم من مؤسسي «الواقعية الاشتراكية» في الاتحاد السوفييتي، التي تأثر بها فيما بعد سينمائيو إيطاليا، فأسسوا «الواقعية الجديدة» بعد الحرب العالمية الثانية.

المدركة بوتيومكين

بعد النجاح الباهر لفلم «المدركة بوتيومكين» في الأوساط السينمائية عالمياً، وصفه الفنان العظيم شارلي شابلن بأنه أفضل فيلم سينمائي في العالم، كما قال بعد ذلك عن فيلمه «إيفان الرهيب» وعبر برقية أرسلها إلى ايزنشتين بتاريخ «4 كانون الثاني 1946»: «إيفان الرهيب: هو أعظم فيلم تاريخي صنع حتى الأبد. إن جوه رائع وجماله يفوق كل شيء ظهر من قبل في السينما. يا لها من شهادة عبقرية رفيقة دربه، مع العلم أن شابلن هو أحد الثوريين الكبار في الفن السينمائي العالمي، رغم عدم الوجود الحرفي لكلمة الثورة في أفلامه التي تتحدث عن الجوع والفقر والحب واللاعلاقة في المجتمع الرأسمالي، التي بمجملها تشكل موضوع أعمال شارلي شابلن. هذا الموضوع هو ذاته الذي جذب ايزنشتين، والتقى عدة مرات في هوليوود، ذلك بفترة وجود ايزنشتين في أمريكا، والجدير بالذكر أنه في إحدى المرات وفي منزل شارلي شابلن كانا يتحدثان عن الشيوعية، فسأله شابلن: هل تعتقد أن البروليتاري المثقف يمكن مقارنته من حيث المستوى العقلي بالارستقراطي الذي تقف وراءه أجيال من الأجداد المتعلمين والمثقفين؟ فأجاب ايزنشتين: «المنحدر من عائلة مرموقة خاصة والده ميخائيلوفيتش كان مهندساً وكبير ميماريي مدينة ريغا»، قائلاً: «أكاد أقارن الإمكانيات العقلية للجماهير

كان ايزنشتين يسعى لوضع حدٍّ للزواجية بين «الإحساس والعقل» وأراد أن يعيد للعالم جانبه الحسي ومقدرته على الأفلمة الديالكتيكية

التكنولوجي أو إلى الممثل المصنوع من قبل شركات الإنتاج. لهذا لجأ إلى الجماهير الفاعلة في معظم أفلامه، وتجمعات وحشود الشعب نفسه وبطولاته كافة ليخلق انصهاراً جماهيرياً بين أفراد الشعب يستطيع من خلاله إيصال رسائله الفكرية. وحين يضطر الأمر يعوض في الممثل وخاصة للشخصيات المعروفة تاريخياً «بالنمط»، أي: إنسان من عامة الشعب، يشبه الشخصية ويتكلم ويتحرك ويتفاعل، كما يريده هو ويكون بقيادته. وقد قام بتجسيد شخصية لينين في فلمه «أكتوبر» عامل غير معروف، لكنه يشبه لينين إلى حد كبير، يدعى «نيكاندروف». استطاع محاكاة لينين في وقفات وحركاته وخطاباته بين الشعب في الساحات العامة، كان له مصداقية رائعة عن شخص لينين. ومع هذا واجه ايزنشتين انتقادات ومعارضة شديدة من قبل كثير من الحزبيين وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية المرموقة عن اختياره لـ «نيكاندروف» لتجسيد شخصية القائد العظيم. وفي خضم تلك الانتقادات شاركت كروبسكايا «زوجة لينين ورفيقة دربه» بنقاشات حارة دارت حول الفيلم، وصرحت على صفحات جريدة «برافدا» مؤيدة وبصدق الفن الجماهيري الذي تبناه ايزنشتين وكافح من أجله، وتنبأت بإبداعات أخرى تسمو بالفن السينمائي ليكون فناً شعبياً وفناً يخص «الواقعية الاشتراكية» التي كانت تمهيداً وحجر أساس للواقعية الجديدة في إيطاليا، فبعد الحرب العالمية الثانية وفجائعتها وزوال الحكم الفاشي كان الوضع في إيطاليا عام 1945 شديد التشابه مع ذلك الوضع الذي كان في روسيا عام 1917، وقد نهضت إيطاليا مجدداً وحمل شعبها مسؤوليات كبرى، وكان للفن الحيز الهام في تلك النهضة. توجه السينمائيون لعرض هموم ومشاكل الإنسان، الإنسان العامل والفلاح والبانع.. كانوا يكشفون من خلال شاشاتهم الجوع والفقر والحرمان لأولئك الذين يتعاملون ويتخذون مظهر «من لا يعلم» بوجود هذا

وجه نيويورك الأحمر

اخترق موكب جماهيري شوارع مدينة نيويورك بمناسبة الأول من أيار 1934، وحمل المشاركون لافتات كتب عليها: «يا عمال العالم اتحدوا»، «في سبيل أمريكا سوفيتية».

لؤي محمد



في المؤتمر العشرين 1956 حسب البروفيسور أيسرمان، ذلك الخطاب الذي سبب خيبة أمل للشيوعيين الأمريكيين الذين تحولوا إلى حلقات صغيرة بلا تأثير بعد 1958. ألف البروفيسور أيسرمان عدداً من الكتب وعشرات المقالات حول تاريخ الشيوعيين الأمريكيين، وينطلق من اعتبار المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي 1956 محطة للتراجع العام للحركة الشيوعية.

التي رافقها تحمس ملايين الناس حول العالم للنموذج السوفييتي في الاقتصاد، وظهور الجبهات الشعبية ضد الفاشية. ويضيف موريس أيسرمان في جريدة نيويورك تايمز: «الشيوعية ببساطة هي الوطنية الأمريكية في القرن العشرين». تعرض الشيوعيون إلى الاضطهاد بعد 1950، ولكن الضربة القاضية جاءت لهم من خارج البلاد، من الخطاب السري لخروتشوف الذي هاجم فيه ستالين

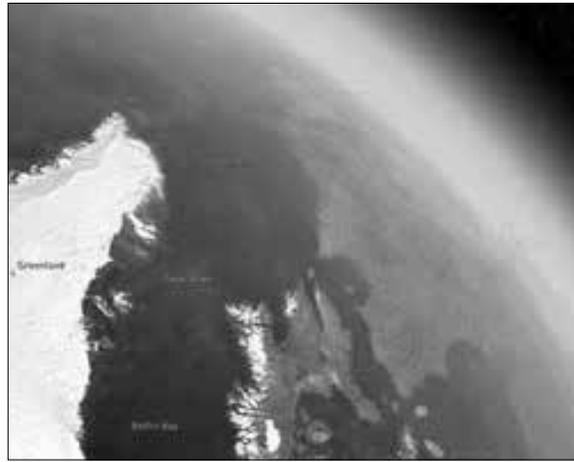
شخص في كل منطقة، بل وعرفت بعض الأحياء بأنها أحياء حمراء، مثل: بروكلين وأيست هارلم، وبدأت الصحف الأمريكية تطلق على نيويورك لقب «ولاية العمال» بعد سيطرتهم على المجالس الجامعية وقيادتهم لمئات الروابط والجمعيات وحصولهم في الانتخابات الرئاسية على 100 ألف صوت في نيويورك عام 1938. تغيرت موازين القوى لصالح الشيوعيين أثناء أزمة الكساد العظيم

كتب البروفيسور موريس أيسرمان أستاذ التاريخ في جامعة هاميلتون في مقاله المنشور كمقال رأي بجريدة نيويورك تايمز «عندما كانت نيويورك عاصمة الشيوعيين الأمريكيين»: كان التأثير السياسي الشيوعي كبيراً داخل مدينة نيويورك بين عامي 1930-1950، أي: بين فترة حدوث الكساد العظيم وفترة بدء السياسات المكارثية التي ضربت نفوذ الشيوعيين في مثلث النقابات العمالية - الرواية وسينما هوليوود - مؤسسات وزارة الخارجية. تأسس الحزب الشيوعي في مدينة شيكاغو 1919، ولكن قاعدته الكبرى تمددت في مدينة نيويورك عام 1921، وشكل عمال المصانع والمهاجرون قاعدته الاجتماعية الذين أوصلوا الشيوعيين إلى المجالس البلدية. وصل عدد أعضاء الحزب في نيويورك وحدها عام 1935 إلى أكثر من 38 ألف عضو، أي: نصف مجموع أعضاء الحزب، وكانوا يستطيعون عقد اجتماعات جماهيرية يحضرها 20 ألف

كانوا وكنا



يقول محمود درويش في قصيدة «النزول من الكرمل» تصرخ حيفا: يفتش كفي ثانية، فيصدر حيفا التي هزبت سنبلة، وبأيتها الكرمل، الآن تقرر أجراس كل الكنائس، وتعلن أن مماتي المؤقت لا ينتهي دائماً، أو ينتهي مرة، أيها الكرمل، الآن تأتي إليك العصافير من ورق، كنت لا فرق بين الحصى والعصافير، والآن بعث المسيح يؤجل ثانية، أيها الكرمل، الآن تبدأ عطلة كل المدارس، يضيف درويش: يقول لي جدي دوماً بأن حيفا أجمل مدن العالم! أنا لم أر حيفا، وجدي لم ير أي مدن العالم! في الصورة: طفل يوزع جريدة فلسطين في شوارع مدينة حيفا عام 1933.



منصة لمحاكاة الأرض في بكين

يجري العمل على بناء منصة لمحاكاة الأرض في مدينة بكين وذلك بهدف تعزيز البحوث، حسب ما ذكرت وسائل الإعلام الصينية. وبدأ تشييد المنصة في حي ميبون في آب 2018 حسب المجلس التشريعي للحي. وقال تشو جيانغ، رئيس معهد فيزياء الغلاف الجوي التابع للأكاديمية الصينية للعلوم: إن المنصة ستقوم بالتوصيفات وعمليات المحاكاة الكمية للأرض، ما من شأنه أن يساعد على تعميق فهم قاعدة تطور الغلاف الجوي، والغلاف المائي، والغلاف الجليدي، والغلاف الصخري، والمحيط الحيوي. كما سيتم بناء عدد من منصات الابتكار والبحوث ذات الصلة بالبيئة والإيكولوجيا والتغير المناخي واستكشاف الموارد.



الهواتف الذكية تتلف نظر الطلاب

وجدت دراسة استقصائية، أجرتها وزارة التعليم والثقافة اليابانية على 3,4 مليون طالب، أن أكثر من 25% لديهم انخفاض في المستوى الطبيعي للرؤية. كما وجدت أن أكثر من 67% من تلاميذ المرحلة الثانوية وأكثر من 34% ممن هم في المرحلة الابتدائية كانوا بعيدين كل البعد عن الإيفاء بالمستوى القياسي المتوقع، وهي أعلى نسبة في تاريخ اليابان. وتحظى ألعاب الهواتف الذكية بسوق ضخمة في اليابان، حيث تعد البلاد ثالث أكبر سوق للألعاب في العالم، فقضاء الكثير من الوقت في التحديق بالشاشة الصغيرة قد يكون ضاراً للرؤية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13/01/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

شيطنة الانضباط والتخطيط والتكنولوجيا؟



إن شيطنة التكنولوجيا، وخصوصاً طفرة الذكاء الاصطناعي، هي عنوان ثابت لدى الفكر الرسمي وإعلامه وأكاديميه وسياسيه عندما يتظاهر بمعالجة قضايا البشرية الراهنة، مضافاً إليها قضية التغير المناخي والحرب النووية. حيث الجانب المباشر للتضليل الإيديولوجي هو تغييب الأساس الاقتصادي الرأسمالي لكل القضايا.

■ محمد المعوش

وفيما خصّ توسع دور التكنولوجيا، وانعكاسه على المستوى الأخلاقي والاجتماعي والسياسي، فإن جانباً آخر غير مباشر من التضليل هو عبر إظهار أن المشاكل الأخلاقية والاجتماعية والسياسية المطروحة الناتجة عن هذا التوسع، كما يزعمون، وكأنها ظهرت حديثاً فقط بسبب التطور التكنولوجي «المنفصل من سيطرة الإنسان» كما يقول الفكر الرسمي. ومن أهم هذه الانعكاسات هي «حرية الإنسان».

التكنولوجيا تقيد الحرية وتزيد الشمولية!

حسب الزعم الرسمي فإن رقمنة أغلب المعلومات والنشاط الشخصي على الشبكة، إما من خلال الرسائل الشخصية أو الأعمال أو وسائل التواصل الاجتماعي، ما يتم تكثيفه ضمن مفهوم «المعلومات الضخمة» أو الـ «Big Data»، جعلت وستجعل الإنسان مكشوفاً أمام الشركات التي تملك الدخول إلى هذا الكمّ الكبير من المعلومات، بالتالي فهي قادرة على التنبؤ بسلوكه وعاداته وخياراته، وكذلك تعمل على توجيهها، والأهم: القيام بمراقبته على مدار الساعة، مما يفقد الإنسان خصوصيته الفردية و«حرية».

بالرغم من عدم نكران هذه الانعكاسات ضمن السياق الرأسمالي نفسه، ولكن جانب التضليل يكمن أولاً: في تغييب من يقوم بدراسة واستعمال هذه المعلومات، فالمشكلة ليست المعلومات بذاتها. وثانياً: في إشاعة الوهم، أن «الحرية» الفردية المقصودة كانت موجودة قبل هذا التوسع التكنولوجي، أي: حرية الاختيار والممارسة والإفلات من السيطرة الشمولية، وهو ما يشكل طروحات الليبرالية الفردية ضمناً.

في حين تقول المعطيات التاريخية الملموسة ودون أية حاجة للاستدلال الفكري: إن هذا الوهم حول حرية الاختيار الفردي هي

محض خيال، فالفرد حرّ في أن يختار شكل عبوديته المادية والمعنوية فقط، وحيث رأس المال يملك كل وسائل الدعاية الواسعة والتعليم، لصناعة الإيديولوجيا، محمولة على الجهاز القومي المباشر للدولة البورجوازية. فعبر هذه الوسائل «أقنعت» البشرية طوال عقود من الزمن بأن الليبرالية الاستهلاكية هي النمط الحياتي الوحيد، فهل هذه الممارسة تدخل في باب «حرية الاختيار الفردية»؟ هذا في زمن «الاستقرار».

أما في زمن الحرب والانفجار السياسي والأمني والانهيار الاجتماعي والاقتصادي، فتظهر «الحرية» الرأسمالية في شكلها العاري، أي: حرية الاختيار بين أشكال الموت: قمع، أو مرض، غرق، أو جفاف، جوع وعطش، أو زمامات قلبية ودماغية، أو في جحيم الحرب.

الخوف من الخصم

تحت شعار «تقييد حرية الإنسان» تخاض معركة شيطنة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لما يشكّله هذا التطور من كشف لحدود قمع علاقات الإنتاج الرأسمالية لأي تقدم، وتوظيفه لصالح الإنسانية. ولكن من جانب آخر يستغل هذا الشعار لشيطنة الخصم أيضاً، والأمثلة على التهويل عديدة، كالتخويف مثلاً من تطوير التكنولوجيا من قبل كيانات «إرهابية» كإيران أو بعض «المجموعات المتطرفة» حسب أوراق بحثية غربية. وآخرها اتهام الصين بأنها تقوم

باستخدام التقدم التكنولوجي والسيطرة على المعلومات من أجل إنشاء أكبر سجن اجتماعي في العالم يحتوي على حوالي مليار ونصف إنسان، أي: تعداد سكان الصين. ففي برامج تلفزيونية «ثقافية ساخرة» اتهمت الصين «الملحدة» بأنها تنتج «إلهاً» أرضياً، وذلك رداً على قيام الصين منذ مدة بإنشاء ما سمي بنظام الرصيد الاجتماعي. هذا النظام هو نوع من التقييم الاجتماعي للفرد من خلال تتبع سلوكه على الشبكة، كأنواع مشترياته أو المواقع التي يتصفحها، وما يقوم ببنائه على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً مراقبة عدد ساعات اللعب على الشبكة، كمنشآت الألعاب الجماعية. ومن جهة أخرى من خلال نظام رقابة الكاميرات المركزي في الصين، إذا ما انخرط الفرد في ممارسات عدوانية معينة، أو تجاوز القوانين اليومية كالسير أو غيرها. وعلى أساس «قل لي من تعاشر أقل لك من أنت»، فإن رصيد الفرد قد يتأثر أيضاً بسلوكيات من هم مرتبطون به إلكترونياً، وهذا ما قد يدفعه ليس إلى تغيير سلوكه فقط بل إلى سلوك المحيطين به.

وتكون نتيجة التقييم، رفع أو تخفيض الرصيد الاجتماعي للفرد، الذي قد يؤثر على إمكانية سفره داخل وخارج البلاد، أو حصوله على جواز سفر حتى، أو تسهيل إجراء معاملاته الرسمية أو التوظيف وغيرها.

«أقنعت» البشرية طوال عقود من الزمن بأن الليبرالية الاستهلاكية هي النمط الحياتي الوحيد

ضد الانضباط، داعمو الفوضى

على الرغم من أن قضية تعزيز الانضباط أعمق مما يطرحه هذا النظام، في كونه علاجاً للنتيجة وليس علاج أسباب هذه المظاهر السلوكية، أي أن «المنع» السلبي المستخدم هو أقل فعالية من القناعة الإيجابية المطلوبة، والتي هي أساس الممارسة التقدمية، ولكن أزعج الليبراليين هذا النظام من التقييم الاجتماعي، كونه يمثل شكلاً من التربية الاجتماعية ورفع الانضباط السلوكي، فهم من دعاة الفوضى الاجتماعية والعشوائية وهدر الوقت والعدوانية الفردية، و«المتعة السطحية». فالانضباط الجماعي بالنسبة لهم قمع شمولي، أما دفع البشرية نحو الهلاك فهو «حرية» دون قيود. وهو مدخل سهل لشيطنة الصين. وبالرغم من التناقضات في الصين، إن أكثر ما يغيظهم هو أنها في تمتينها للرقابة الوطنية على المعلومات والشبكة وحركتها فهي تغلق أكثر وتسيطر على أكبر سوق وطنية في العالم، بينما هم يريدونها مشرعة لهم، كما دولنا التابعة التي شجعت «حرية فردية» للسوق، في غياب أية سياسة تخطيطية للدولة، فهم ضد التخطيط أيضاً، والاشتراكية. اليسوا هم ذاتهم أصحاب شعار «كل الأفراد في الاشتراكية سيكونون نسخة عن بعضهم»!!؟

على العكس، التكنولوجيا الحديثة تؤمن في المقابل أرضية أوسع من الديمقراطية والعدالة والتخطيط الاجتماعي، إذا ما كانت في يد القوى الشعبية ونظامها.



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 ← 2019

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار